التعريف والتنكير

بين الدلالة والشكل

دكتور محمود أحمد نحلة

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٧

دار التونى للطباعة والنشر

التعريف والتنكير
بين الدلالة والشكل

دكتور محمود أحمد نحلة
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

مقـــدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

فهذا بحث عن ظاهرة من ظواهر العربية شديدة التشعب والتداخل والتعقيد ، لكن لها دوراً لايستهان به فى صحة كثير من تراكيب العربية، وإدراك وظائف العناصر اللغوية فيها . من أجل ذلك لفتت هذه الظاهرة أنظار عدد كبير من الباحثين فى الشرق والغرب ، فتناولوها من جوانب مختلفة بعضها يقتصر على أداة التعريف تأصيلاً ووظيفة ، وبعضها يعنى بمفهوم التعريف والتنكير عند النحاة العرب والنحاة الأوربيين الذين وضعوا كتباً تعليمية للنحو العربي بلغة أجنبية ، وبعضها يهتم بأثر التعريف والتنكير فى صحة بعض التراكيب العربية أو تعديلها نظماً ودلالة ، وبعضها يتتبع استعمال التعريف والتنكير فى أبواب النحو العربي ، وبعضها يقدم دراسة تقابلية عن التعريف والتنكير بين العربية وبعض اللغات الأخرى ، وبعضها يقدم دراسة نقدية لتناول نحاة العربية لبعض جوانبها ، وبعضها يحاول أن يعنى بالعمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم والسامع عند استخدامه لظاهرة التعريف والتنكير ، معتمداً على بعض منجزات علم اللغة النفسي ، والإعلامية .

ويأتي هذا البحث ليكون حلقة فى سلسلة متصلة من البحث فى هذا الموضوع معنيا بأمر لم تتناوله الدراسات السابقة ، وهو استنباط الوسائل المنهجية التي يتخذها النحاة للوصول إلى حكم على الكلمة

بتعريف أو تنكير ، والتي هي فى الوقت نفسه تمثل ضوابط الاستعمال.

وقد مهدت لهذا البحث بحديث عن موقع هذه الظاهرة من النظام النحوى فى كثير من لغات العالم مورداً ما قدمه بعض اللغويين المحدثين من تصنيف شامل للغات العالم – ومنها العربية – من حيث استخدامها أدوات للتعريف أو التنكير أو عدم استخدامها ، وما أضافوه إليها من مورفيمات تقوم بوظيفة الأداة أطلقوا عليها « المحددات ». ثم بينت دور الظاهرة فى نظام العربية ، وإقرار النحاة بصعوبة تحديد مجالها ؛ حتى لقد قال ابن مالك « من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه » .

على أن القراءة الشاملة المستأنية للتراث النحوي أفضت إلى الوصول إلى معيارين كبيرين يحكمان هذه الظاهرة أحدهما دلالي والآخر شكلي ، ولكل منهما محاور يقوم عليها . من ثم انقسم هذا البحث انقساما طبيعياً إلى بابين أحدهما للمعيار الدلالي ، والثاني للمعيار الشكلي .

وقد نظرت فى المعيار الدلالي فوجدته يقوم على محاور ثلاثة : الشيوع / التعيين ، وعلم المخاطب / المتكلم ، والإشارة إلى خارج ، فدرست كلا منها فى فصل من فصول هذا الباب . وقد ظهر واضحا أن عناية نحاة العربية بالشيوع / التعيين كانت أوفر حظا ، وأغزر مادة ، لكنه كان أكثرها إثارة للجدل ، وخلقاً للمشكلات ، وهو الذي فتح الباب واسعاً أمام من هاجموا النحاة فى تناولهم لهذه الظاهرة من المحدثين ، فقد ظهر التعارض حاداً أحياناً فيما يستخدم استخدام المعارف مع دلالته

على الشيوع ، وفيما وضع لمعرفة ويستعمل استعمال النكرات ، وقد لفت إلى أن النحاة لم يغب عنهم أمر هذا التعارض؛ لأنه عندهم من عوارض الاستعمال ، وعوارض الاستعمال لاتخل بأصول القواعد .

وأما المحور الثاني الذي يقوم عليه المعيار الدلالي فهو علم المخاطب/ المتكلم ، إذ ظهر للنحاة كما ظهر لغيرهم من نحاة بعض اللغات الأخرى أن التعريف والتنكير محكوم بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب ؛ فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية مايراه دالاً على نقل ما يريد إلى مخاطب يفترض فيه العلم بالشيء المراد او الجهل به . من هنا أرجع كثير من النحاة علة التعريف في كثير من المعارف إلى علم المخاطب ، إدراكاً منهم لدور المخاطب في الاتصال الكلامي ، فكان هذا موضوع الفصل الثاني .

وأما المحور الثالث فكان الإشارة إلى خارج ؛ إذ رأى بعض النحاة أن التعريف لايرتبط بما اختزنه الذهن من الدلالة المجردة للألفاظ على الأشياء ، بل بتحقق هذه الأشياء في العالم الخارجي ، وهو موقف أنطولوجي كما ترى ، وقد كان هذا موضوع الفصل الثالث .

وبدهي بعد ذلك أن يتناسب حجم كل فصل مع ما كتب عن مسائله في المصادر العلمية ، وما أثاره من قضايا ومشكلات ، وما قد يؤخذ عليه من مآخذ ، من ثم جاء الفصل الأول من هذا الباب أطول فصوله .

أما الباب الثاني فقد عقدته للمعيار الشكلي . وقد وجدته معياراً جامعاً يقوم على أربعة محاور هي : التوزيع ، والاستبدال ، والبنية الصرفية ، ثم الظواهر النحوية . من ثم قام هذا الباب على أربعة فصول.

لقد اخترت أن يكون عنوان الفصل الأول من هذا الباب « التوزيع » مستعيراً المصطلح من البنيوية الأمريكية لانطباقه على جانب أساسي من هذه الظاهرة ، فعرضت لمفهوم التوزيع ، ثم تحدثت تفصيلاً عن استخدام الأداة وعن امتناع استخدامها ، وقد بينت توزيع العناصر اللغوية التى تستخدم معها الأداة (ال) دالة على التعريف أو غير دالة عليه من خلال حديث عن الأداة والتعريف ، كما بينت توزيع العناصر اللغوية التى لاتكون إلا نكرة لوقوعها بعد ما يقتضى التنكير فى حديث عن الأداة والتنكير ، ثم أفردت حديثا لامتناع الأداة بينت فيه أن من العناصر اللغوية ما يمتنع دخول (ال) عليه ، ولا يمتنع التنوين ، ومنها ما يمتنع لحاق التنوين به ولايمتنع دخول(ال)عليه ، ومنها مايمتنع دخول (ال) عليه ويمتنع لحاق التنوين به وما يكون من ذلك معرفة أو نكرة وقد جاء هذا الفصل أطول فصول هذا الباب .

أما الفصل الثاني فقد اخترت له الاستبدال عنوانا مستعيرا إياه من البنيوية الأمريكية أيضا ؛ إذ وجدته وسيلة منهجية يتخذها نحاة العربية لتفسير استخدام الكلمة استخدام المعارف أو استخدام النكرات مراعين فى الأغلب الأشهر مقتضيات الاستعمال .

وأما الفصل الثالث فكان عن اتخاذ البنية الصرفية دليلاً على التعريف والتنكير ، فقد حدد النحاة صيغاً لا ترد عليها الكلمات إلا نكرات أو معارف .

وقد عقدت الفصل الرابع لاستخدام بعض الظواهر النحوية وسيلة منهجية للحكم بتعريف بعض العناصر اللغوية أو تنكيرها وهي : المطابقة بين تابع ومتبوع ، والإضافة المحضة ، والإحالة إلى عنصر سابق

anaphora أو لاحق cataphora ، والجواب عن بعض كلمات الاستفهام .

وبعد ، فقد بذلت فى هذا البحث من الجهد ما أرجو معه أن يكون شيئاً مذكوراً ، فإن كنت قد وفقت فبعون من الله وفضل ، وإن كانت الأخرى فحسبى أنني بذلت الجهد وأخلصت العمل ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

* * *

محمود نحلة

تمهيد

(١)

التعريف والتنكير definiteness vs. indefiniteness [1] ظاهرة شائعة في لغات العالم universal ترتبط بالتقابل المركوز في أذهان أهل اللغة بين المعروف والمجهول أو المعين والشائع في جنسه [2]. من ثم كان مفهوم التعريف والتنكير في اللغات واحداً أو يكاد ، لكن وسائل التعبير عنه تختلف من لغة إلى لغة . وقد ظهر في نحو اللغات مايسمى « أدوات التعريف والتنكير » بما غلب من استعمالها في هذا أو ذاك ؛ على الرغم من أن الأداة ليست إلا واحدة من وسائل التعبير عن هذه الظاهرة . يقول كرامسكي : « ... لقد أوصلتنا الدراسة الشاملة للأدوات إلى اقتناع بأنّ الأداة ليست إلا واحدة من وسائل التعبير عن فصيلة واسعة تسمى فصيلة التعريف والتنكير ، فإذا اقتصرنا على الأداة فقد عالجنا جزءاً من المشكلة فحسب ، وهو تشويه غير مرغوب فيه في بحث يريد لنفسه أن يكون عرضا شاملاً للظاهرة المدروسة من وجهة نظر تصنيفية » [3] .

وقد تخلو بعض اللغات من أداة للتعريف كالتركية ، أو من أداة

---

(١) ذكر كريستوفرسن مايزيد عن أحد عشر مصطلحا أطلقت على أداة التعريف في الانجليزية ومنها : actualizing , indivedualizing , determinative, definite

انظر :

- Krámský , J , The Article and the Concept of Definiteness in Language (The Hague : Mouton 1972) p. 22 .

(٢) Ibid , P. 19 , 52 , 199.

(٣) Ibid , p. 9 .

للتنكير كاليونانية القديمة ، أو منهما معاً كاللاتينية والروسية (١). وقد سبقت من أبي حيان الأندلسي إشارة إلى شيء من ذلك فقال : « وبعض الألسن خالٍ من أداة التعريف كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس ، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ، وهذه كلها أوضاع لا تعلل» (٢).

لقد حاول بعض الباحثين المحدثين أن يقدم تصنيفاً نوعيا typological classification للغات على أساس من وجود أدوات فيها تعبر عن التعريف أو التنكير ، أو غيابها ، فقدم كرامسكي تصنيفاً شاملاً للغات على النحو الآتي : (٣)

أولاً : لغات تعبر عن التعريف والتنكير بأدوات مستقلة ، وهي أربعة أنواع :

١- لغات فيها أداة تعريف وأداة تنكير كالإنجليزية والألمانية .

٢- لغات ليس فيها إلا أداة تعريف (أو أدوات) كاليونانية القديمة، وبعض اللغات الكلتية celtic languages كالأيرلندية القديمة والويلزية .

---

(١) Krámský (1972) pp. 55 , 96 , 110 .
- Hentschel, E & Weydt , H : Handbuch der deutschen Grammatik (Berlin, New York 1990) S. 202 .
- Crystal , D : A First Dictionary of Linguistics and Phonetics . (London 1980) p. 32.

(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق د. مصطفى النماس (القاهرة ١٩٨٤) ١ / ٥١٣ - ٥١٤ .

(٣) Krámský (1972) p. 73 ff.

٣ - لغات ليس فيها إلا أداة تنكير كالتركية

٤ - لغات فيها أداة تنكير، وأداة تعريف، وأداة تبعيض partitive كالفرنسية والإيطالية .

ثانياً : لغات يعبر فيها عن أحد المفهومين بأداة منفصلة ، وعن الآخر بأداة متصلة معتمدة على مابعدها proclitic أو على ما قبلها enclitic كبعض اللغات الجرمانية : الدانمركية ، والنرويجية ، والسويدية ، وبعض اللغات الرومانسية romance languages كالرومانية .

ثالثاً : لغات يعبر فيها عن كل من المفهومين بأداة متصلة سابقة أو لاحقة كالعربية .

رابعاً : لغات التعريف والتنكير فيها سمة متأصلة inherent في الاسم ذاته ، أو يعبر عنه بنوع آخر من الكلمات غير الأدوات ، أو يكون بأداة مضمرة latent article كما يرى راءول دي لاجراسيري Raoul de la Grasserie ومنها الفارسية الحديثة.

خامساً : لغات يكون التعريف والتنكير فيها بالتصريف Flexion:

١- تصريف الأسماء كالتترية tatar .

٢- تصريف الصفات كالسلافية القديمة old slavonic واللغات الجرمانية القديمة.

٣- تصريف الصفات كالهنجارية

سادساً : لغات يعبر فيها عن التعريف والتنكير بالنبر stress أو التنغيم intonation ومنها الفنلندية .

سابعاً : لغات لا يظهر فيها تعبير لفظي عن التنكير أو التعريف ، أو لا يكاد يظهر كاللغات الهندية indian languages

ثم أشار كرامسكي من بعد إلى أن ظاهرة التعريف والتنكير تقع في مركز النظام اللغوي في أغلب اللغات ، وتقع على هامشه في بعض اللغات ، لكن تاريخ اللغات يكشف عن اتجاه هذه الظاهرة من المركز إلى الهامش ، ومن الهامش إلى المركز أيضاً (١) .

واللغويون المحدثون من غير العرب على أنّ ظاهرة التعريف متصلة - في أصلها - اتصالاً وثيقاً بظاهرة الإشارة demonstrativeness ، أو هي جزء منها ، وهم يتخذون من هذه الصلة الوثقى دليلاً على نشوء أداة التعريف من أسماء الإشارة ، وهم أيضاً على أن أداة التنكير متطورة عن العدد ، لكنهم لايكادون يجدون إجابة عن السؤال : لم طورت بعض اللغات ، بجانب فصيلتى الإشارة والعدد، فصيلة للتعرف والتنكير ؟ ولم وجدت بجانب الإشاريات والأعداد أدوات ينبغى أن تختلف عنها اختلافاً كاملاً ؟ (٢)

وقد أدرك اللغويون المحدثون أن ثمة مورفيمات أخرى تقوم بوظيفة الأداة ، فضموها إليها ، وأطلقوا عليها جميعاً مصطلحا جامعاً هو المحددات determiners أو determinatives ، وجعلوه دالاً على فصيلة

---

(١) Krámský (1972) p. 199 .

(٢) Ibid, p. 55 .

وانظر أيضاً :

Hentschel & Weydt (1980) S. 202

مستقلة ، وقسموها إلى ثلاث فصائل(١)

١- المحددات الأصلية أو القياسية regular ، وقد يطلقون عليها المحددات المركزية central ، وتشمل : الأدوات articles والإشاريات demonstratives ، والمضافات genetives . وهذا النوع من المحددات تتعاقب ألفاظه على الاسم فلا يصح دخول أحدها على الآخر ، فإن دخل محدد ما من هذا النوع على محدد آخر من النوع نفسه كانت الجملة غير صحيحة نحويا ungrammatical ، وهذا الاستخدام التعاقبي ملمح شديد الأهمية في تمييز هذا النوع من المحددات .

٢- سابقات المحددات pre-determiners : وهي نوع من المحددات يسبق المحددات الأصلية كما في نحو just , all the boys , only that boy . my speed

٣- تاليات المحددات post-determiners : وهي نوع من المحددات يتلو المحددات الأصلية وهي تشمل الأعداد ترتيبية وغير ترتيبية وصيغ التفضيل . نحو these , the first , the most, two

(٢)

للتعريف والتنكير دور أساسي في نظام اللغة العربية ، فهما كثيرا الدور فيه ، وصحة كثير من التراكيب النحوية رهن بهما أو بأحدهما ،

---

(١) Krámsky (1972) p 66 ff.
- Close , R. A, English as a Foreign Language (London 1981)^{3} p. 46 .
- Mcarthur, T (ed.) , The Oxford Companion to the English Language (Oxford, New York 1996) p. 263 .

والعلم بهما أو بأحدهما شرط في إدراك وظائف كثير من الكلمات في الجملة العربية ، وكثير من أحكام النحاة تنبنى عليهما . من ثم وجدنا النحاة معنيين بهذه الظاهرة يعقدون لها بابا خاصاً في كتبهم ، لكنك لاتجد الحديث عنها مقصوراً على الباب الذي يعقدونه ، بل تجده منتشراً في الكتاب جميعاً لحاجة الأبواب النحوية المختلفة إليه ، فهو ماثل في أبواب المبتدأ والخبر ، ونواسخ الابتداء ، والفاعل ونائبه ، والمفعولات ، والحال ، والتميز، والجر بالحرف أو بالإضافة ، والنداء ، والتفضيل ، والاستثناء ، والتوابع ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ... الخ الخ . فإذا أردت أن تلم بأطراف هذه الظاهرة الأساسية ، وأن تتبين ضوابط استعمالاتها ، وما تثيره من قضايا ومشكلات ، لم يغنك في كثير أن تقرأ الباب الذي يضعونه للنكرة والمعرفة ، بل عليك أن تقرأ الكتاب كله لتجمع أشتاتها وتستوي بين يديك خلقاً متكاملا .

وقد أقر بعض نحاة العربية بتشعب هذه الظاهرة وتداخلها ، وصعوبة تحديد مجالها ، حتى إنهم لم يستطيعوا أن يضعوا لهذين المفهومين حدين سالمين من الاستدراك عليهما ، قال السيوطى :« لما كان كثير من الأحكام الآتية تنبني على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما ، وليس منها حد سالم . قال ابن مالك : «من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه [١] . ثم قال : « وإذا كان كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع – شرح جمع الجوامع فى علم العربية . صححه السيد محمد بدر الدين النعساني (القاهرة ١٣٢٧ هـ) ١ / ٥٤ .

مستقصاة ، ثم يقال : ما سوى ذلك نكرة (١). فالرجل يسلم بعجزه وعجز النحاة من قبله عن وضع حدّ سالم لأى منهما ، ويرى المخرج من ذلك ذكر أقسام المعرفة ، وما سواها فنكرة ، متبعا قاعدة مشهورة عندهم هى : « المحصور بالعدّ يستغني عن الحدّ » (٢).

ولايدفعنا هذا القول من ابن مالك والسيوطي – وما ينبغي له – إلى اليأس من الوصول إلى لبّ المشكلة ، واكتشاف أسباب العجز عن تحديد مفهومين من المفاهيم النحوية الأساسية في اللغة العربية ، وسبيلنا في ذلك ليس البحث عن حدّ سالم من الاستدراك عليه ، بل الوصول إلى المعايير التى وضعها النحاة للحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير ، وتمحيصها ، ومعرفة مدى غنائها في تحديد الظاهرة ، ثم الوقوف على ماقد يكون بينها من تعارض أفسد على النحاة حدودهم ، وفتح الباب واسعاً لهجوم بعض المحدثين عليهم .

لقد اعتمد النحاة منذ سيبويه على معيارين أساسين في الحكم على الكلمة بتنكير أو تعريف تحت كل منهما فروع ، أحدهما : المعيار الدلالي ، والآخر المعيار الشكلي . لكن أحدهما ليس منفصلاً عندهم عن الآخر ، بل قد يجمع بينهما بعض النحاة في عبارة واحدة ، وسوف نعرض لكل منهما الآن بما تحته من فروع مفردين أحدهما عن الآخر لغرض الدرس فحسب محاولين أن نتبين مدى اعتمادهم عليه في تحديد الظاهرة وما قد يوجه إلى أى منهما من نقد ، ثم نقف بعد ذلك على ضوابط الاستعمال .

---

(١) السابق نفسه ، وانظر : ابن عقيل : المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د. محمد كامل بركات (دمشق ١٩٨٠) ١ / ٧٧ .

(٢) السيوطى : همع الهوامع ١ / ٧٥ .

البـــاب الأول
المعيار الدلالى

مدخل :

يستطيع المتتبع لما كتبه نحاة العربية أن يستنبط محاور ثلاثة يقوم عليها المعيار الدلالي في الحكم على الكلمة بالتنكير أو التعريف ، **أولها** : الشيوع / التعيين ، **وثانيها** : علم المخاطب / المتكلم ، **وثالثها** : الإشارة إلى خارج . ولايعنى هذا أن القائل بأحدها لايقول بغيره ، بل تتردد هذه الثلاثة في كتاباتهم بحيث يمكن القول : إنهم يسلمون بها جميعا ، ولم يؤثر عن أحدمنهم الالتزام بواحد منها ورفض الآخر ، وإن كان محور الشيوع / التعيين عندهم أظهر وأشهر ، حتى لقد اقتصر عليه كثير من النحاة .

الفصل الأول

الشيوع / التعيين

بدرت من سيبويه إشارة إلى تحديد النكرة على أساسٍ من دلالتها على الشيوع فقال في معرض حديثه عن النعت الجاري على المنعوت : «... وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه »[1] وحدد المعرفة على أساسٍ من دلالتها على التعيين فقال معللاً تعريف العلم : «.. وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته » [2] ، وقال معللاً تعريف المضاف إلى معرفة في نحو : هذا أخوك : «وإنما صار معرفة بالكاف التى أضيفت إليها ، لأن الكاف يراد بها الشئ بعينه دون

(١) سيبويه : الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ – ١٩٧٧) ١ / ٤٢٢ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ .

سائر أمته » (١) ، وقال معللاً تعريف مافيه الألف واللام : « وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشئ بعينه دون سائر أمته » (٢) وقال في تعليله لتعريف اسماء الإشارة :« ... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشئ دون سائر أمته» (٣)

وقد شاع ماحدد به سيبويه النكرة والمعرفة في النحاة بعده ، فرددوا كلامه بنصه حينا ، أو بتغيير في بعض ألفاظه حينا أو بصياغة أخرى تؤدي معناه (٤). ونلحظ أن المبرد استخدم في تحديده بعض الاصطلاحات المنطقية فقال : « ... لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه » (٥). وقال في موضع آخر : «وهو نكرة لايعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس»(٦). وقال في موضع ثالث : « ... وذلك الاسم المنكر هو الواقع على كل شئ من أمته لايخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : رجل وفرس وحائط وأرض... فإذا قلت : جاءني زيد ، علمت أنك لقيت به واحداً ممن كان

---

(١) السابق نفسه .

(٢) السابق نفسه .

(٣) السابق نفسه .

(٤) انظر : المبرد : المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة ١٣٩٩ هـ) ٣ / ١٣٢ ، ١٨٥ ، ٤ / ٢٧٦) ، وابن السراج : الأصول فى النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥) ١ / ١٤٨ ، والزجاجي : الجمل فى النحو . تحقيق : د. على توفيق الحمد (بيروت ، إربد ١٩٨٨)٤ ص ١٤ ، ١٩٧، والسيرافي شرح كتاب سيبويه . تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ،د. هاشم عبد الدايم (القاهرة ١٩٨٦) ١ / ١٥٥ ، وابن جني : اللمع في العربية . تحقيق فائز فارس (الكويت ١٩٧٢) ص ٩١ ، وابن يعيش : شرح المفصّل (القاهرة د. ت) ٣ / ١٤١ ، ٥ / ٨٥ ، ٢٣٩ .

(٥) المبرد : المقتضب ٣ / ٣٢ .

(٦) السابق ٣ / ١٨٥ .

داخلاً في الجنس ليبان من سائر ذلك الجنس » (١) .

وقد تردد ذكر الجنس والنوع في تحديد النحاة للنكرة والمعرفة من بعد وكان سيبويه قد استخدم كلمة « أمة ». وقد وجدنا من النحاة المتأخرين من جمع بينهما فقال ابن مالك : « ما كان شائعاً في جنسه كحيوان أو في نوعه كإنسان فهو نكرة ، ومالیس شائعاً فهو معرفة مالم يكن مقدر الشياع » (٢) . والتقط ابن هشام القيد الأخير فضمه إلى الحد ومضى يفسر ذلك فقال : « فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ، فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه ، والثاني كشمس ، فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد، كما أن رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها ، فإنه لم يوضع على أنه يكون خاصا كزيد وعمرو ، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس » (٣). ونقل ابن عقيل قول ابن هشام، ثم أضاف إليه قوله : « ... وكذلك قمر ، فأما قوله :

* فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس *

وقوله : وجوههم كأنها أقمار ، فإن العرب تنسب إليها التعدد

---

(١) السابق، نفسه ٤ / ٢٧٦ .

(٢) ابن مالك : شرح الكافية الشافية . تحقيق د. عبد المنعم احمد هريدي (مكة المكرمة ١٩٨٢) ص ٢٢٢ .

(٣) ابن هشام : قطر الندى وبل الصدى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦٦)[١٢] ص ١٢٨ .

باعتبار الأيام والليالي وإن كانت في حقيقتها واحدة » [١] . وحدّ الفاكهي النكرة بقوله : « ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده أو مقدر وجوب التعدده فيه » [٢] ، ثم قال : « فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد » [٣] ، وقال : « ... فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال ، وهذا معنى قولهم إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً » [٤].

وانتهى الأمر بالمتأخرين من النحاة إلى التسليم المطلق بالشيوع والتعيين معياراً للحكم على الكلمة بالتنكير أو التعريف زاعمين أنه لا استدراك عليه ولا اعتراض فقال الصبان : « وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ، ولا استدراك » [٥] وقال الخضري : « وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس، والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ، ولا اعتراض » [٦]

على أن الناظر فيما حكموا له بالتعريف أو التنكير من الوحدات اللغوية المستعملة في سياق لغوي صحيح يدرك أن ثمة اعتراضات على ما قدموه من تحديد يمكننا أن نجملها فيما يأتي :

١- جعل النحاة ما أطلقوا عليه « علم الجنس » معرفة مع إقرارهم

---

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ١ / ٩١ .

(٢) الفاكهي : الحدود في النحو . تحقيق : المتولي رمضان الدميري (القاهرة ١٩٩٣)٢ ص ١٣٢ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق نفسه ص ١٣٥ .

(٥) الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (القاهرة د. ت) ١ / ١٠٦ .

(٦) الخضري : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (القاهرة ١٩٤٠) ١ / ٥٣.

بانه شائع في أمته ، وحاولوا أن يفرقوا بين علم الشخص وعلم الجنس من جهة ، وبين علم الجنس واسم الجنس من جهة أخرى ، فانتهوا إلى كلام غير مقنع ينقض آخره أوله . وقد وجد بعضهم المخرج من ذلك في القول بما أطلق عليه **التعريف اللفظي** . وسوف أورد الآن من النصوص مايؤيد ذلك :

– يقول سيبويه : « هذا باب من **المعرفة** يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة؛ ليس واحد منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامة ... » (١)

– ويقول سيبويه أيضاً : « ... ومعناه إذا قلت : هذا أبو الحارث ، أو هذا ثعالة ، أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب ، وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة ... من قبل أنك إذا قلت هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل ؛ إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته ، أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ... وإذا قلت هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد ، أى هذا الذي سمعت باسمه ، أو هذا الذي عرفت أشباهه ، ولاتريد أن تشير إلى شئ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً ، لكنه أراد : **هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم** ، فاختص هذا المعنى باسم ، كما اختص الذي ذكرناه بزيد . وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ... » (٢)

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٩٣ .

(٢) السابق ٢ / ٩٣ – ٩٤ .

وظاهر أن مفهوم النكرة عند سيبويه ينطبق انطباقاً غير منقوص على علم الجنس ، وبرغم ذلك جرى كثير من النحاة في عنانه مرددين ماذكره من تعليل فقال المبرد : « هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحده ولم جاز أن يكون كذلك ، وذلك قولك للأسد أبو الحارث وأسامة يافتى ... فإن قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ، فالجواب أن هذه الأشياء ليست مقيمة مع الناس، ولا مما يتخذون ويقتنون كالخيل والشاء ونحو ذلك فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض فكان مجراها كمجرى الناس » (١)

فإذا لم تكن ثمة حاجة إلى فصل بعضها من بعض ، وإنما الفصل بها بين جنس وجنس ، وإذا كان اسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله، فما الفرق بينها وبين النكرة ؟ ولعلَّ الذي أوقع سيبويه والنحاة من بعده في هذا التناقض هو ما رأوه من سلوك هذه الأسماء مسلك الأعلام في الاستخدام اللغوي (٢)، فلم يكتفوا بالاعتماد على الشكل ، بل أرادوا أن يضموا إليه الدلالة أيضاً ليتم لهم القول بالتعريف أو التنكير شكلاً ودلالة .

على أن بعض النحاة قد أدركوا أن المعيار الدلالي (الشيوع / التعيين) غير نافع في الحكم على هذا النوع من الأسماء بالتعريف ، وأقروا بأنه نكرة معنى ، لكنه يعامل معاملة المعارف على أساس شكلي لا دلالي ، فأثاروا بذلك مشكلة التعارض بين المعيارين الدلالي والشكلي.

---

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ٤٤ - ٤٥ ، وانظر أيضاً ٤ / ٣١٩ وانظر أيضاً ، الجمل للزجاجي ص ١٩٧ ، والمفصل للزمخشري ص ٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٣٠٢ .

(٢) انظر المبرد : المقتضب ٤ / ٣١٦ - ٣٢٠.

يقول ابن يعيش : « اعلم أن العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ماتقدم من الأعلام فإنه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو ، فالعلم فيه يختص شخصاً بعينه لايشاركه فيه غيره ، وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو : أسامة وثعالة ، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب ، وهى أعلام معارف لا محالة إلا أن تعريفها لفظي ، وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه دون غيره » (١) .

وقد حسم الرضي الأمر فرد المعيار الدلالي في الحكم على مايسمى « علم الجنس »، وردَّ تفريقهم بين علم الجنس واسم الجنس واعتده ضرباً من التكلف ، وذكر أنه يستخدم استخدام المعرفة على أساس شكلي لادلالي ، قال : «... والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنهم رأوا أسامة وثعالة وأبا الحصين وأم عامر وأويسا لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام على نحو « أويس » وإضافة « أب » و « أم » و « ابن» و «بنت» إلى غيرها كما في الكنى في الأعلام من الأناسيّ ، وتجيء عنها الأحوال ، وتوصف بالمعارف ، ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف أسد وذئب وضبع ؛ فإن ذلك لايجرى مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة » (٢) وفي هذا دليل لاشك فيه على أن المعيار الدلالي القائم على

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٣٥ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٦ ، وخالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٢٣ - ١٢٤ وابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٢٩.

(٢) الرضي : شرح الكافية في النحو ٢ / ١٥٢ .

الشيوع / التعيين قاصر عن تحديد هذا النوع من الأسماء تعريفاً أو تنكيراً .

ومن اللافت للنظر أن يردّ أبو حيان المعيارين معاً ، فليس أحدهما وحده يصالح عنده لأن يكون معياراً للحكم على علم الجنس بتعريف أو تنكير ، بل لابدّ من الاحتكام إلى الاستقراء في ذلك ، وهو ينتهي بنا إلى أن منها ماهو معرفة ، ومنها ماهو نكرة ، ومنها مايعرف وينكر . وعلى ذلك لايجوز إطلاق القول بأن علم الجنس معرفة ، لاعلى أساسٍ دلالي ، ولا على أساسٍ شكلي ولذلك عدل عن تسميتها أعلام أجناس إلى تسميتها أسماء أجناس . يقول : « وأسماء الأجناس لايعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء ، فما هو معرفة : ابن آوى ، وابن قترة ، ومما هو نكرة ابن لبون وابن مخاض ، ومما هو معرفة ونكرة : ابن عرس ، وابن أوبر في مذهب سيبويه خلافاً للمبرد في ابن أوبر ، إذ زعم أنه نكرة فقط » (١)

٢- النحاة على أن أسماء الإشارة مبهمات : لأنها تقع على كل شيء (لاحظ تجنبهم القول بأنها نكرات ، مع أن علة الإبهام عندهم هى عينها علة التنكير) ، وهى عندهم في حاجة إلى مايفسرها من إشارة حسية (أى : سياق غير لغوي)، أو اسم مقرون بأل يأتي بعدها . وسوّى بعضهم بينها وبين « أىّ » وصلة النداء في عدم الاكتفاء بها وحاجتها إلى بيان ، وبرغم ذلك عدها النحاة معارف ، والأساس الذى بنوا عليه ذلك أنها تشير إلى الشيء دون سائر أمته . قال سيبويه : « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك ، وذانك وتانك

(١) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠

وأولئك وما أشبه ذلك . وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته » (١)

وقد حاولت أن أجد في كتاب سيبويه بيانا لمعنى الإبهام في أسماء الإشارة فوجدته يقول في معرض حديثه عن « أي » في النداء مشيراً إلى زعم الخليل أنها مبهمة كـ « هذا» : « ... وذلك قولك : ياأيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيتها المرأتان ، فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك : ياهذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا . وإنما صار وصفه لايكون فيه إلا الرفع لأنك لاتستطيع أن تقول : يا أيّ وتسكت ، ولا يا أيها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير » (٢) .

ولم يتردد سيبويه في موضع آخر أن يضع « الإبهام » في مقابل « التخصيص » و « البيان » ، بل لم يتردد في أن يجعله في مرتبة النكرة ، ولم يكتف بذلك ، بل رتب عليه حكماً نحويا هو قبح استخدام هذا النوع من الأسماء في الندبة ، قال : « ... ألا ترى أنك لو قلت : « واهذاه » كان قبيحا ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولاتبهم ، لأن الندبة على « البيان » ، ولو جاز هذا لجاز : يا رجلاً ظريفاً ، فكنت له نادباً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك ؛ لأنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه»(٣) .

وقد منع سيبويه كذلك أن يقع اسم الإشارة مختصا لأنه غير

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ ، وانظر المبرد : المقتضب ٤ / ٢٧٧ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٨٨ .
(٣) السابق ٢ / ٢٠٤ ، وانظر المبرد : المقتضب ٤ / ٢٦٨ .

معروف ، قال : « ... وقال الفرزدق :

ألم تر أنا بني دارم زرارة منا أبو معبد

فإنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول ، وفيه معنى الافتخار ... واعلم أنه لايجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعل كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيداً أفعل . ولايجوز إلا أن تذكر اسماً معروفا ، لأن الأسماء إنما تذكر توكيداً وتوضيحا للمضمر وتذكيرا . وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت : إنا قوما . فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم»[1].

وقد منع النحاة أيضاً حذف حرف النداء مع المبهمة والنكرة . قال الزجاجي : لا يجوز حذف حرف النداء مع الأسماء المبهمات والنكرات لإبهامها ، لايقال : هذا أقبل وأنت تريد ياهذا » [2] .

لقد ظل سيبويه يلمح إلى العلاقة الوثيقة بين « الإبهام » و«التنكير» ، ويتجنب التصريح بالتسوية بين المفهومين إلى أن وقع في المحذور بقوله : « ... فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء ، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها » [3] . وعجب بعد ذلك أن يظل متمسكا بالمعيار الدلالي في الحكم على المبهمات بالتعريف ، بل هو يحتكم إليه في جعلها أخص من

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٣٦

(٢) الزجاجي : الجمل ص ١٥٦ ، انظر ابن السراج : الأصول ١ / ٣٢٩ وابن الأنباري : أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧) ص ٢٢٨ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

المعرف بأل ، ويمنع على أساسٍ من ذلك أن تكون المبهمات نعتاً لما فيه ال، فقال : «وإنما منع « هذا » أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء ، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ، ولايريد أن يعرفكه بعينك ، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا، لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين والقلب ، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص » [١].

وعلى أساسٍ من هذا الفهم نسب إلى ابن السراج قوله إن اسم الإشارة أعرف المعارف . قال ابن يعيش : « وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم مافيه الألف واللام ، وهو رأي أبي بكر بن السراج ، واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين : بالعين والقلب ، وغيره يتعرف بالقلب لاغير ... » [٢].

لقد شاع في النحاة من بعد ما قرره سيبويه للمبهمات من تعريف، مع أنها تقع على كل شئ ، فقال ابن يعيش مثلا : « والمبهم الذى هو اسم الإشارة يفسر بما بعده وهو اسم الجنس كقولك : هذا الرجل والثوب ونحوه . والمعني بالإبهام وقوعها على كل شئ من حيوان وجماد وغيرهما ، ولاتختص مسمى دون مسمى ، **هذا معنى الإبهام فيها ، لأن المراد به التنكير** » [٣] . وكان ابن يعيش قد بين التعريف

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ ، وانظر ابن الأنبارى : أسرار العربية ص ٣٤٦ ، والرضي : شرح الكافية فى النحو ١ / ٣١٢ ، والسيوطى : همع الهوامع ١ / ٥٥ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٧٦ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ .

فيها بقوله: « ومعنى التعريف فيه أن يختص واحداً ليعرفه المخاطب بحاسة البصر ، وغيره من المعارف يختص واحدا ليعرفه بالقلب » (١) . وظاهر أنه قصر الإشارة هنا على الأمور الحسية ، وأشار في موضع آخر إلى أن النحاة قالوا إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين: بالعين وبالقلب » (٢).

وقد أخذ ذلك الرضي عن ابن يعيش فيما يبدو ، وزاده توضيحا فقال : « وإنما سميت مبهمات وإن كانت معارف لأن بحضرة المتكلم أشياء كثيرة يحتمل أن تكون مشاراً إليه ... » (٣).

وقد علق ڤارنر ديم W. Diem على ما رآه النحاة من أن أسماء الإشارة مبهمة تقع على كل شئ قائلاً : « ولن يكون لهذا الرأي أى قيمة إلا إذا نزعنا أسماء الإشارة من سياقها في الجملة ، ووضعناها وحدة معجمية معزولة في مقابل الأسماء ، أى : إذا جمعنا مجال الإشارة Zeigfeld ومجال الرمز Symbolfeld في اللغة - على نحو غير جائز - في صعيد واحد ، وعالجنا الكلمات الإشارية Zeigwörter من وجهة نظر المجال الرمزى . في ضوء هذا قد يكون من الجائز أن تكون أسماء Namen تقع على أي شئ» (٤).

والحق أن ما قاله سيبويه والنحاة من بعده لايمكن أن يفهم منه أن

---

(١) السابق نفسه . وانظر المبرد : المقتضب ٤ / ٢٧٧ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٢٦ وانظر سيبويه : الكتاب ٢ / ٧ .
(٣) الرضي : شرح الكافيه ٢ / ١٣٠ ، وانظر ابن أبي الربيع : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، تحقيق د. عياد الثبيتي (بيروت ١٩٨٦) ١ / ٣٠٨ .
(٤) انظر كتابي : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية (الإسكندرية ١٩٩٤) ص٩٩.

أسماء الإشارة في ذاتها مُعَرِّفة ، بل مُعَرَّفة ، أي أن التعريف ليس لها ، بل لما تدخل عليه ، وإذا كانت علة تعريفها هي الإشارة كما يقولون ، فالإشارة ليست إلى ذاتها ، بل إلى غيرها ليتعرف بها . ويبدو لي أن اضطراب النحاة في هذا النوع من الكلمات الإشارية راجع فيما أرى إلى ثلاثة أمور :

أولها : أنهم توهموا أن ما يشير إلى شئ ليجعله معروفاً يكون هو نفسه معروفاً، وهذا غير صحيح ، فالألف واللام مثلا وسيلة تعريف ، لكن أحداً لم يقل إنها مُعَرِّفة ، بل هي للتعريف .

ثانيها : أنهم خلطوا بين استعمالين للإشاريات : أحدهما أن تكون وسيلة من وسائل التعريف ، أو محددا اسميا noun determiner بمصطلح المحدثين . والثانى أن تستخدم استخدام الأسماء ، فالنحاة لم يفرقوا بين استخدام الإشارة في نحو : هذا الرجل كريم ، وهذا كريم ، والفرق بينهما واضح ، إذ تستخدم الإشارة في المثال الأول لتعيين الاسم الذى يليها بإشارة حسية إليه ليعرف من آخرين حاضرين ، ولهذا تجدهم يقولون إن الألف واللام فيه لاتدلان على عهد ذهني أو ذكري ، بل على الحضور المفهوم من الإشارة إليه وقت الحديث . أما المثال الثاني فقد حذف فيه المشار إليه استغناءً بالإشارة إلى حاضر وقت الحديث ، وأسندت الوظيفة النحوية التى كانت له إلى الإشارة فاستخدم استخدام الأسماء .

على أن النحاة يحللون المثالين تحليلاً مختلفاً ، فهم لايفرقون بين « هذا » و «هذا » في المثالين ، إذ هو فيهما مبتدأ عندهم ، وهم لايعدون هذا في المثال الأول – كما يفعل غيرهم من نحاة اللغات الأخرى – محدداً سابقاً Pre-determiner لمحدد آخر هو الألف واللام لتقوية

التعريف ، بل يعتبرونه عنصراً أساسيا في الجملة ، والرجل تابع له . قال ابن السراج: « وإذا قلت : هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئاً ، وأردت بالألف واللام العهد فالرجل خبر عن هذا ، فإن جئت بعد الرجل بشيء يكون خبراً جعلت الرجل تابعاً لهذا كالنعت ؛ لأن المبهمة توصف بالأجناس ، وكان مابعده خبراً عن هذا فقلت : هذا الرجل عالم ، وهذه المرأة عاقلة » (١).

على أني وجدت عند سيبويه مايدل على وعيه بذلك ، لكنه لم يترجم عنه ببيان واضح ، ولم يلتفت إلى هذا الوعي الصحيح – فيما أعلم – أحد من النحاة من بعده إلا التفاتاً عارضاً عند بعض النحاة . قال سيبويه : « واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ... وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل ، ولكنك ذكرت « هذا » لتقرب به الشيء وتشير إليه » (٢) . وقال بعد ذلك: « وإنما جرت المبهمة هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء » (٣) . وظاهر أن سيبويه يشير هنا إلى استعماله محدداً للاسم سابقاً على محدد آخر هو الألف واللام ، أما إستعماله استعمال الأسماء فقد أورده سيبويه في مواضع عديده (٤).

وقد ظهر هذا الوعي بأن التعريف ليس لاسم الإشارة بل للمشار إليه عند بعض النحاة ، فقال السيوطي : « ثم المشار إليه والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ، لأن كلا منهما تعريفه بالقصد » (٥) . فقد

---

(١) ابن السراج : الأصول في النحو ١ / ١٥٠ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧ وما بعدها .

(٣) السابق ٢ / ١٩٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٢ / ٧٧ ومابعدها .

(٥) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٦ .

أثبت التعريف كما ترى للمشار إليه لا للمشار به وهو اسم الإشارة ، وجعل التعريف للمنادى لا لأداة النداء ، فكأنه يضع الإشارة وأداة النداء في مرتبة واحدة ؛ إذ كل منهما وسيلة من وسائل التعريف . ونسب السيوطي أيضاً في الأشباه والنظائر إلى ابن يعيش قوله : « واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة » [1] .

وما ينبغي أن نتخذ من ذلك دليلا على أن لابن يعيش أو السيوطي موقفاً مختلفاً عن النحاة ، بل موقف كل منهما موقفهم ، وما ذكره لايعدو أن يكون « وعيا » بالأمر بدر عنه دون قصد إليه .

ثالثها : أنهم وضعوا لأنفسهم قاعدة تقول : « لايجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان . قال المبرد : « ولايدخل تعريف على تعريف»[2]. وقال الزجاجي : «ولايجتمع على الاسم تعريفان مختلفان»[3]، وقرر ذلك في موضع آخر فقال : «...لأن الاسم لايتعرف من وجهين مختلفين ولا متفقين ، بل من وجه واحد أبداً ، إذا عرف»[4]. وقال السيرافي : « فلا يجتمع تعريفان على اسم واحد » [5] . فحين وجدوا اسم الإشارة يليه اسم مقترن بأل لم يستطيعوا القول بأن اسم الإشارة آلة تعريف دخلت على الألف واللام ، وهي آلة تعريف عندهم ،

---

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو (بيروت ١٩٨٤) ١ / ٣٨٩ .
(٢) المبرد : المقتضب ٤ / ٢٣٩ .
(٣) الزجاجي : الجمل ص ٧٦ .
(٤) السابق ص ١٤٤ .
(٥) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ١٧٦ ، وانظر : ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢٢٨ ، وابن يعيش ٣ / ١٤١ ، وابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥١١.

قبل منهم اجتماع معرفين على اسم واحد في غير هذا الموضع لم يقبله هنا . فقد ذكر ابن يعيش أن فينة اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم ؛ فلذلك لم ينصرف ، وأورد ماحكاه أبو زيد من قولهم : الفينة بعد الفينة ، ثم قال : « وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما بالألف واللام والآخر بالوضع والعلمية » (١) . وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى أبي علي الفارسي فقال : « وجعل الفارسي فينة والفينة مما تعاقب عليه التعريفان : العلمية وأل » (٢) . وذكر ابن يعيش أيضا أن أسماء الأعداد في نحو قولنا : ستة أكثر من خمسة بواحد ، وثمانية ضعف أربعة ، أعلام على هذه المقادير ، ثم قال : وقد يدخلها اللام فيقال : الثلاثة نصف الستة ، والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً ، فتكون مما اعتقب عليه تعريفان (٣) . وقال الرضي : « وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء » (٤) .

هذا إلى أنهم جعلوا الإشاريات أسماءً في كل استعمالاتها لقبولها بعض العلامات الشكلية للأسماء ووقوعها موقع الأسماء ، فلم يستسيغوا اعتبارها أداة أو حرفا يفيد التعريف في سياق محدد ، مع أنهم قبلوا ذلك في « ما » فأثبتوا لها وظيفة اسمية ووظيفة حرفية مع أنها تقبل في السياق الاسمي بعض العلامات الشكلية للأسماء . فضلاً عن أنهم قبلوا في ضمير الفصل أن يفرغوه من اسميته ومن محله

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٣٩ .
(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ١ / ٥٥ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٣٩ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٤ .

الإعرابي ، فلم لايكون المشار به كذلك في بعض السياقات التى تقتضي ذلك ؟

لقد سلفت الإشارة إلى أن نحاة بعض اللغات الأخرى اثبتوا دخول محدد على محدد آخر في لغاتهم على اختلافٍ في استخدام الإشاريات بينها وبين اللغة العربية ، فالإشاريات في العربية تدخل على مافيه الألف واللام ، ولايجوز في الإنجليزية ولا الألمانية أن تدخل على أداة تعريف ، لكن يجوز فيهما أن تسبق الإشاريات أو تلحق بمحدد غير مركزي[1]، فنحاة هذه اللغات لايجيزون دخول محدد مركزي على آخر مركزي . ويرى فليميج أنه إذا وقعت في حالة خاصة أداتان متجاورتان في جملة فإن كلامنهما تنتمي إلى تركيب أساسي Grundstruktur مختلف ، فالأصل أنه لايجوز في الألمانية نحو das mein Buch * لكن إذا وجد نحو alle meine Bücher فهذا معناه أن هذه العبارة تعود إلى تركيبين أساسين ضم بعضهما إلى بعض ثم حذف العنصر المكرر ، فأصلها alle Bücher + meine Bücher [2] وقد أعتمد أيزنبرج على تنافي الأدوات والضمائر بمعنى أن أحدهما لايدخل على الآخر في إثبات استخدام الضمائر استخدام المحددات [3] .

ومثل ذلك يمكن أن يقال في العربية ، فالمحددات المركزية فيها لايدخل أحدها على الآخر مثل ال والإضافة المحضة ، ويمكن أن نتخذ من التنافي القائم بين الألف واللام والتنوين دليلاً على أن التنوين محدد من محددات الاسم .

---

(١) Krámský , The Article and the concept of Definiteness . p. 66 .

(٢) Flämig , W : Grammatik des Deutschen (Berlin 1991) S. 473 .

(٣) Hentschel & Weydt : Handbuch der deutschen Grammatik . S . 203.

على أن بعض اللغات الأخرى كالإيطالية مثلاً تقبل دخول محددين مركزين على الاسم ، فالعبارة La mia case صحيحة رغم دخول محدد مركزي هو la (= ال) على محدد مركزي آخر هو Mia (= ياء المتكلم)(١). وإذا أردنا أن ننقل العبارة حرفيا إلى اللغة العربية كانت (ال بيت ي) وهى صحيحة في الإيطالية خاطئة في العربية .

ومما ينبغي اللفت إليه أن المبهمات عند النحاة لاتقتصر على ما يصطلحون عليه بأسماء الإشارة ، بل يدخل فيها عندهم الأسماء الموصولة ، وألفاظ أخرى سنعرض لها إن شاء الله . يقول سيبويه : «الأسماء المبهمة : هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وهؤلاء ، وذاك ، وذانك، وتلك ، وتانك ، وتيك ، وأولئك ، وهو وهي وهما وهنّ وما أشبه هذه الأسماء » (٢) . ويقول ابن يعيش : «... ومن ذلك الأسماء المبهمة وهي ضربان : أسماء الإشارة والموصولات » (٣) فأسقط الضمائر وأثبت الموصولات .

وموقف النحاة من الموصولات والضمائر هو موقفهم من أسماء الإشارة من حيث الحكم عليها بالتعريف مع مافيها من إبهام ، يقول ابن يعيش جاعلاً المبهمات من الموصولات في مرتبة المبهمات من الإشاريات: « والقسم الثاني من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي والتي ومن وما ... وكلها معارف بصلاتها فبيانها بما بعدها أيضا ، إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس ، والموصولات تبين بالجمل بعدها ... وكلها

---

(١) Götze & Hess- Lüttich : Grammatik der deutschen Sprache. (München 1992).

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧٧ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ .

مبهمة ، لأنها لاتختص مسمى دون مسمى ، كما كانت أسماء الاشارة كذلك[1]. بل إنّ منهم من جعل بعض الموصولات أبهم من بعض . قال السهيلي : «وأما «ما» الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى الذي ، وليس كذلك ، وإن وافقت الذي في أكثر أحكامها ؛ فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام . أما المعنى فإنّ «ما» اسم مبهم في غاية الإبهام حتى إنها تقع على كل شئ ، وتقع على ما ليس بشئ، والمعدوم ليس بشئ» [2] .

وقد اختلفوا في ما جعل الموصول معرفة ، فقال بعضهم إنه معرفة بالعهد الذي في الصلة ، ولذلك ينبغي أن تكون الجملة التى تقع صلة معلومة عند المخاطب فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي قام إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه [3] . واعترض على ذلك بعض النحاة فقال : إن الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشيء لايعرفه [4] . ورأى آخرون أنها معرفة بأل لازمة ، وردّ بـ (من) و (ما) ونحوهما ، فأجيب بأنه في معنى مافيه ال ، فأورد « أىّ » فإنه لايمكن تقدير ال ، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة [5].

---

(١) السابق ٥ / ٨٦ ، وانظر المفصل للزمخشري ص ١٤٦ .

(٢) السهيلي : نتائج الفكر في النحو . تحقيق د. محمد ابراهيم البنا (القاهرة ١٩٨٤) ص ٢١٥ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وعبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة ١٩٨٩)[2] ص ٢٠٠ .

وأبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٠ ، والسيوطى : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(٤) يّس العليمي : حاشية الشيخ يّس على شرح التصريح على التوضيح ١ / ٩٤

(٥) السابق ١ / ٩٤ .

والنحاة مضطربون في تحديد وظيفة الاسم الموصول ووظيفة جملته ، فعلى حين يرون أن جملة الصلة وظيفتها تعريف الموصول يرون في الوقت نفسه أنها صفة لاسم معرفة والموصول وصلة لذلك . يقول ابن الأنبارى : « فإن قيل : فلم أدخلت الذي والتي في الكلام ؟ قيل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل » (١).

وإذا كان الاسم الموصول وصلة إلى وصف المعارف بالجمل كما يقولون فكيف يكون هو نفسه صفة للمعرفة قبله لا الجملة ، وإذا كانت الجملة بعده صفة للاسم المعرفة قبله فكيف يكون اسماً معرفة ؟ وهم فضلاً عن ذلك يرون الجملة نكرة، فكيف تكون نكرة وتمنح الاسم التعريف ، ولا يمكن القول بأنها معرفة، لأنها لو كانت كذلك لاستغنت عن الموصول وكانت بذاتها صفة للمعرفة.

لقد حاول ابن يعيش جاهداً أن يجيب عن بعض ماقدمنا من اعتراضات ، فلم يصل إلى كلام مقنع ، وكان مخرجه من ذلك أن فزع إلى الشكل ليحل به الإشكال فانتهى إلى أن الموصول صفة في اللفظ والغرض الجملة قال : « ... وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ؛ وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه أوصافا ، وصفة النكرة نكرة . ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ، لأن ماتعرف لايستفاد ، فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لاتكون وصفاً

(١) ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٣٧٩ .

للمعرفة ، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لاتختص بالأسماء ... فجاءوا حينئذ بالذى متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة ... » (١).

أما الضمير فقد عده سيبويه في المبهمات كما أشرنا وجعله معرفة برغم إبهامه ، وعلل تعريفه بقوله : « وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه » (٢). وقد اختلف النحاة في ضمير الغائب العائد إلى نكرة أنكرة هو أم معرفة على ثلاثة مذاهب أوردها ابن هشام : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، والثاني أنه معرفة مطلقاً ، والثالث أنه إن عاد إلى نكرة مختصة كان معرفة ، وإن عاد إلى نكرة محضة كان نكرة (٣). وأما ضمير المتكلم وضمير المخاطب فليسا معرفة بذاتهما ، بل بقرينة الحضور ؛ إذ دون حضور يجوز أن يقع الأول على كل متكلم ، وأن يقع الثاني على كل مخاطب ؛ من أجل ذلك ذكر أبو حيان أن الضمائر كليات وصفاً جزئيات استعمالا ، معللا ذلك بقوله : « ألا ترى أن كل متكلم يقول أنا ، وكل مخاطب يقال له أنت ، وكل غائب يقال له هو » (٤)

وقد انتهى السهيلي إلى نتيجة خالف بها أغلب النحاة حين ذكر أن المضمرات والمبهمات معارف بالصيغة لا بالقرينة ، قال : « والمبهم

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤١ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٦ .

(٣) ابن هشام : شذور الذهب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة د.ت) ص ١٧٣ ، وانظر السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٧ ، والرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨ ، ٣٠٠ .

(٤) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦١ .

والمضمر عندي تعريف لفظي؛ لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام » (١)

ومما يدخل في المبهمات عندهم « ما » الاسمية باستعمالاتها الأربعة : موصولة ، وموصوفة ، ونكرة في معنى شيء ، ومضمنة معنى الاستفهام أو الجزاء . يقول الزمخشري : قال صاحب الكتاب : و « ما » إذا كانت اسماً على أربعة أوجه : موصولة كما ذكر وموصوفة كقوله :

ربما تكره النفوس من الأمـــ ـــر له فرجة كحل العقال

ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى :﴿فنعمّا هي﴾، وقولهم في التعجب ما أحسن زيداً ، ومضمنة معنى الاستفهام أو الجزاء كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك ياموسى »، «وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله » وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء » (٢).

وعلى الرغم من هذا الإبهام فلا خلاف بين النحاة في أن بعض أنواعها معرفة كالموصولة ، وبعضها يجوز فيه التنكير والتعريف ، وبعضها لايجوز فيه إلا التنكير . فالتي لايجوز فيها إلا التعريف الموصولة ، كما قدمنا ، وأما التي يجوز أن تكون معرفة ونكرة فالمضمنة معنى الاستفهام والجزاء ، فقد نقل ابن السراج عن المبرد قوله : «وسألت أبا عثمان عن « ما » و« من » في الاستفهام والجزاء أمعرفة هما أم نكرة فقال : يجوز أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة » (٣) ثم قال :

(١) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢١٥ .
(٢) الزمخشري : المفصّل ص ١٤٥ – ١٤٦ .
(٣) ابن السراج : الأصول ٢ / ١٩٦ .

«والدليل على أنهن نكرات أنك تسأل بـ (من) سؤالاً شائعاً ، ولو كنت تعرف ما تسأل عنه لم يكن للسؤال عنه وجه » (١) . وأما التي لايجوز فيها إلا التنكير فهي « ما » التعجيبية في نحو : ما أحسن زيداً . قال السيوطي : « والأصح أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، خبرية قصد بها الإبهام ، ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه ؛ لاقتضاء التعجب ذلك » (٢). وقال الفارسي مساويا بين « ما » في قولك : ما أحسن زيداً ، و « ما» في قوله تعالى : « بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » : « وقد جاءت « ما » غير موصولة في غير الجزاء والاستفهام وذلك إذا كانت نكرة كالتي في قوله عزَّ وجل : « بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » فما هذه عندهم نكرة يقدرونها : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم كفرهم ، كما يقدرون ما أحسن زيداً : شيء أحسن زيداً » (٣).

وقد جعل سيبويه من المبهمات أيضاً ما أسماه الحروف غير المتمكنة وهي : أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وإذا ، وقبل ، وبعد . قال : « فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات ، وبما ليس باسم ولاظرف » (٤) . ثم قال مبيناً معنى الإبهام فيها : « ... فلما كانت لاتمكن وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات وهل وبل » (٥).

ومن المبهمات عندهم ألفاظ هي أشد إبهاماً من غيرها وأكثر توغلاً

---

(١) السابق ٢ / ١٩٦ – ١٩٧ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٩٠ .

(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ١١٠ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٨٥ .

(٥) السابق ٣ / ٢٨٦ وانظر الفارسي : التعليقة ٣ / ٩٦ وابن يعيش شرح المفصل ٢ / ٤١ ، ٤ / ١٠٤ ومابعدها .

فيه ، فهي نكرة لا تتعرف أبداً . ومن هذه الألفاظ « غير » . قال المبرد : «... فأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة ، لأنه مبهم في الناس أجمعين » [1] وهم مع ذلك يجيزون أن تقع مبتدأ [2] .

وقد ضم النحاة إلى « غير » ألفاظاً أخرى ، وأطلقوا عليها جميعاً مصطلح «الأسماء المتوغلة في الإبهام » ومنها مثل وشبه . قال الرضي : « وإنما يتعرف بالإضافة المعنوية ما ليس من الأسماء المتوغلة في الإبهام كغير ومثل وشبه » [3]. وأشار إلى أن بعضها أشد إبهاماً من بعض فقال: « ولإبهام غير لاتتعرف بالإضافة ، وهى أشد إبهاماً من مثل » [4] ولكنه لم يوضح لنا كيف يكون ذلك في الاستعمال .

ومن النحاة من حاول أن يقدم تعليلا دلاليا لبقاء بعض هذه الألفاظ على تنكيرها برغم إضافتها إلى المعرفة فقال ابن يعيش : « وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها ، وأنها لا تختص واحداً بعينه ، وذلك غير ومثل وشبه ، فهذه نكرات ، وإن كن مضافات إلى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن ، وذلك لأن الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ، الا ترى أن كل من عداه فهو غيره ، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة ؛ فإذا قلت : مثلك ، جاز أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ، ولن يحاط بالأشياء التى يكون فيها الشئ مثل الشئ ، فلذلك من الإبهام كانت نكرات » [5].

---

(١) المبرد : المقتضب ١ / ١٥٨ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٨٧) ١ / ١٥٩ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١ ، وانظر حاشية الشيخ يّس على شرح التصريح على التوضيح ١ / ٩١ .

(٤) السابق : ٢ / ١٠٣ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٢٥ .

ومنهم من عدَّ الأفعال في المبهمات النكرات ، بل جعلها في غاية الإبهام . قال ابن يعيش :« الأفعال في غاية الإبهام والتنكير ، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولاتخصيص » (١) . وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي : « والأفعال أبعد شيء في التنكير ، وأبعده عن التعريف»(٢).

ويدخل في المبهمات عندهم « كم » لأنها اسم للعدد المبهم ، وابن السراج يعدها – مع كيف – من النكرات التى لايجوز أن تتعرف ، ومع ذلك فقد نقلوا عن سيبويه أنها تقع في نحو كم مالك مبتدأ وهى نكرة ومابعدها معرفة . قال أبو علي الفارسي : « قال (يعني سيبويه) : فإذا قلت كم جريباً أرضك فأرضك مرتفعة بـ (كم) لأنها مبتدأ والأرض مبنية عليها . قال أبو علي : جعل المبتدأ كم وهى نكرة ، وأرضك خبره وهو معرفة . وقد كان أبو بكر أجاز مرة في كيف زيد أن يكون زيد الخبر وكيف المبتدأ » (٣) .

فمصطلح الإبهام عندهم كما ترى برغم دلالته على التنكير تدخل فيه المعارف كما تدخل النكرات ، وهم يقبلون أن تقع المبهمات موقع المعارف في الابتداء فتكون مناط الحكم مع أن هذا يصادم قاعدة مستقرة عندهم تقول : إن الحكم على المجهول لايفيد .

٣– يعد النحاة في المعارف ألفاظاً تدل على العموم ، والعموم عندهم يدل على التعيين وتحصل به الفائدة ، مع أن مايدل على العموم قد يفسر بنكرة محضة عندهم . قال الرضي : « وكذلك كلمات الشرط

---

(١) السابق ٧ / ١١

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ١٢٨ .

(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٣٠٢ .

نحو : من صمت نجا ، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء ... فقولك : من قام قمت أى : إن مَنْ قام ، أى : إنْ إنسانٌ قام كقوله تعالى : « إن امرؤ هلك » . وقولك: من ضربت ضربته ، أى : من ضربت ، أى : إن إنساناً ضربت ... » (١) ، فنسر « من » كما ترى بإنسان ، وهو نكرة محضة ، بل تجاوز ذلك إلى القول بأن التعيين حاصل من العموم لا من التخصص ، وهو نقض لفكرة التعيين كما حددوها .

ومن الألفاظ الدالة على العموم « كل ، والعموم في كل » يشمل عندهم أفراد المنكر ، والمفرد المجموع ، وأجزاء المعرف . قال ابن هشام : « كل » اسمٌ موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو :(كل نفس ذائقة الموت) والمعرف المجموع نحو :(وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً)، وأجزاء المفرد المعرَّف نحو : كل زيد حسن ، فإذا قلت : أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد » (٢) . وهم برغم ذلك لايجعلون الدلالة على العموم في « كل » سبباً للتعيين كما فعلوا في « من » الشرطية ، بل جعلوها معرفة على أسس غير دلالية منها : أنها في نحو : مررت بكلٍ قائماً مقطوعة عن الإضافة لفظا لامعنى ، أى : أنها معرفة بنية الإضافة ، وبوقوع الحال منها ، وبامتناع دخول الألف واللام عليها . قال ابن يعيش : وأما كل وبعض فمحذوف منهما المضاف إليه وهو مراد ، يدل على ذلك أنهما معرفتان ، ولولا إرادة المضاف إليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك : غلام

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ٩٠

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ١٩٣ .

زيد إذا أردت المعرفة ، وغلام إذا أردت النكرة والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك : مررت بكل قائماً ، والحال إنما تكون من المعرفة ، ولاتكون الحال من النكرة إلا على ضعف وضرورة . أما امتناع الألف واللام من الدخول عليه فإنما كان لأجل أنه معرفة ؛ والألف واللام لايدخلان على المعارف ، هذا هو الأصل » (١) .

وقد ذكر صاحب شرح التصريح على التوضيح أن أبا علي الفارسي رفض أن تكون نية الإضافة سبباً في تعريف كل وبعض ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوهما معارف؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهى نكرات بإجماع »(٢).

على أن بعض النحاة نظر في استعمال « كل»فوجدها – مع إقرار النحاة بأنها معرفة – لاتوصف بمعرفة ؛ فلا يجوز : مررت بكلٍّ القائمين ، ولايجوز أيضاً أن توصف بنكرة ؛ فلا يجوز أن يقال : مررت بكلٍّ قائمين ، على أن تكون قائمين صفة لكل ، فلم يجد مخرجاً من ذلك إلا القول بأنها نكرة لفظاً (ولهذا امتنع أن توصف بالنكرة !!). يقول ابن أبي الربيع : ولايجوز أن يقال : مررت بكلٍّ القائمين ؛ لأن كلاً وإن كانت معرفة ، لأنها في تقدير الإضافة ، فلفظها لفظ التنكير ، فكرهوا قبح اللفظ . ولم يقولوا مررت بكلٍ قائمين ؛ لأن النكرة لاتجري على المعرفة صفة ، وكل معرفة ؛ لأنها في تقدير كلّهم . فاللفظ منع من أن يقال : مررت بكل القائمين ، والمعنى منع من أن تقول : مررت

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٣٠ ، وخالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤ ومابعدها .

(٢) خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤ فما بعدها .

بكلٍّ قائمين ، فالمحافظة على زوال القبح في هذه الصنعة توجد كثيراً»(١).

ولما وجدوا أن « كلا » تضاف إلى النكرات كما تضاف إلى المعارف فلا يكون فرق في المعنى أرجع بعض النحاة ذلك إلى استخفاف العرب وضع النكرة موضع المعرفة . يقول ابن أبي الربيع أيضاً : « ... ونظير هذا قولهم : كل رجل يفعل كذا ، الأصل : كل الرجال ، ثم استخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة »(٢). وهي علة لاتغنى في تفسير إضافتها إلى النكرة والمعرفة دون فرق يذكر في المعنى .

ورأى بعض النحاة أن الأصل في « كل » الإضافة إلى اسم منكور شائع في جنسه من حيث إنه يقتضي الإحاطة بالجنس ، فإذا أضفته إلى جمع معرفة كان قبيحا إلا في الابتداء ، لأنه إذا كان مبتدأ كان خبره بلفظ الإفراد نحو: كل إخوتك ذاهب تنبيهاً إلى أن أصله أن يضاف إلى نكرة . قال : لأن النكرة شائعة في الجنس ، وهو إنما يطلب جنساً يحيط به ، فكأنما قلت : كل واحد من إخوتك ذاهب ، فيدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل ، وهو إضافته إلى اسم مفرد نكرة (٣) . وتظل الإحاطة ملازمة لـ « كل » إذا كانت توكيداً ، ولكنها إحاطة بالمؤكد خاصة ، جنساً شائعاً كان أو معهوداً معروفاً(٤).

وظاهر أن العموم الذي جعلوه علة تعريف من الشرطية لم يستقم

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ٧٤٤

(٢) السابق ٢ / ٨٤٢

(٣) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢٧٦ فما بعدها

(٤) السابق ص ٢٧٨

لهم أن يجعلوه علة تعريف « كل »، بل جعلوا تعريفها أمراً منوطاً بالشكل لابالدلالة .

على أن من الحق أن نذكر أن من النحاة من توقف أمام بعض استعمالات « كل » مسلماً بأن المعنى يقتضي التنكير : قال ابن أبي الربيع في قوله تعالى :« إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا » : « ليس المعنى على التعريف » [١]. وما يقال في كل يصح أن يقال في جميع وسائر ألفاظ العموم [٢] .

وغريب بعد ذلك أن يجعل بعضهم العموم في الأسماء الموضوعة له أو غير الموضوعة له مختصا بالنكرات . قال المرادي : « ... وأما الزائدة (يقصدة مِنْ) فلها حالتان : الأولى أن يكون دخولها في الكلام كخروجها ، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق ، وهى الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم ، وهى كل نكرة مختصة بالنفي ، نحو : ماقام من أحد ، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد ، لأن ماقام من أحد وما قام أحد سيان في إفهام العموم دون احتمال . والثانية أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم ، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لاتختص بالنفي نحو : مافي الدار من رجل ، فهذه تفيد التنصيص على العموم...»[٣].

٤- اضطرب النحاة في القول بالتعريف أو التنكير على ما أطلق

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ١٠٤٥

(٢) انظر : السهيلي : نتائج الفكر ص ٢١٥

(٣) المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق طه محسن . بغداد (١٩٧٦) ص ٣١٦

عليه ابن السراج « أسماء الأزمنة » [1] ، فما عده نحاة منهم معرفة عده آخرون نكرة وحاول بعض آخر أن يوفق بين الأمرين فقال : هي نكرة لفظاً معرفة معنى ، ورأى آخرون أن تعريفها وتنكيرها سيان ، ومن النحاة من فرق بين الأزمنة المتماثلة فقال بالتعريف في أحدها وبالتنكير في الآخر على أسس غير دلالية . وإليك البيان :

أ- قال سيبويه : « اعلم أن غدوة و بكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة ... فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة»[2]. ونلحظ في كلام سيبويه أنه جعل غدوة وبكرة معرفة علماً على الحين علمية جنس لا علمية شخص ، وأنه جعل كلا من ضحوة وعشية نكرة ، مع أنهما يماثلان غدوة وبكرة في أن كلا منهما يمكن أن يكون علماً للحين ، وأن علميته - إن سلمنا بها - علمية جنسية كعلمية غدوة وبكرة .

وإذا كان تعريفهما بالعلمية الجنسية كما زعم سيبويه فينبغي أن يكونا معرفة أبداً سواء أكانا من يوم معين أم لم يكونا . وقد أوضح ذلك أبو حيان بقوله :« والمشهور أن منع صرفهما للعلمية الجنسية كأسامة ، فيستويان في كونهما أريد بهما أنهما من يوم معين أو لم يرد بهما التعيين » [3] . لكن الزجاج - فيما ذكر أبو حيان - يرى أنهما معرفتان إن أردت بهما بكرة يومك وغدوة يومك ، وإن لم ترد فهما نكرتان ، فتعريفهما عنده مرتبط بإرادة التعيين [4].

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ١٩٢

(٢) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٩٣ .

(٣) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٢٦ فما بعدها .

(٤) السابق نفسه ، وانظر : المبرد : المقتضب ٤ / ٣٥٤ ، والفارسي : التعليقة ٣ / ١٠٦ .

والسؤال الآن لم لم ينطبق الأمر نفسه على ضحوة وعشية ؟! الظاهر أنهم عدّوا كلاً منهما نكرة على أساسٍ غير دلالي هو ورودها مصروفة ، فالصرف هو الذي جعلها عندهم نكرة ، والمنع من الصرف هو الذي جعل كلا من غدوة وبكرة معرفة ، من ثم وقع التعارض عندهم بين المعيارين الدلالي والشكلي . يقول ابن أبي الربيع : « و أما غدوة فإن كانت ليوم بعينه فهي متصرفة غير منصرفة ... وأما عشية إذا كانت ليوم بعينه فإنها تنصرف ... وذلك أنك أردت عشية بعينها يعرفها مخاطبك ويعينها ، فقياسها أن تكون بالألف واللام ، أو بالإضافة، لكنه أطلق لفظ النكرة وهو يريد معينا . ويوجد هذا في كلام العرب . ألا ترى أنهم قالوا : رأيته عام أول فتأويله أول من عامنا ، فهذا اللفظ سائغ لكل عام قبل عامنا ، لكن العرب أرادت العام المتصل بعامنا، فأتت باللفظ الذي يقتضي العموم والشياع وهي تريد عاماً معينا » (١).

وإلى هذا التفسير مال السيوطي أيضاً فقال : « ... ومنه ما عين من بكرة ، وسحر، وسحير ، وضحى ، وضحوة ، وصباح ، ومساء ، وليل ، ونهار ، وعتمة ، وعشاء ، وعشية . **فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معينة، فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة** ، ولذلك لاتتصرف ، وتوصف بالنكرة ؛ تقول : أتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ، ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة » (٢).

وحاول بعضهم أن يثبت لها خصوصاً من وجه تستعمل به معرفة فيعطى لفظها ما تعطاه المعارف ، وشياعاً من وجه تستعمل به نكرة

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٤٨٦ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١٩٦ .

فيعطى لفظها ماتعطاه النكرات ، لكنهم اضطروا في النهاية إلى التسليم بأنه لافرق بين استعمالها نكرة واستعمالها معرفة : فالمراد واحد . نقل السيوطي عن ابن مالك قوله : « لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه مايعطاه من المعارف الشخصية ، وأن يستعمل نكرة فيعطى لفظه مايعطاه من النكرات ... فجاء من ذلك فينة ، وبكرة ، وغدوة ، وعشية . تقول : فلان يأتينا فينة بلا تنوين ، أى : الحين دون الحين ، وفينة بالتنوين أي : حيناً دون حين ، وكذلك يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية بلا تنوين إذا قصدت الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء ، وبالتنوين أى : بكرة من البكر ، والمراد واحد ، وإن اختلف التقديران»(١).

ويذكر السيوطى أيضاً أن النحاة يسلمون بأن غدوة في معنى غداة لكنهم يعدون « غدوة » في المعارف ، وغداة في النكرات ، وكذلك أسامة وأسد ونحوها فالتعريف فيها مساوٍ للتنكير من حيث المعنى . يقول : «فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء مايكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة ، وذلك قولهم غدوة هى في معنى غداة ، إلا أن غدوة معرفة وغداة نكرة ، وكذلك أسد وأسامة ، وثعلب وثعالة ، وذئب وذؤالة وأبو جعدة وأبو معطة ، فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التنكير فاشيا في غير ماذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة وأبا جعدة وأبا معطة ونحو ذلك أن يعدّ في الأعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ... قيل هذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها أن

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٣ .

يكون معرفة صحيحة ...»(١)

وظاهر أن المعيار الدلالي لايعتد به في هذه الأسماء ونحوها ، بل المعول على المعيار التركيبي .

ب- أكثر النحاة على أن غداً دالاً على اليوم الذي بعد يومك نكرة ، وأن أمس دالاً على اليوم الذي قبل يومك معرفة ، ومن هؤلاء ابن السراج الذي يرى أن أمس وقع في أول أحواله معرفة ، فمعرفته قبل نكرته ، وغد ليس كذلك ، لأنه غير معلوم فهو مستقبل لانعرفه (٢). ومنهم السيرافي الذي ينص على أن غداً منكور مع انك تعرف به اليوم الذي يلي يومك حتى لايظن السامع غيره . ويستوي عنده أن تقول : آتيك غداً ، وآتيك الغد (٣) .

ويجيب ابن يعيش عن سؤال سائل : لم وجب تعريف أمس ولم يجب تعريف غد وهما سواء في أن أولهما يدل على اليوم الذي قبل يومك والثاني يدل على اليوم الذي بعد يومك قائلاً : « فالجواب أن أمس قد حضر وشوهد فحصلت معرفته بالمشاهدة فأغنى ذلك عن علامة ، وليس كذلك غد ، فأقاموا المشاهدة في أمس مقام التعريف ، ولم يكن في غد مثل ذلك مايقوم مقام علامة التعريف ، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة » (٤) .

وهذا القول من ابن يعيش لايعدو أن يكون بسطاً لما أوجزه ابن

---

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ١٣٨ .
(٢) ابن السراج : الأصول ٢ / ١٤٢ فما بعدها.
(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٠
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١٠٧ .

السراج . وفي الحق أن ما أورداه ليس إلا مغالطة منطقية ؛ لأن أمس لم يشاهد ، بل شوهد ما وقع فيه من بعض الأحداث ، ودلالة أمس ليست على ما وقع فيه من أحداث ، بل على زمن محدد هو اليوم الذي يسبق يومك الذي أنت فيه ، ولافرق بينه وبين غد من هذا الجانب ؛ لأن غداً أيضاً يدل على زمن محدد هو اليوم الذي يلي يومك الذي أنت فيه . وإذا كان كذلك فلا يزال السؤال بلا جواب ، ولايزال الاعتراض على المعيار الدلالي قائما .

على أن من النحاة من نص على أن « غداً » معرفة مخالفاً من سبقت الإشارة إليهم من النحاة ، فقد قال ابن أبي الربيع في عبارة موجزة حاسمة : « وغد معرفة»(١)

جـ- ذكر النحاة أن سحر يستخدم اسماً وظرفاً فإن كان اسماً جاز أن يستخدم نكرة وكان مصروفا ، وجاز أن يستخدم معرفة وكان تعريفه بالألف واللام وتجري عليه عندئذٍ حركات الإعراب الثلاث . أما إذا كان ظرفاً فلا يكون إلا معرفة ويكون ممنوعاً من الصرف . يقول ابن السراج : « فمن ذلك (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به سحر يومك لايكون إلا ظرفاً » (٢) . ويقول أبو علي الفارسي : «سحر إذا تعرف بالألف واللام صار اسماً ولم يكن ظرفا ، وارتفع وانجرّ وانتصب، فهو مادام على هذا الحد جرت عليه الحركات الثلاث ، وإذا صار معرفة للإشارة به إلى سحر اليوم بعينه لم ينصرف للعدل عن الألف واللام»(٣). ويقول ابن أبي الربيع : « واعلم أن سحر إذا أردته ليوم بعينه

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٤٨٢ .

(٢) ابن السراج : الأصول ١ / ١٩٢ .

(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ٣ / ٩٥ فما بعدها .

لم تصرفه فقلت : خرجت يوم الجمعة سحر غير منون ، فإن نكرته ولم ترده من يوم بعينه صرفته كقولك : خرجت سحراً ، فإن كان « سحر » ليوم بعينه وليس فيه ألف ولام فهو غير متصرف ولامنصرف ، منعه من الانصراف العدل والتعريف ، عدل عن طريقة قياس تعريفه وهى الألف واللام أو الإضافة إلى أن جعل علماً لهذا الوقت المخصوص » (١) .

ولا نكاد نفهم كيف يكون الظرف ، وهو مايقع فيه الحدث ، علماً . وإذا سلمنا بذلك فلم كان هذا مقصورا على سحر من دون الظروف جميعا ، فما يقوله النحاة في تعليل علميته ينطبق على سائر ظروف الزمان ، فما الفرق مثلاً بين أن يقال آتيك يوم الجمعة سحر ، وآتيك يوم الجمعة ضحوة أو ظهراً أو عصراً أو عشاءً أو عشية ، وكلها ظروف دالة على أوقات بعينها من يوم بعينه . إن السبب فيما يبدو لاصلة له بمفهوم التعيين ، ولكنهم اضطروا إلى القول بذلك حين لم يجدوا علة واضحة لمنع « سحر » من الصرف ، فاضطروا إلى القول بعلتين إحداهما العلمية ، والأخرى العدل عن الألف واللام ، وقد اعترف بهذا «الاضطرار» الرضي إذا قال : « ... بلى ، وجد سحر من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعاً من الصرف ، فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام (٢) . »

على أن من النحاة من رأى تعريفه بشبه العلمية لا بالعلمية ذاتها ؛ لأنه فيما يرى تعريف بغير أداة ، ومنهم من رأى تعريفه بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وبعضهم يراه بنية الألف واللام ، وآخرون رأوه بنية

---

(١) ابن أبى الربيع : البسيط ١ / ٤٨٤ فما بعدها .

(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٨٨ .

الإضافة وكلها محاولات لتفسير منعه من الصرف دون نظر في دلالته على التعيين أو الشيوع . وقد لخص السيوطى هذه الآراء بقوله : «..وقيل إنه امتنع (من الصرف) للعدل والتعريف المشبه للعلمية من حيث كونه تعريفاً بغير أداة ، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفه بالعلمية ، لأنه في معنى السحر ، وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف أل. وقيل إنه منصرف وإن لم ينون لنية أل ، والأصل السحر ، وعليه السهيلي . وقيل لنية الإضافة ؛ إذ التقدير : سحر ذلك اليوم . وقيل إنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف » (١) .

بل إن ابن يعيش ذهب إلى أن تعريفه من وجه آخر غير وجوه التعريف الخمسة ، وأن منعه من الصرف كان لهذا السبب ، أى لتعريفه من جهة أخرى غير جهات التعريف المعروفة . ولم يذكر لنا هذه الجهة . قال : « والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف ؛ لأن وجوه التعريف خمسة : تعريف الإضمار ، وتعريف العلمية ، وتعريف الإشارة ، وتعريف اللام ، وتعريف الإضافة إلى واحدة من هذه المعارف ، وليس التعريف في سحر واحداً منها ، فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فمنع من الصرف لذلك » (٢) .

وواضح أنّ الذي أدى بهم إلى هذا الاضطراب هو تفسير منع سحر من الصرف ، فاضطروا إلى القول بأنها معرفة مع أنهم حكموا بالتنكير على نظائر لها ، ثم اختلفوا فيما هي به معرفة على النحو الذي قدمه

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٢٨ ، وانظر ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٨٠ ، وأبوحيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٢٦ فما بعدها .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٤٢ .

السيوطي ، ونظر ابن يعيش فلم يرها صالحة لتكون واحدة من المعارف التى حددها النحاة ، فزعم أن تعريفها بالمخالفة ، أى بمخالفة نظائرها ، وهو زعم غريب يكشف عن عدم قبوله لما زعمه النحاة لها من تعريف ، لكن ذلك لم يؤد به إلى الحكم بتنكيرها كما كان متوقعا ، لأن عليه عندئذ أن يعود إلى أصل المشكلة فيفسر لم منعت من الصرف ، فلم يجد بدًا من القول بأنها معرفة ، وأنها نوع آخر من المعارف لايعرفه النحاة !

فأما العدل فأمره غريب أيضاً ؛ لأنهم يقولون إنه عدل عن ذات الألف واللام (أى : السحر) ، ويقيسون العدل فيه على العدل في نحو «عمر» عن «عامر» يقول المجاشعي : « ... فإن قيل : فلم لم ينصرف (يعني سحر) في المعرفة ؟ قيل امتنع من الصرف للتعريف والعدل ، وذلك أنه كان حقه أن يستعمل بالألف واللام فعدل عن ذلك كما عدل عمر عن عامر ، وزفر عن زافر ، فامتنع الصرف لهذا وللتعريف » (١)

والقياس كما ترى مع الفارق ؛ إذ إن عمر ونحوه اسم علم عندهم معدول عن اسم علم . أما سحر فظرف معدول عن اسم مقترن بالألف واللام . وقد رأيناهم يفرقون بين سحر ظرفاً ، والسحر اسماً . نقل السيوطي عن أبى حيان قوله : « وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل ، لأنه يشعر بأنه تضمن تعريفها؛ لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ، الا ترى أن عمر تضمن معنى عامر ، وحذام تضمن معنى حاذمة ، ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين ، وفسق

---

(١) المجاشعي : شرح عيون الإعراب . تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨) ص ١٣٧ ، وانظر : ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٨٠ .

تضمن معنى فاسق ؟ وهذه حقيقة العدل . وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الألف واللام ويكون علما ؟ وتعريف العلمية لايجامع تعريف اللام ، فكذلك لايجامع تعريف ماعدل منها . انتهى»[1].

٥- حاول بعض النحاة أن يفسر تنكير « شمس » و « قمر » على أساسٍ دلالي ، فافترض دلالة كل منهما على جنس مقدر شياعه ، وإن خالف الواقع ذلك ، بل إنهم عدوا دلالة كل منهما على معين أمراً طارئاً . يقول ان أبي الربيع : « وقد يطرأ على النكرة اختصاص عارض كما طرأ على الشمس والقمر ، لأن « شمساً » إنما وضعت على كل ماكان على هذا الشكل ، لكنه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها ، وكذلك « قمر » . ولو كان شمس وقمر قد وضعا لهذين الموجودين باختصاص من غير نظر لشياع لم يصح دخول الألف واللام عليهما ، كما لايدخلان على أسماء الأعلام [2] .

وأنت ترى أنه فزع إلى المعيار الشكلي يثبت تنكير كل منهما حين وجد المعيار الدلالي لايكفي لإثبات ذلك . ومن قبله قرر سيبويه : « أنه ليس عربي يقول : هذه شمس فيجعلها معرفة ؛ إلا أن يدخل فيها ألفاً ولاما ، لكنه أجاز في سياق آخر أن تكون في نحو قولك : عبد شمس معرفة حين يراد بها شخص معين ؛ لأنه لايستقيم أن يكون ما أضفت إليه نكرة [3] .

ولم يختلف ابن هشام موقفاً عن ابن أبي الربيع ، غير أنه صاغ

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٢٩ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط : ١ / ٣٠١ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٩٥ .

القضية صياغة منطقية جافة لا علاقة لها بالواقع اللغوي ، فذكر أن الشمس وضعت وضع أسماء الأجناس ، فكان حقها أن تصدق على متعدد ، لكنه تخلف من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج ، وكأنه بذلك يقرر أن الرموز اللغوية توضع أولا ، ثم يوجد ماتدل عليه. يقول : « فأما النكرة فهى عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ، فالأول كرجل، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلما وجد من هذا الاسم واحد فهذا الاسم صادق عليه . والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدد ، كما أن رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج ، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو ، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس»(١).

وقد جرى الصبان في عنان مع ابن هشام وابن أبي الربيع من قبله فرأى أن شمسا وقمراً وإن عينا فردين فهما نكرتان ، لأن التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى ، وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما (٢) .

على أن لعبد القاهر الجرجاني موقفاً ينفرد به عن هؤلاء النحاة ؛ إذ رأى أن لافرق في الاستعمال بين قولنا شمس والشمس ، وقمر والقمر، وهلال والهلال ، لأن الاسم لايكون نكرة حتى يعم شيئين فأكثر ، وليس هنا شيئان يعمهما اسم الشمس أو القمر أو الهلال . قال :

---

(١) ابن هشام : قطر الندى ص ١٢٨ .

(٢) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٢٧ .

«وكثيراً ما يتفق في كلام الناس ما يوهم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم : شمس صيفية ، وكقوله :

* والله ما طلعت شمس ولا غربت *

ولافرق بين هذا وقول المتنبي :

لم ير قرن الشمس في شرقه   فشكت الأنفس في غربه

ويجيء التنكير في القمر والهلال على هذا الحد ، فمنه قول بشار:

أملي لا تأتِ في قمـــــر   بحديث ، واتق الدُّرَعـــا

وتوقَّ الطيب ليلتنـــــا   إنه واشٍ إذا سطعـــا

فهذا بمعنى لا تأتِ في وقت قد طلع فيه القمر . وهكذا قول عمر ابن ابي ربيعة

وغاب قمير كنت أرجو غيوبه   وروح رعيان ونـوم سمَّر

ظاهرة يوهم أنه كقولك « رجل » وليس كذلك في الحقيقة ؛ لأن الاسم لايكون نكرة حتى يعم شيئين فأكثر ، وليس هنا شيئان يعمهما اسم القمر ، وكذا قول أبي العتاهيه :

تسر إذا نظرت إلى هـلال   ونقصك إذ نظرت إلى الهلال

ليس المنكر غير المعرف » (١)

وإنما أوردت نص عبد القاهر – على طوله – ليتبين به فرق ما بين الرأي المبني على افتراض منطقي لما ينبغي أن يكون ، ثم خالفه ماهو

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة . تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة ١٩٩١) ص ٣١١ فما بعدها .

كائن ، والرأي المبني على تتبع الاستعمال العربي للظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً .

على أن عبد القاهر لم يجد بأساً في جمع هلال مثلاً على أهلة ؛ لأن النظر فيه إلى تعدد مرات ظهوره لا إلى ذاته ، ولا في أن توصف الشمس بأنها صيفية ، لأن تلك حالة من حالاتها حين تكون في الصيف أشد حرارة منها في سائر الفصول (١).

وجدير بالذكر أن نحاة بعض اللغات الأخرى يرون أن ما يقابل الشمس في الإنجليزية مثلاً أو الألمانية لايكون إلا معرفة ؛ إلا أن يكون حديث عن شموس مختلفة في كتاب في الفلك ونحوه (٢) .

٦- لم يستطع النحاة أن يقدموا تفسيرا دلاليا مقنعاً لعدد من الألفاظ عدوها في المعارف ومنها نزالِ وبدادِ ، ورويداً وغيرها (٣).

ونريد الآن أن نعرض لثلاث مسائل تتصل بالمعيار الدلالي الشيوع / التعيين اتصالاً وثيقاً ، ولايكاد يغفل ذكرها أحد من النحاة : إحداها أن النكرة أصل للمعرفة ، وثانيتها : التدرج الهرمي للنكرات والمعارف ، والثالثة هل التنكير والتعريف يتحدد بأصل الوضع أو بالاستعمال ؟

---

(١) السابق نفسه ص ٣١٢ .

(٢) - Close , English as a foreign language p. 50

- Hentschel & Weydt , Handbuch der deutschen Grammatik . S . 208 .

(٣) انظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٢٦ ، وابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٦٨٠ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٥٠ .

أولاً : النكرة أصل المعرفة :

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن التنكير قبل التعريف ، فالتنكير أصل والتعريف فرع . وقد علل سيبويه ذلك تعليلين أحدهما يعتمد على أساس دلالي والثاني يعتمد على أساس شكلى . فأما الذي يعتمد على أساس دلالي فيظهر في قوله : « ... لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف » (١) وأما الذي يعتمد على أساس شكلي فيظهر في قوله: « ... لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به » (٢) .

وقد أوضح السيرافي التعليل المبني على أساسٍ دلالي بقوله : «..والتعريف حادث لأن الاسم نكرة في أول أمره ، مبهم في جنسه ، ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ له دون سائر جنسه ، كقولك : رجل ، فيكون هذا اللفظ لكل واحد من الجنس ، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد من الجنس بعينه ، فيقول : الرجل فيكون مقصوراً على واحد بعينه ، وتقول : زيد ، ومعناه الزيادة من قولك : زاد يزيد زيداً ، ثم سمي به رجل فتعرف حيث جعل لشخص بعينه ، فكان التعريف حادثاً» (٣) .

وأورد السيرافي أيضاً توضيحاً للتعليل الثاني فيما نقله عن المبرد في مسألة بناء « الآن » فقال : « ... وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها مايعرفها من إضافة أو ألف ولام » (٤).

---

(١) سيبويه : الكتاب ١ / ٢٢ .
(٢) السابق ٣ / ٢٤١ .
(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٥
(٤) السابق نفسه ١ / ١٧٩ ، وانظر المبرد : المقتضب ٤ / ٢٧٦ .

وقد تردد صدى هذين التعليلين في كتابات كثير من النحاة الخالفين (١) .

أما الكوفيون ومعهم ابن الطراوة فقد خالفوا عن ذلك ، ورأوا أنّ من الأسماء مالازم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر ، وما التنكير فيه قبل التعريف ، وقالوا : هذا التقسيم يبطل مذهب سيبويه (٢) .

على أن الشلوبين فيما أورد السيوطى ردّ على من قالوا بأن ذلك يبطل مذهب سيبويه بأن سيبويه لم يثبت إلا حال الوجود ، لا ما تخيله هؤلاء ، قال : وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ؛ لأن الأجناس هي الأول ، ثم الأنواع ، ووضعها على التنكير (٣) . فهو يفسر موقف سيبويه كما ترى تفسيراً أنطولوجيا Ontological (٤) .

وهم حين يقررون أن النكرة أصل المعرفة يقرون بأن الاستعمال قد يجرى على غير الأصل فيطرأ على بعض المعارف تنكير عارض ، وأنّ

---

(١) انظر مثلاً ابن السراج : الأصول ١ / ١٤٨ ، وابن الأنباري : أسرار العربية ص ٣٠٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٥٩ ، والأزهري : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٩٤ ، ٢ / ٤٧ ، والسيوطي:الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ ، والصبان: حاشية الصبان ١ / ١٠٦ ، والخضري : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (القاهرة ١٩٤٠) ١ / ٥١ .

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ ، وانظر : السيوطى : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(٣) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(٤) انظر

- Gätje , H. Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . Arabica XVII (1970) S. 237.

الاسم عندهم قد يكون نكرة فيعرف ثم ينكر ، وقد دفع هذا ابن السراج إلى تقسيم النكرة قسمين : أحدهما أن يكون نكرة في أول أحواله مثل رجل وفرس ، والثاني أن يصير الاسم نكرة بعد أن كان معرفة كأن يسمى إنسان عمراً فيكون معروفاً بذلك في حيه ، ثم يسمى شخص آخر بهذا الاسم فيعرض الاشتراك ، فإن قال قائل : رأيت عمراً قيل له : أي العمرين هو ؟ (١) ويرى السهيلي التعريف أقوى من التنكير مع أنه فرع عليه ؛ ذلك بأن المعرفة تدل عنده على معنيين : ذات وتعيين ، أما النكرة فلا تدل إلا على معنى مفرد هو الذات ، فكان مايدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد . ويبدو أن الرجل أعجب بهذه الفكرة فعقب عليها قائلاً : وهذا بديع لمتأمله ، وأصل نافع لمحصله (٢).

ثانيا : التدرج الهرمي :

ذكر النحاة للتنكير درجات تبدأ بالأشيع وتنتهي بالأقل شيوعا ، وذكروا كذلك للتعريف درجات تبدأ بالأقل تعريفاً وتنتهى بأعرف المعارف (أو : أرفعها) (٣). وتلتقي قمة التدرج الهرمي للتنكير بقاعدة التدرج الهرمي للتعريف عند منطقة يطلق عليها النحاة التخصيص ، فقل إن شئت إنه هرم واحد يبدأ بأشيع درجات التنكير وينتهى بأرفع

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ١٤٨ .

(٢) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢١٦ .

(٣) اختار السيوطى القول بأرفع المعارف خلافاً لقول النحويين أعرف المعارف وقال: لأن أفعل التفضيل لا يبني من مادة التعريف (همع الهوامع ١ / ٥٦). وقال الصبان : فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها (حاشية الصبان ١ / ١٠٧) لكن الغريب أن أيا منهما لم يلتزم ذلك فيما يكتب ، بل عاد إلى القول بأعرف المعارف!

درجات العريف ، وهو مايمكن أن يسمى كما يقول جيتييه هرماً من المفاهيم Bergriffspyramide المتقاربة (١) .

ومن اللافت للنظر أن نجد من نحاة اللغات الأخرى من يأخذ بالتدرج الهرمي للتنكير والتعريف موافقاً النحاة العرب كل الموافقة ، فقد حدد دي لاجراسيري في بحث له عنوانه " De l'article " نشر عام ١٨٩٦ درجات للتنكير والتعريف في تدرج هرمي يبدأ بما يسميه أنكر النكرات . Surindetermination وينتهي بما أسماه أعرف المعارف Surdetermination (٢) .

فإذا نظرنا في حديث نحاة العربية عن التدرج الهرمي للتنكير وجدناه جهداً عقليا منطقيا لاطائل من ورائه irrelevant ولا أثر له في الاستعمال ؛ إذ أشيع النكرات كأخصها في الاستعمال اللغوى (٣) . وقد جعل كثير من النحاة كلمة « شيء » قاعدة الهرم ، قال المبرد لأنه مبهم في الأشياء كلها (٤) . وقال ابن جني . « وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا . قال سبحانه : إن زلزلة الساعة شئ عظيم ، فسماها شيئاً وإن كانت معدومة » (٥) . وجعل بعض النحاة كلمة « مذكور » قاعدة الهرم(٦).

---

(١) Gätje , H. : Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . S. 247 .

(٢)انظر : Krámský , J (1972) p. 31

(٣) Gätje , H. : Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . S. 250 .

(٤) المبرد : المقتضب ٣ / ١٨٦ .

(٥) ابن جني : اللمع في العربية . تحقيق فائز فارس . (الكويت ١٩٧٢) ص ٩٨ .

(٦) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٠٦ ، والخضري : حاشية الخضري ١ / ٥١ .

ولعلّ أول من عرض لدرجات التنكير هو المبرد ، إذ لانجد عند سيبويه شيئاً من ذلك . قال : « فأنكر الأسماء قول القائل شيء ؛ لأنه مبهم في الأشياء كلها . فإن قلت جسم فهو نكرة ، وهو أخص من شيء، كما أن حيواناً أخص من جسم ، وإنساناً أخص من حيوان ، ورجلاً أخص من إنسان » [1] فذكر كما ترى خمس درجات للتنكير .

وذكر ابن السراج القاعدة التي تحكم هذا التدرج فقال : فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه ، فشيء أنكر من قولك : حيّ ، وحيّ أنكر من قولك إنسان، فكلما قل مايقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف ، وكلما كثر كان أنكر ، فاعلم » [2] .

ثم اجتهد النحاة من بعد في تحديد درجات التنكير على أساسٍ من العموم والخصوص ، وكان بعضهم يكتفي بذكر القاعدة التى تحكم التدرج ، ويذكر أمثلة توضيحية دون أن يقصد إلى تحديد دقيق للدرجات كما وجدنا عند ابن السراج ونجد عند ابن جني في قوله : « واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض ، فأعم الأسماء وأبهمها شيء ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا ... فموجود إذن أخص من شيء، لأنك تقول : كل موجود شيء ، وليس كل شيء موجودا ، ومحدث أخص من موجود ، لأنك تقول كل محدث موجود وليس كل موجود محدثا ، وجسم أخص من محدث ، لأنك تقول : كل جسم محدث ، وليس كل محدث جسما ، فعلى هذا مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص » [3] .

---

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ٢٨٠ .

(٢) ابن السراج : الأصول ١ / ١٤٨ .

(٣) ابن جني : اللمع ص٩٨ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٨ .

وحاول بعض النحاة أن يحصرها على نحو أدق فبلغ بها أبو حيان تسع درجات قال : « وأنكر النكرات شيء ، ثم متحيز ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم ماشٍ ، ثم ذو رجلين ، ثم إنسان ، ثم رجل ، فهذه تسعة لكل منها مايقابله » [1].

ويبلغ بها الأزهري عشر درجات مع اختلاف في التدريج ، فقال : «وأنكر النكرات شيء ، ثم موجود ، ثم محدث ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم بالغ ، ثم ذكر ، ثم رجل . فهذه عشرة يقابل كل منها ماهو في مرتبته.» وكذلك فعل الخضري على خلاف في التدريج أيضاً ، مع فضل بيان فقال : « وأنكر النكرات مذكور ، فموجود ، فمحدث ، فجوهر ، فنام ، فحيوان ، فإنسان ، فرجل ، فعالم ، ويقاس على ذلك ما شابهه ، فكمذكور معلوم وشئ لصدق الشئ بالمعدوم لغة ، وكحيوان شجر وحجر مثلاً ، وكإنسان فرس وحمار ، وكرجل امرأة ، وكعالم جاهل وضارب مثلاً ، أما مابينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل شئ بخصوصه » [2]. ثم أحس الرجل بأن البحث في هذا عبث لاطائل من ورائه فأعقب ذلك قولة حق : « وبعد ، فلا فائدة في هذا البحث إلا التمرين » [3] والتمرين المقصود عقلي لا لغوي .

أما التعريف فقد بنوا له هرماً مدرجاً أيضاً ، وذكروا القاعدة التى تحكم تدرجه وهي أنه « كلما كان الشيء أخص كان أعرف » [4]. وقد

---

(١) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ .

(٢) الخضري : حاشية الخضري ١ / ٥١ .

(٣) السابق ١ / ٥١ .

(٤) المبرد : المقتضب ٣ / ١٨٦ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصّل ٥ / ٨٧ .

أوضح السيوطي المراد بأن هذا أعرف من هذا وهو أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه للآخر (١) .

وقد اتفقوا جميعا على أن اسم الله عزَّ وجل أعرف المعارف (٢)، ثم اختلفوا بعد ذلك اختلافاً بينا فيما يوضع منها بعد ذلك في قمة الهرم ، أو ما هو أعرف المعارف بعد اسم الله عزَّ وجل ، واختلفوا أيضا في تدريج المعارف بعد ذلك ، ويمكننا أن نستخلص من ذلك اتجاهات ثلاثة :

الأول : يجعل الضمير أعرف المعارف ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم مافيه الألف واللام وهو كما يقول الرضي منقول عن سيبويه ، وعليه جمهور النحاة (٣). قال ابن يعيش : « واحتجوا بأن المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه » (٤). قال الرضي: « وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر ، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعل بمنزله وضع اليد » (٥). أما العلم فيقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة ، فوجب أن ينحط درجة عن المضمر (٦) .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ ، وانظر : الفاكهي : الحدود في النحو . تحقيق المتولي رمضان الدميري . (القاهرة ١٩٩٣)٢ ص ١٣٩ .

(٢) الخضري : حاشية الخضري ١ / ٥٣ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٢ ، وانظر : الزجاجي : الجمل ص ١٧٨ وابن عصفور : المقرب . تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد ١٩٧١) ١ / ٢٢٢ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ .

(٥) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٢ .

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ .

الثاني : يجعل العلم أعرف المعارف ، يليه المضمر ، ثم المبهم ، ثم ماعرف بالألف واللام قال ابن يعيش : « وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي ، واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع ، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها . قالوا : والمضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه ، وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضاً على حسب مايرجع إليه » (1) . قال السيوطي : « واختاره أبو حيان لأنه – أي العلم – جزئي وضعاً واستعمالاً ، وباقي المعارف كليات وضعاً جزئيات استعمالا» (2).

الثالث : يعد اسم الإشارة أعرفها ؛ لأن مدلوله يعرف بالعين والقلب معاً، وما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخص مما يعرف بأحدهما . وهو رأي الفراء وابن السراج (3). ثم يليه المضمر ، ثم العلم ، ثم مافيه الألف واللام (4).

وقد عقد ابن الأنباري المسأله ١٠١ من كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف لأوجه الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المبهم هل هو أعرف من العلم – وهو رأى الكوفيين – أو أن العلم أعرف من المبهم ؟ وساق حجج كل فريق(5).

---

(1) السابق نفسه .

(2) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(3) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ ، وأبوحيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ ، وانظر سيبويه ٢ / ٧ حيث جعل تعريف الإشارة بالعين والقلب معاً .

(4) انظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٣٤٥ .

(5) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦١) ٢ / ٧٠٧ فما بعدها .

وظاهر ان المعرف بالألف واللام عندهم ، وبخاصة المعرف بال الجنسية ، اقلها تعريفاً، واقربها من النكرات ، فهو يمثل قاعدة هرم التعريف . من ثم قال ابن يعيش : « فالألف واللام أبهم المعارف واقربها من النكرات ، ولذلك نعتت بالنكرة تقولك : إني لأمر بالرجل غيرك فينفعني » (١). وقال الرضي: «ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : لئن أكله الذئب ...» (٢)

أما المضاف إلى معرفة فقد اختلفوا فيه على مذاهب فيما ذكر السيوطي :

أحدهـا : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمر ؛ لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله ، وعليه ابن طاهر ، وابن خروف ، وجزم به ابن مالك في التسهيل.

الثاني : أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم ، وعليه الأندلسيون؛ لئلا ينتقض القول بأن المضمر أعرف المعارف .

الثالث : أنه دونه مطلقاً حتى المضاف لذي ال (٣) .

على أن من النحاة من رتب درجات لهذه الأنواع من المعارف من حيث الأعرفية ، ومن هؤلاء الفاكهي في كتابه الحدود حيث قال : « وكما أن التفاوت في التعريف يكون باعتبار الأقسام بعضها مع بعض يكون

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٨ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٢ .

(٣) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٦ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ .

في القسم الواحد باعتبار أنواعه ، فالضمائر أعرفها ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، والأعلام أعرفها أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناسي ، ثم أسماء الأجناس . وأسماء الإشارة أعرفها ماكان للقريب ، ثم البعيد . وذو الأداة الأعرف منه « ما كانت فيه أل للحضور ، ثم للعهد الشخصي ، ثم للجنس » (١)

وينبغي أن نشير هنا إلى أن ابن مالك انفرد بجعل العلم الشخصي وضمير المخاطب في رتبة واحدة فيما يذكر الرضي (٢)، ويجعله تاليا لضمير المخاطب فيما يذكر السيوطي (٣). وقد نقل السيوطي عن أبى حيان قوله : لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك » (٤) . قال الخضري : والمراد العلم الشخصي ، أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع » (٥)

وقد أضاف بعض النحاة إلى المعارف الخمسة معرفتين أخريين إحداهما : المنادى وجعلوه في رتبة المشار إليه (٦)، معتمدين فيما يبدو لي على قول سيبويه : « وذلك أنه إذا قال : يارجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة ، لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده » (٧) . وإن كان سيبويه حين عمد إلى سرد المعارف لم

---

(١) الفاكهي : الحدود في النحو ص ١٣٨ ، وانظر السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ - ٥٦ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٢١٢

(٣) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(٤) السابق نفسه ، وانظر الفاكهي : الحدود ص ١٣٧ .

(٥) الخضري : حاشية الخضري ١ / ٥٣ .

(٦) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

(٧) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، وانظر السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٤ .

يذكر المنادى بينها . والثانية الموصول : وجعل بعضهم رتبة الموصول قبل ذى أل ، وجعلها بعضهم بعده [1]. ورتب بعض النحاة الموصول من حيث الأعرفية في درجات ؛ جاء في حاشية الصبان : « قوله ثم الموصول: قيل : أعرفه ماكان مختصا ، ثم ماكان مشتركا . ويظهر أنَّ أعرف كل منهما ما كان معهودا معيناً ، ثم ما للاستغراق ، ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة » [2]

وقد أشار ابن الأنباري حين عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في المبهم والعلم أيهما أعرف ؟ إلى بعض القواعد التوجيهية في الحكم على الاسم بأنه أعرف من آخر ، منها : أن ما لايقبل التنكير أعرف مما يقبله ، وعلى هذه القاعدة اعتمد الكوفيون في القول بأن المبهم أعرف من العلم . ومنها أن الأصل في المعارف ألا توصف ، فما يوصف منها أحط درجة مما لا يوصف [3].

وإذا كان البحث في درجات التنكير أمراً لا طائل من ورائه ؛ فإن البحث في درجات التعريف على خلاف ؛ إذ يرتب جمهور النحاة عليه بعض الأحكام النحوية ، ومن ذلك أنهم يشترطون في الموصوف أن يكون أعرف من صفته ، فإن وردت أعرف منه لم يعدها النحاة صفة ، بل بدلاً ، أو يقطعون النعت إلى غيره . يقول سيبويه : «... وإنما منع «أخاك» أن يكون صفة « للطويل » أن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره . وإنما منع « هذا » أن يكون صفة

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ ، والصبان : حاشية الصبان ١ / ١٠٧ .

(٢) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٠٧.

(٣) ابن الأنباري : الإنصاف ٢ / ٧٠٨ فما بعدها . وانظر : السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .

للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء ، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك ، فلذلك صار ينعت بالطويل ولاينعت الطويل بهذا ؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين والقلب ، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص » (١) .

وقال الرضي : « فينبغى أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض ؛ حتى تبني عليه الأمور في قولهم : الموصوف أخص أو مساوٍ » (٢) . ثم لفت إلى أن العلم بالأخص يوجه الإعراب عند أصحاب المذاهب النحوية ، فقال بعد أن ذكر درجات المعارف : « فإذا وجدت الأخص في مذهب تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة » (٣) ذلك بأن أصحاب المذاهب يختلفون في ترتيب درجات التعريف ، وهذا الاختلاف يستتبع خلافاً في الأخص والخلاف في الأخص يستتبع خلافاً في إعراب الكلمة أو تحديد وظيفتها النحوية .

ومن ذلك أنه إذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أو تأخر ، فيقال : أنا وأنت فعلنا ، وأنت وأنا فعلنا ، ولايقال فعلتما ، وأنت وهو ، أو : هو وأنت فعلتما ، ولايقال : فعلا (٤). كذلك يقال : هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ، ولايرفع على الصفة (٥).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٢ ، وانظر ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٢١ وابن هشام : شذور الذهب ص ٥١٤ .
(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٣ .
(٤) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٦٢ .
(٥) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٧ .

ومن ذلك أن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ [١] .

ومنه أيضاً ما أورده الرضي من أن تعريف المضاف مثل تعريف المضاف إليه عند سيبويه ، أما عند المبرد فهو أنقص منه . وقد ترتب على ذلك اختلافهما في تحديد وظيفة « الظريف » في نحو : رأيت غلام الرجل الظريف فسيبويه يعدها صفة ، والمبرد يعدها بدلا [٢].

على أن بعض الكوفيين أجاز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهادا بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده» . والجمهور على أنه بدل، أو نعت مقطوع رفعاً أو نصبا [٣].

ومن اللازم الآن أن نتلبث عند ما يطلق عليه النحاة مصطلح «التخصيص » لنتبين مفهومه ، وموقعه من التدرج الهرمي للتنكير والتعريف ، ودوره في الاستعمال اللغوي .

للتخصيص عند النحاة مفهومان : أحدهما يعني رفع الاشتراك ، فهو مرادف عندئذ للمعرفة . والثاني يعني تقليل الاشتراك في النكرة ، فهو عندئذ أخص درجات النكرات وأقربها إلى المعارف . ونجد المفهوم الأول واضحاً في قول المبرد : «... لأنه إذا كان **معروفاً** كان **مخصوصا** ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه » [٤]، وقول ابن السراج : « ... فأما مثل ، وغير ، وسوى ، فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم **يتعرفن** : لأنهنَّ لم **يخصصن** شيئاً بعينه » [٥] . وقول أبي علي الفارسي : « فحكم

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ١٥٤ ، وانظر سيبويه الكتاب ١ / ٤٧ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٢ ، وانظر : ابن هشام : شذور الذهب ص ٥١٥ .
(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣١٠ .
(٤) المبرد : المقتضب ٣ / ٣٢ ، وانظر سيبويه : الكتاب ١ / ٣٢٩ .
(٥) ابن السراج : الأصول ٢ / ٥ .

التعجب أن يكون مبهما ، لأنه إذا خصص فعرف لم يكن تعجبا » (١).
وقول ابن يعيش : «والمضمرات أشدّ المعارف تخصيصا» (٢) وقول الرضي : « وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة ، لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة» (٣)

وأما المفهوم الثاني فهو أكثر شيوعاً ؛ حتى إنه إذا أطلق لم يرد غيره، وهو المقصود بالحديث هنا . ونجد ذلك واضحاً في قول أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي : « وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو : راكب حمار ، وغلام رجل » (٤) . وفي قول الزمخشري : وإضافة الاسم على ضربين : معنوية ولفظية ، فالمعنوية ما أفادت تعريفا كقولك : دار عمرو أو تخصيصا كقولك : غلام رجل » (٥)

وقد أوضح ابن هشام المراد بالتخصيص بمفهومه الثاني بقوله : «والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف ، فإن غلام رجل أخص من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد » (٦)

---

(١) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ١٠٩ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٠٠
(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٠٧ .
(٤) أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي . تحقيق حسن شاذلي فرهود (القاهرة ١٩٦٩) ١ / ٢٦٧ .
(٥) الزمخشري : المفصل ٢ / ٨ ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٨٨ ، وابن عصفور : المقرب ١ / ٢٠٩ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٤ وابن أبي الربيع : البسيط ١ / ١٨٣ ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٤٥ .
(٦) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥١٠ ، وانظر : الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٦

على أن الدماميني فرق بين التخصيص بمفهومه الثاني والتعريف، فذكر أن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرة ، والتعريف رفع الاحتمال في المعارف [١] .

ومن النحاة من رأى أن التخصيص أقوى مراتبه التعريف [٢]، فهو يسقط المعبر بين هرم التنكير وهرم التعريف ، فحيث نصل إلى أخص درجات التنكير فقد بلغنا التخصيص الذي تتدرج مراتبه إلى أن تصل الدرجة العليا ، وهى درجة التعريف ، فالهرمان عنده كما أشرنا هرم واحد يبدأ بأنكر النكرات وينتهي بأعرف المعارف .

وإذا كنا قد وجدنا من النحاة من يعدّ التخصيص ضرباً من التنكير[٣] فقد وجدنا منهم من يعده ضربا من التعريف . يقول ابن يعيش : « والتخصيص ضرب من التعريف » [٤]، ولعله استأنس في ذلك بما ورد عند سيبويه من جعله تخصيص النكرة تعريفاً حيث قال : «ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء ، فتقول : راكب من بني فلام سائر ، وتبيع الدار فتقول : حد منها كذا وحد منها كذا ، فأصل الابتداء للمعرفة » [٥]

وظاهر مما أوردنا من نصوص أن تخصيص النكرة يكون بإحدى وسيلتين : الإضافة المحضة والنعت [٦].

---

(١) الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٦ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥٩٠ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٨ .
(٥) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٢٩ .
(٦) انظر: المبرد : المقتضب ٤ / ١٢٧ ، وابن السراج : الأصول ١ / ١٥٤ والفارسي : الإيضاح ١ / ٢٦٧ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٤٧ ، وابن أبي الربيع : البسيط ١ / ١١٨ ، والأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٦ .

ثالثاً : أصل الوضع / الاستعمال :

التفت بعض النحاة إلى مسألة شديدة الأهمية تتصل بمعيار الشيوع / التعيين في تحديد النكرة والمعرفة ، تلك هي : هل تتحدد النكرة والمعرفة على أساسٍ من «أصل الوضع » أو من الاستعمال ؟ لقد كان الرضي أهم من التفت إلى هذه المسألة ، وبذل جهداً في إيضاحها ، وحاول أن يحلّ على أساسٍ منها عدداً من المشكلات المثارة، لكن الأمر التوى عليه ، فلم يستقم له قول فيها . وقد تلقفها ابن أبي الربيع والسيوطي من بعد محاولين إيضاح بعض جوانبها فأفلحا حينا وأخفقا أحيانا .

لقد أثار المسألة في ذهن الرضي قول ابن الحاجب : « المعرفة ما وضع لشيء بعينه »، فعنّ له سؤال : هل أراد بذلك أن الواضع قصد ، في حال وضعه ، واحداً بعينه ، بعبارة موجزة : هل كان التعيين حال الوضع ؟ فبادر بنفي ذلك معللا ، قال : « إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام » [1]. ذلك بأن المضمرات ، والمبهمات ، وذا اللام ، والمضاف إلى أحدها تصلح لكل معين . ثم بين المقصود بقوله : «فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها . ثم رأى أن يعيد صياغة عبارة ابن الحاجب حتى لاتحتمل اللبس ، فقال : « ولو قال : ما وضع لاستعماله في شئ بعينه لكان أصرح » [2] .

وبعد أن قبل هذه الصياغة حاول أن ينظر في المعارف على أساسٍ

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .

(٢) السابق نفسه ٢ / ١٢٨.

من هذا الحد فووجه بالمشكلة الأولى ، وهي : هل ذو أل موضوع ليستعمل في شيء بعينه ؟ والجواب القريب المقبول أن « أل » طارئة عليه ، وأنه بدونها موضوع ليستعمل في غير معين ، لكنه لم يشأ أن يقول ذلك ؛ لأنه يخرجه من الحد الذي وضعه ، فلجأ إلى التأويل غير المقبول قائلاً : « وإنما جعل ذا اللام موضوعاً كالرجل والفرس وإن كان مركباً كما مرّ في حد الاسم أن المركبات أيضاً موضوعة بالتأويل الذي ذكرنا هناك ، أو جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوع مع ما دخل عليه وضع الأفراد » (١). ولعلك لحظت أنه بدا في موقف الموضح لرأي ابن الحاجب فحسب ؛ إذ استخدم الفعل «جُعِلَ» مبنيا للفاعل .

ثم نظر في العلم المنكر في نحو : « ربَّ سعاد وزينب لقيتهما » ، فلم يجد بداً من القول بأنه يدخل في الحد ؛ إذ هو معرفة بالنظر إلى أصل الوضع . وظاهر أنَّ الاعتداد بأصل الوضع هنا غير مقبول ، فالاستعمال في هذا المثال ، لا أصل الوضع ، هو الحري بالاعتداد به .

ثم رجع النظر في الضمير العائد إلى نكرة في نحو قولك : «جاءني رجل فضربته » ، فرأى أنه معرفة ؛ لأن الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره . أما الضمير في نحو : ربَّ شاةٍ وسخلتها فنكرة ، كما في ربه رجلا ، لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أولا (٢). وواضح أنه معني الآن بالاستعمال لا بأصل الوضع ؛ إذ الأصل في الضمير أنه موضوع ليستعمل في واحد بعينه . والاستعمال هنا هو الذي جعله منكرا .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .

(٢) السابق نفسه

فالخلط بين « أصل الوضع » و « الاستعمال » واضح ، ولا أدل على ذلك من أنه يقرن أحدهما بالآخر في الحدّ : « ما وضع ليستعمل في واحد بعينه » ، إذ المعروف أن الاستعمال قد يرد خروجاً على أصل الوضع . ويبدو لي أن المراد بقوله : ما « وضع » يشمل جانبين : أولهما: ما وضع معيناً ليستعمل في معين كالعلم ، وثانيهما : ما وضع صالحاً لأيّ معين ليستعمل في معين واحد كسائر المعارف .

لقد أفضى به ما ذكر أنه الأصرح في رسم المعرفة إلى تحكيم أصل الوضع - لا الاستعمال - في الحكم على الكلمة بالتعريف فأدخل في المعرفة جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات ، والمعرف باللام العهدية وإن كان المعهود نكرة ، لأنه أشير به إلى خارج مخصوص وإن كان منكرا ، والأعلام حال اشتراكها ؛ إذ يشار بكل واحد منها إلى مخصوص عند الوضع ، وأخرج من المعرفة النكرات المعينة للمخاطب نحو : جاءني رجل تعرفه ، أو رجل هو أخوك ، لأن رجلاً لم يوضع للإشارة إلى مختص ، بل اختص في هذا الاستعمال بصفته ، وكذلك يخرج نحو : لقيت رجلاً إذا علم المتكلم ذلك الملقي ؛ إذ ليس فيه إشارة لا استعمالاً ولا وضعا [1] فما يأتي به الاستعمال خروجاً عن أصل الوضع عنده من الظواهر العارضة التى لاتوضع لها القواعد .

ولعلّ السيوطي كان أوضح من الرضي في عرضه لهذه المسألة ؛ إذ بين الفرق جليا بين ما وضع لمعين لايتناول غيره وهو العلم ، وماهو صالح لكل معين ، فإذا استعمل استعمل في معين واحد ، فقال : «العلم ما وضع لمعين لايتناول غيره ، فخرج بالمعين النكرات ، وبما بعده سائر المعارف ، فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس

---

(١) السابق نفسه ٢ / ١٢٨ .

موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لايستعمل في غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد ، وال صالحة لأن يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه ، وهذا معنى قولهم إنها كليات وضعاً جزيئات استعمالا » [1]

وقد تنبه ابن أبي الربيع إلى ما يطرأ على النكرة من اختصاص عارض ، ومايطرأ على المعرفة من اشتراك عارض ، لكنه ليس الأصل فيهما ، بل يرد في سياق استعمال خاص ، فقال : « اعلم أنَّ النكرة كل اسم يقتضي الاشتراك بوضعه نحو : رجل ، فإنه لم يوضع ليقع على واحد بعينه ، وإنما وضع أن يقع على كل واحد ممن هو على هذه الحقيقة . وقد يطرأ على النكرة اختصاص عارض ، كما طرأ على الشمس والقمر ؛ لأن شمساً إنما وضعت على كل ما كان على هذا الشكل ، لكنه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها ، وكذلك قمر » [2] . ثم قال : « ... تقدم أن المعرفة هو الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص . وقد يطرأ على المعرفة اشتراك عارض ؛ الا ترى أن زيداً لم يوضع ليفصل شخصا من شخص ، وإنما وضع لواحد معين ، ولم يوضع ليقع على هذا الشخص وكل ما شابهه ، وإنما وضع ليقع عليه بعينه ، إلا انه قد يسمى آخر ولده زيداً ، ويقصد ما قصده من الاختصاص ؛ فيقع لذلك اشتراك . فالاختصاص في النكرة عارض ، والاشتراك في المعرفة عارض » [3].

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٠ .

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٣٠٠ فما بعدها .

(٣) السابق نفسه .

الفصل الثانى
علم المخاطب / المتكلم

يرتبط مفهوم التنكير والتعريف ارتباطاً وثيقاً بمدى معرفة المتكلم والمخاطب بموضوع الحديث ، فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية مايراه دالاً على نقل مايريد إلى مخاطب يفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به . وقد أقر بهذه العلاقة نحاة اللغات الأخرى ، فقال حيتييه في سياق عرضه لمفهوم التعريف والتنكير في العربية : «... فإذا أردت الآن أن أتحدث مع آخرين عن شخص ما دون أن أضطر إلى تعريفهم إياه، فإننى أفترض أن الآخرين يعرفونه من قبل معرفة واضحة ، أو من الممكن أن يعرفوه من سياق الحديث » (١) . ويقول هنتشل / ويت : «فالتعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلم من علم السامع بالأمر » (٢). ثم يقولان : « والتنكير على العكس من ذلك أمور لايعرف السامع عنها شيئاً ، أو : لا يعرف أى أمر منها يراد بين أمور عديدة... وقد لاتكون معروفة عند المتكلم أيضاً » (٣) . ويقول هاز Haas : « إذا أراد المتكلم أن يجلب إلى ذهن السامع تصوراً عن موضوع ما ، فإن عليه أن يفترض في سامعه علماً بالموضوع أو جهلاً به ، فالعلم به يقتضي التعريف ، والجهل به يقتضي التنكير » (٤) ويقول كلوس close إن « the » في

---

(١) Gätje , H. : Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . S. 237

(٢) Hentschel & Weydt : Handbuch der deutschen Grammatik . S. 205

(٣) Ebenda . S. 206 , 210

(٤) Haas, J. : Fransösiche Syntax . (Halle 1916) S. 161 f.

الإنجليزية علامة يوصل بها المتكلم إلى السامع الرسالة الآتية : أنت تعرف ، أو سوف تعرف الشئ الذي أعني » [١] . ويقول ڤيبري «تستخدم أداة التنكير في اللغة السويدية عندما يكون الشيء أو الشخص مجهولاً عند السامع ، على حين تستخدم أداة التعريف حين يكون معروفا له » [٢].

من أجل ذلك رأت موسكالسكايا أن تعريف الشيء أو تنكيره لايتصل بخاصية في الشيء ذاته (فما من شيء يمكن أن يكون نكرة في ذاته) بل هو محكوم بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والسامع في أثناء الاتصال الكلامي ، والفيصل في ذلك هو : درجة علم السامع بالشيء المراد [٣].

ولم يكن نحاة العربية بعيدين عن إدراك دور المخاطب في الاتصال الكلامي بل لقد جعله بعضهم الباعث إلى التعبير عما في نفس المتكلم . قال السهيلي : « اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو خط ، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم » [٤] . وهذا القول على إيجازه يشير إلى ثلاث قضايا أساسية : إحداها الإشارة إلى القدرة الكلامية الكامنة في

---

(١) Close , R.A. : English as a foreign language p. 47 .

(٢) أوكه ڤيبري : قواعد اللغة السويدية . ترجمة : حاتم زامل . استكهولم ١٩٨٩ ص ١١٦ .

(٣) انظر : Krámsky , J. : The aeticle and the concept of Definiteness in language . p. 76 .

(٤) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢١٨ .

نفس المتكلم ، والتى يعبر عنها تشومسكي ومن لف لفه بمصطلحه المشهور competence ، والثانية أن التعبير عنها يكون بوسائل لغوية «لفظ » وغير لغوية « لحظ » ، « خط » (أو قل « منطوقة » وغير «منطوقة») . والثالثة أن المخاطب شريك لابدّ منه في الاتصال الكلامي .

وقد نبه عبد القاهر الجرجاني إلى أن صحة التراكيب لايكفي فيها أن تجري على قواعد النحو ، بل لابدّ فيها من مراعاة حال المخاطب . يقول : « فإذا قلت : رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آتٍ ... وكذلك إن قلت : رجل طويل جاءني لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظنّ ذلك » (١). فهو يتوقف كما ترى في الحكم على الجملة بالصواب أو الخطأ حتى يقف على حال المخاطب . ويقول أيضاً : « اعلم أنك إذا قلت : زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لامن زيد ولا من عمرو ؛ فأنت تفيده ذلك ابتداء . وإذا قلت زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره . والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذى هو زيد المنطلق فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك» (٢) . وظاهر أنه يلفت إلى أن المتكلم يعمد إلى نظم كلامه على النحو الذي يقتضيه علمه بحال المخاطب أو السامع.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٤٣ .

(٢) السابق ص ١٧٨ .

وكذلك فعل الرضي من بعده فقد جعل مراعاة حال المخاطب عنصرا لابدَّ منه في قبول التراكيب العربية أو رفضها قال : « ... فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد فقلت : زيد قائم عدَّ لغواً . ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار ، وإن لم يتخصص النكرة بوجه . وكذا تقول : كوكب انقضَّ الساعة ، وقال الله تعالى : وجوه يومئذ ناضرة ...»(١)

ولقد أدرك النحاة أيضا أثر العلم بحال المخاطب في التعريف أو التنكير فلفتوا إلى أن على المتكلم أن يراعي حال المخاطب ، فإذا قدر علمه بالشيء استخدمه معرفة ، وإذا قدر جهله به استخدمه نكرة ليعلمه به . فإذا ذكر له مايعرف كان الكلام لغواً من اللغو . يقول سيبويه : « فإذا قلت : زيد » فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت « حليما » فقد أعلمته مثل ما علمت » (٢)

ويقول السيرافي : « وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به ؛ فإذا قال : كان زيد عالماً فقد كان المخاطب عالماً بزيد من قبل ، وقد عرف علمه الآن لإخبار المتكلم إياه ، فقد ساواه في الأمرين جميعا» (٣) . ثم يقول : «...لأن المنكور في الإخبار مالا يعرفه المخاطب ، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه » (٤)

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ٨٩ ، وانظر ابن يعيش ١ / ٩٨ .
(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٤٨ .
(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٢٧٣ .
(٤) السابق نفسه .

وعلى أساسٍ من هذا رفض السيرافي أن يكون ضمير النكرة معرفة ؛ لأن المخاطب لايعلم منه إلا ما يعلم من النكرة . يقول : «وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة . الا ترى أن قائلاً لو قال : مررت برجل وكلمته ، لم تكن الهاء عائدة إلى رجل بموجبة لتعريف شخص بعينه من الرجال ؟» (١)

ورفض السيرافي أيضاً أن يكون المقترن بأل الجنسية معرفة ، لأن الذي يستفيده المخاطب من المجرد منها والمقترن بها واحد ، قال « .. ومن ذلك أن الذي يستفيده المخاطب بعسل وماء منكورين هو الذي يستفيده منهما معروفين ؛ لأنهما نوعان متشابها الأجزاء . ألا ترى أن قائلا لو قال : شربت الماء والعسل ، أو قال شربت ماءً وعسلا كان معناهما عندك واحداً لعلمك أنه إذا قال « العسل » و « الماء » أنه لايأتي على شربهما أبداً ، وأن غرضه من ذلك البعض . واستواء أجزائهما أن العسل والماء يقال لما قل منه وكثر عسل وماء . ألا ترى أن جرعة ماء وأقل منها يقال لها ماء ، وأن دجلة والفرات والبحر ماء ، فأجزاؤه متساوية؟» (٢)

وقد تتبع النحاة المعارف جميعا ، وأرجع كثير منهم تعريف كل منها إلى علم المخاطب ؛ إلا المنادى ، فقد أرجعوا تعريفه إلى قصد المتكلم، وسوف نورد الآن من نصوصهم ما يؤيد ذلك :

١- الضمير : قال سيبويه : « وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد مايعلم أن من يحدَّث قد عرف من تعني وما تعني،

(١) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٧ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧ / ٩٤ .

(٢) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٧ .

وأنك تريد شيئاً يعلمه»[1] وقال ابن يعيش : « وإنما صارت المضمرات معارف لأنك لاتضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود ، فلا تقول : ضربته ولا مررت به حتى يعرفه ويدري من هو؟» [2]

٢- العلم : قال سيبويه : «... من قبل أنك إذا قلت : هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ...» [3]

٣- اسم الإشارة : قال ابن يعيش : « ... ومعنى التعريف فيه أن يختص واحداً ليعرفه المخاطب بحاسة البصر ، وغيره من المعارف يختص واحداً ليعرفه بالقلب» [4]

٤- المعرف بالألف واللام : قال سيبويه : « وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة ، لأنك أردت بالألف واللام الشئ بعينه دون سائر أمته ؛ لأنك إذا قلت : مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم ، لاتريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطبُ . وإذا ادخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول : الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده بما تذكره من أمره » [5] .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٦

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٢ / ٩٣

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦

(٥) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ ، وانظر : المبرد : المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، وابن السراج : الأصول ١ / ١٥٠ ، والزجاجي : اللامات ص ٢١ .

٥- **المضاف إلى معرفة** : قال ابن السراج : « وأنت لاتقول غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته » [١]. وقال ابن أبي الربيع : « ولا يتعرف الأول إلا بما يكون معلوماً عند المخاطب ، نحو : غلام زيد وصاحب عمرو ، فعمرو بلاشك معروف عند المخاطب ، ولو لم يكن معلوماً ماصح أن يتعرف الصاحب » [٢]

٦- **الموصول** : قال ابن يعيش : « وينبغى أن تكون الجملة التى تقع صلة معلومة عند المخاطب ؛ لأن الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك » [٣]

٧- **المنادى** : وهم لا يرجعون تعريفه إلى علم المخاطب ، ولا إلى علم المتكلم ، بل يرجعونه إلى « قصد » المتكلم . قال سيبويه : « وذلك أنه إذا قال : يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة ؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده..» [٤]. وقال السيرافي : « ... والجواب الثاني أن المفرد يؤثر فيه النداء حتى يكون معرفة به كقولك يارجل ، إذا قصدت واحداً بعينه صار معروفا بالنداء ؛ لإقبالك عليه وقصدك إياه بحرف النداء» [٥]. وقال أبو علي الفارسي : « ألا ترى أنك إذا قلت : يا رجلاً لم ترد واحداً بعينه مقصوداً ، إنما ناديت واحداً من هذا النوع فكل من أجابك منهم فهو الذى أردت . وأنت في المعرفة قاصد لواحد بعينه » [٦]

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ٥٣ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ١٨٣ فما بعدها .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وانظر : عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٢٠٠ .
(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٩٧ .
(٥) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٤ .
(٦) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٣٢٨ .

الفصل الثالث
الإشارة إلى خارج

لعلّ الرضي أهم من التفت إلى أن التعريف لايرتبط بما اختزنه الذهن من الدلالة المجردة للألفاظ على الأشياء ، بل هو مرتبط بتحقق هذه الأشياء في العالم الخارجي، فقد انتهى إلى القول بأن الأصرح في رسم المعرفة أن يقال : « ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية»(١).

ونريد أن نتلبث عند جانبين في رسم المعرفة الذى ذكره ، أحدهما يتصل بالإشارة إلى خارج والثاني بالإشارة الوضعية . فإذا أنعمنا النظر فيما أورده من حديث انتهينا إلى أن الخارج عنده ماخرج عما اختزنه الذهن من الدلالة العامة المجردة للألفاظ على الأشياء إلى العالم الخارجي حيث يشار باللفظ إلى شيء فيه . فإذا أشير إلى شيء معين في العالم الخارجي ، وظل الأمر في حيز التصور الذهني المجرد فهو نكرة . يقول شارحاً : فقولنا : ما أشير به يشترك فيه جميع المعارف ، ويختص اسم الإشارة بكون الإشارة فيه حسية بالوضع كما مرّ في بابه ؛ لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ماسبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه . ومن ثم لايحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلا من سبق معرفته بذلك اللسان ، فعلى هذا كل كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له ، فلو لم نقل إلى خارج لدخل فيه

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨

الأسماء معارفها ونكراتها »[1]

من ثم رفض قول ابن الحاجب إن الألف واللام في قولك اشرب الماء، واشتر اللحم ، وقوله تعالى : « أن يأكله الذئب » تشيران إلى مافي ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب ، وقال معللاً : «... لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام»[2] ثم رأى أن الألف واللام للتعريف اللفظي لا الدلالي ، أى أن للكلمة شكل المعرفة لا دلالتها [3].

وعلى الرغم من أن ارتباط التعريف والتنكير بالإشارة إلى خارج أو عدم الإشارة إليه فكرة ليست شائعة عند النحاة فقد زعم الرضي أن ذلك مرادهم . قال : « .. لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا ، بل معناه في اصطلاحهم ماذكرناه الآن ، أعني كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعية » [4].

وأما الجانب الثاني فيتصل بقوله : « إشارة وضعية »، فهل يعني بالوضعية هنا أصل الوضع ، أو ما تواضع عليه الناس ؟ احتمالان ، والظاهر أن الاحتمال الأول هو الأقرب إلى القبول .

على أن ارتباط التعريف عنده بالإشارة إلى شيء محدد في العالم الخارجي يجعل التعريف محصوراً في الذوات التي لها وجود في الخارج، فهل يعنى ذلك أن المجردات أو أسماء المعاني لاتتعرف ؟ لقد سكت الرضي عن هذه المسألة فلم يثرها لكننا نتوقع بناءً على ما

---

(١) السابق نفسه .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٩ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٠٧ .

فهمناه من كلامه أن يخرج المجردات من المعارف المعنوية ، ويجعلها إن استخدمت استخدام المعارف من قبيل المعارف اللفظية .

ويبدو لي أن الرضي ارتضى مصطلح التعريف اللفظي حين يكون للكلمة حكم المعرفة لفظاً لا معنى ، ولهذا لم يتردد في القول بأن ما ذكره النحاة مثلاً من الفرق بين علم الجنس واسم الجنس محض تكلف. قال : « ... والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنهم رأوا أسامة وثعالة وأبا الحصين وأم عامر وأويسا ... لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام على نحو أويس ، وإضافة أب وأم وابن وبنت إلى غيرها كما في الكنى في الأعلام الأناسيّ ، وتجيء عنها الأحوال وتوصف بالمعارف ، ومع هذا كله يطلق على المنكر ، بخلاف نحو : أسد ، وذئب ، وضبع . فإن ذلك لايجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة » [1] . ثم أعقب ذلك بما يدل على اقتناعه بمصطلح التعريف اللفظي ، ومحاولة الإقناع به فقال : «وأقول : إذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية نحو : كرسيّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي إما باللام كما ذكرنا قبل ، وإما بالعلمية في أسامة وثعالة»[2] . وأنت ترى أنه حصر التعريف اللفظي في نوعين : أحدهما المعرف بلام الجنس كما يقول والثاني علم الجنس .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣٢ .

(٢) السابق نفسه . وقد استخدم السهيلي من قبله مصطلحي : التعريف المعنوي والتعريف اللفظي ، لكنه كان يعني بالأول تعريف الأعلام وبالثاني التعريف بالأداة أو الصيغة (انظر : السهيلي : نتائج الفكر ص ٢١٥).

على أني وجدت جيتيه أشار إلى ما أسماه المنكر لفظاً حين يكون للكلمة لفظ التنكير نحو محمد بالتنوين لكنها تدل على معرفة ، وإلى ما أسماه المعرف لفظاً حين يكون للكلمة لفظ التعريف نحو : بعضه لكنها تدل على نكرة ، واتخذ من ذلك دليلاً على أن المعيارين الشكلي والدلالي كل منهما منفصل عن الآخر (١). ولانعرف على وجه اليقين إن كان قد أفاد في ذلك من الرضي أم كان ذلك استنتاجاً منه ، لكن دلالة ذلك على وجاهة رأي الرضي لاتخفى .

تلك هي المحاور الثلاثة التى يدور عليها فيما نرى المعيار الدلالي في الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير ، ولعله قد ظهر لك من هذا العرض المفصل أن معيار الشيوع / التعيين كان أقربها إلى اهتمام النحاة وأكثرها إثارة للجدل وخلقاً للمشكلات ، ولاتكاد تجد واحداً ممن هاجموا النحو العربي لم يعرض له بنقد ، ثم كان معيار علم المخاطب أقربها إلى ربط الكلام بالسياق الاجتماعي ، لكن النحاة برغم ذلك لم يولوه العناية الجديرة به ليقوم بدور أساسي في النظرية النحوية العربية . وكان معيار الإشارة إلى خارج أقلها شيوعاً ، وأقرب إلى النزعة الفلسفية منه إلى الواقع اللغوي . لكن المعايير جميعاً تتآلف في النظرية العربية وقد تتداخل وتتعارض أحياناً . ولم يحاول أحد من النحاة أن يفصل بينها أو أن يعلي من شأن أحدها على الآخر .

---

(١) Gätje, H.: Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . S. 232.

البـــاب الثاني
المعيار الشكلي

مدخل :

يعتمد نحاة العربية على ما نسميه المعيار الشكلي في الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير ، كما يعتمدون على المعيار الدلالي . ولا تكاد الحدود الفاصلة بينهما تراعى عند كثير من النحاة ؛ بل المعياران يتداخلان أحياناً ، ويتكاملان أحياناً ، وقد يتعارضان . وليس فصلنا بينهما هنا لغرض الدراسة دليلاً على انفصالهما عند النحاة ؛ فالحق أنهما يتعايشان في النظرية النحوية العربية جنبا إلى جنب ، ولا يجد النحاة بأساً في ذلك ؛ حتى إن العبارة الواحدة عند بعضهم قد تشملهما معاً . وهم يذكرون أحدهما تعليلاً للآخر وتثبيتاً له . والنحاة أنفسهم لايعنون بالالتفات إلى كل معيار على حدة لاستيفاء جوانبه ؛ بل هذا ماحاولنا أن نقوم به بأن نجمع مايدخل تحت كل معيار ، وأن نعيد عرضه على النحو الذي تراه إن شاء الله .

فإذا نظرنا فيما أورده النحاة مما يدخل فيما نسميه المعيار الشكلي وجدناه معياراً جامعاً يشمل أربعة معايير فرعية : أحدها : مايمكن أن نسميه التوزيع مستعيرين المصطلح من البنيوية الأمريكية ، وثانيهما : مايمكن أن نسميه الاستبدال مستعيرين المصطلح من البنيوية الأمريكية أيضا ، وثالثها : البنية الصرفية ، ورابعها : الظواهر النحوية . وسوف نعرض الآن تفصيلا لهذه المعايير لنتبين كيف استخدمها النحاة في تحديد هذه الظاهرة :

الفصل الأول
التوزيـع

ونعنى به أن الأداة لايليها إلا اسم ، وأنه يصير معرفة أو نكرة بدخولها عليه. فالأداة التى يكون الاسم بها أو بعدها معرفة هي الألف واللام ، وأداة النداء إذا كان في المنادى لاحقة تفيد البناء على مايرفع به ، والعناصر اللغوية التى لايكون الاسم بعدها إلا نكرة هي : ربّ ، وكم الخبرية ، ومن الاستغراقية ، ولا النافية للجنس، ولا العاملة عمل ليس . وسوف نعرض الآن للقضيتين الأساسيتين اللتين ترتبطان بهذا المعيار وهما استخدام الأداة ، وامتناع الأداة .

١- استخدام الأداة :

أولاً : التعريف والأداة

قبل أن يعرض النحاة لاستخدام « ال » في العربية و « توزيع » الاسم بعدها يعرضون لقضية أساسية تتصل بهذه الأداة نفسها من حيث أصلها : أثنائية الوضع هى أم أحادية ؟ وبعبارة أخرى : هل الأداة هى « ال » ؟ أو اللام فقط ؟ أو الهمزة واللام فارقة بينها وبين همزة الاستفهام .

لقد لفتت هذه المسألة نظر عدد من الباحثين المحدثين في الشرق والغرب فأفردوا لها أبحاثاً مستقلة بعضها يعتمد على المقارنات السامية كالبحث الذي نشره جلازر E. Glaser سنة ١٨٩٧ في مجلة المستشرقين الألمان ZDMG بعنوان أصل الأداة العربية (ال) .

Ursprung des arabischen Artikels (ال)

والبحث الذي نشـــره د. فؤاد حسنين سنة ١٩٤٤ في مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) وعنوانه : أداة التعريف في اللغة العربية . وبعضها يعتمد على منجزات علم اللغة كبحث الدكتور داود عبده عن أداة التعريف المنشور في كتابه « دراسات في علم أصوات العربية (الكويت د. ت)، وبعضها لايعدو أن يكون ترديداً لما جاء في كتب النحاة المتأخرين كالبحث الذي نشره سالم شليبك عام ١٩٩١ وعنوانه : « ال » في لغة العرب في مجلة كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس ليبيا (العدد الثامن)، فضلاً عن تعرض الباحثين في فقه اللغات السامية ، ومسائل التعريف والتنكير بصفة عامة،لهذه المسألة . من ثم نرى لزاماً علينا أن نعرض لمسألة أصل الأداة قبل أن نعرض لوظيفتها وتوزيـع الاسـم بعدها .

١- أصل الأداة :

لقد ذكر ابن هشام في « قطر الندى » آراء النحاة قبله في أصل الأداة ، فقال : والمشهور بين النحويين أن المعرف « ال » عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه ، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . وزعم ابن مالك أنه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف « ال » ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كتاب سيبويه . وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرف ال والألف أصل ، والثاني : أن المعرف ال والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف اللام وحدها » [١] . قال الأزهري

---

(١) ابن هشام : قطر الندى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦٦) ص ١٥٤ .

معقبا عليه : « وأسقط مذهباً رابعاً هو أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد » [1]. وقد قال الرضي إن المبرد ذكر ذلك في كتاب « الشافي » [2]

فإذا ذهبنا نحقق ما أورده ابن هشام من آراء النحاة من خلال كتب النحو تبين لنا ما يأتي :

١- نسب بعض النحاة القول بثنائية الأداة إلى الخليل ، ونسبه بعضهم إلى ابن كيسان ، ونسبه آخرون إليهما معاً . فممن نسبه إلى الخليل الزجاجي [3]، وابن يعيش [4] . والرضي [5] . والمالقي [6] ، وابن عقيل [7] .

وممن نسب هذا القول إلى ابن كيسان ولم ينسبه إلى الخليل السيرافي [8] وذكر الأزهري أن ابن عصفور نقل ذلك عن ابن كيسان[9].

وممن نسبه إلى الخليل وابن كيسان معاً السيوطي في همع

---

(١) الأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٨

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١ ، وانظر الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٧٢ .

(٣) الزجاجي : اللامات . تحقيق مازن المبارك (دمشق ١٩٦٩) ص ١٧ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٧

(٥) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١

(٦) المالقي : رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد محمد الخراط . دمشق (١٩٧٥) ص ٧١

(٧) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٧٧ .

(٨) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ١٢٦ .

(٩) الأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٨ .

الهوامع [1] فقد وجد بعض المصادر تشير إلى الخليل وبعضها إلى ابن كيسان فنسب القول بثنائية الأداة إليهما معاً [2].

٢- لم يحقق النحاة صحة النسبة إلى الخليل ، أو إلى ابن كيسان ، أو إليهما معا ، ومال أغلبهم إلى نسبة ذلك إلى الخليل ، فنقله خلف منهم عن سلف أمراً مقررا حتى انتهى إلى بعض المحدثين فأخذوا به دون تمحيص . ولم يحقق ذلك من القدماء إلا ابن مالك كما سيأتي .

٣- نص عدد من النحاة على أن سيبويه خالف الخليل في أصل الأداة فرأى أنه اللام فقط وجيء بالهمزة وصلة إلى النطق بالساكن ومن هؤلاء ابن يعيش حيث يقول : « واللام هي حرف التعريف وحدها ، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة . هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين ماعدا الخليل » [3] .

وبناء على هذا الخلاف المزعوم وجدنا من النحاة من يفضل إطلاق « أل » على هذه الأداة أخذا بالقول المنسوب إلى الخليل ومنهم ابن هشام إذ قال :« ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه : إحداهما أل . وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام : لأنه لايقال في هل الهاء واللام ، ولا في بل الباء واللام » [4] . والجدير بالذكر أن سيبويه لايكاد يستخدم (أل) بل أكثر مايستخدم « الألف واللام ». ومن النحاة من فضل إطلاق لام المعرفة أو لام التعريف عليها أخذاً

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ .
(٢) السابق : ١ / ٧٨ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٧ .
(٤) ابن هشام : شذور الذهب ص ١٨ .

بالرأى المنسوب إلى سيبويه ، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي [١]، وابن جني [٢]، والزمخشري [٣] ، والرضي [٤].

ومن النحاة من لم يخص سيبويه بالذكر ، بل نسب القول بأن اللام للتعريف وحدها وأن الألف زيدت قبلها للتوصل إلى النطق باللام ساكنة إلى غير الخليل من النحاة ، ومن هؤلاء الزجاجي [٥]، والمالقي[٦]

٤- لم يكتف الذين نسبوا إلى الخليل القول بثنائية الأداة بذلك بل مضى بعضهم يلتمس الأدلة التي تقويه مما نقله سيبويه عن الخليل حيناً ، ومما استنبطوه هم أحياناً [٧] . كذلك لم يكتف الذين نسبوا إلى سيبويه القول بأحادية الأداة بذلك ، بل مضوا يناقشون الأدلة التي تقوي المذهب المنسوب إلى الخليل في محاولة منهم لإضعافها ترجيحا لما زعموا أنه راي سيبويه [٨].

٥- من النحاة من لم يثبت خلافاً بين الخليل وسيبويه في أن المعرف « أل » . إنما أثبت خلافاً في الهمزة : أزائدة هي أم أصلية ،

---

(١) أبو علي الفارسي : الإيضاح ١ / ٢٦٥ ، والتكملة ٢ / ١٠ فما بعدها.
(٢) ابن جني : اللمع ص ٢٢٣ فما بعدها .
(٣) الزمخشري : المفصل ص ٣٩٩ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٣
(٥) الزجاجي : اللامات ص ١٧
(٦) المالقي : رصف المباني ص ٧٠
(٧) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٨ ، والمالقي : رصف المباني ص ٧١ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ والرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١ .
(٨) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٨ ، والمالقي : رصف المباني ص ٧١ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٩ .

فالهمزة عندهما معتد بها لكنها عند الخليل أصلية ، أى جزء من بنية الكلمة ، وهي عند سيبويه زائدة والذي اثبت ذلك ابن مالك . نقل الأزهري عنه قوله : « وهي « ال » لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه »[1]. وقال ابن هشام : «وزعم ابن مالك انه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف « ال » . قال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة : أزائدة هي أم أصلية . واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه» [2] .

٦- يستلفت النظر بعد ذلك أمران : أحدهما : أن ابن هشام جعل المذاهب ثلاثة (بإسقاط ما نسب إلى المبرد) : الأول : أن المعرف ال والألف أصل. والثاني : أن المعرف ال والألف زائدة . والثالث : أن المعرف اللام وحدها . ونحن نتساءل : أثمة فرق بين المذهبين الثاني والثالث يميز أحدهما عن الآخر ، واقع الأمر ينبيء بأنه لافرق بينهما ؛ إذ اللام وحدها لاتكون حرف تعريف إلا مسبوقة بهمزة الوصل تثبت في أول الكلام وتسقط في الدرج . فهل يعني قوله : الألف زائدة أنها ألف غير ألف الوصل ؟ وما معنى كونها زائدة ؟

والذي يرجح عندنا أنه لافرق بين المذهبين الثاني والثالث أن من النحاة من عدهما مذهبين اثنين لا ثلاثة ، ومنهم الزجاجي [3] ، وابن يعيش [4] ، والسيوطي [5] . ويبدو أن لبساً وقع عند ابن هشام بين ما

(١) الأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٨

(٢) ابن هشام : قطر الندى ص ١٥٤ ومابعدها .

(٣) الزجاجي : اللامات ص ١٧

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٧ .

(٥) السيوطي : همع الهوامع : ١ / ٧٨ فما بعدها

ذكره ابن مالك ، وماهو مشهور عند النحويين . فالمشهور عند النحويين أنهما مذهبان : أل بتمامها وهمزتها أصلية مقطوعة ، والثانية اللام وجيء بالهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن . وما ذكره ابن مالك أنها أل عند الخليل وسيبويه معاً ، ولكن الأول يرى همزتها همزة قطع أصلية والثاني يراها همزة وصل ليست جزءاً من بنية الكلمة . ولانعرف كيف يفهم من ذلك أن ثمة مذهباً ثالثاً يرى أن اللام فقط حرف تعريف دون أن تكون مسبوقة بهمزة وصل ، وفي هذا ما فيه من مخالفة للأصل : إذ يقتضي وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن (١). وأظن أنه من غير المقبول إطلاق كلمة « مذهب » على القول بأن اللام هي المعرفة وحدها حين تسقط في درج الكلام ، فهذا مفهوم من أنها همزة وصل في المذهب الثاني .

لقد كان الخطب هيناً لو أن الأمر اقتصر على إطلاق كلمة مذهب على سقوط همزة الوصل في درج الكلام ، لكنه أدى إلى لبس عند بعض علماء اللغة المحدثين بنيت عليه نتيجة ، ورجح رأى ، وضعفت آراء . فقد نظر الدكتور داود عبده – على علمه وفضله – في المذاهب الثلاثة التى أوردها ابن هشام ، والتفت إلى المذهب الرابع الذى استدركه بعض النحاة عليه ونسبوه إلى المبرد ، وصاغ المذاهب الأربعة صياغة حديثة مبيناً ما على كل منها من بعض اعتراضات أشار إليها النحاة ، ثم انتهى إلى ترجيح واحد منها ، وذلك على النحو الآتي :

١- المذهب الأول : تتألف أداة التعريف فيه من ثلاثة أصوات : الهمزة والفتحة واللام (ء ـَ ل)

---

(١) السابق ١ / ٧٩ .

٢- المذهب الثاني : أداة التعريف فيه تتألف من صوتين : الفتحة واللام (ـَ ل)

٣- المذهب الثالث : أداة التعريف تتألف فيه من صوت واحد هــو (ل)

٤- المذهب الرابع : أداة التعريف فيه هي الهمزة المفتوحة (ء ـَ)

وقد أشار إلى أنَّ رأى الدكتور كمال بشر يتفق مع المذهب الأول ، وأن رأى الدكتور تمام حسان يتفق مع المذهب الثاني (١).

ونريد أن نفرق ابتداءً بين اجتهاد القدماء في تفسير ظاهرة لغوية واجتهاد المحدثين دون أن نحمل أحدهما على الآخر ، مالم يكن بين أيدينا من القرائن مايدل على تطابق التصورين . لقد فسر الدكتور داود عبده المذهب الثاني بقوله : « وأما الرأى القائل : إن أداة التعريف هي «ال» ولكن الهمزة غير أصلية فإنه يعني في الواقع أن أداة التعريف هي (ـَ ل) أي : فتحة ولام » (٢) . وهذا في ظني خلط بين تصور القدماء وتصور المحدثين ؛ لأن القدماء حين قالوا إن الهمزة زائدة كانوا يعنون الهمزة مع حركتها لا الهمزة وحدها ، فهي عندهم إذا ذكرت ذكرت معها الحركة التالية لها ، وإذا سقطت سقطت معها الحركة .

وقد بينا أن المذهب الثالث لايصح أن يكون مذهبا ؛ أولاً لأنه يعني أن المعَرِف اللام في درج الكلام فحسب ، ولا تصح نسبته إلى سيبويه

---

(١) د. داود عبده : أداة التعريف . فى : دراسات فى علم أصوات العربية . الكويت . مؤسسة الصباح (د.ت) ص ٧١ .

(٢) السابق ص ٧٣ .

ثانيا : لأن سيبويه كما زعم ابن مالك - وهو زعم صحيح كما سيتضح بعد - كان يرى أن المعرف ال وهمزتها همزة وصل تذكر في أول الكلام وتسقط في الدرج كهمزة استمع ، وهمزة « ايم الله». فهي عند سيبويه معتد بها في أصل الوضع وسقوطها في الدرج ظاهرة من ظواهر الاستعمال .

ومن الغريب بعد ذلك أن يرى الدكتور داود عبده أن ما نسب إلى سيبويه من أنّ أداة التعريف هى اللام وحدها هو أصح الآراء عنده برغم الاعتراضات التى توجه إليه ، وقد ذكر بعضها مما أشار إليه النحاة ، وردّ عليها بما أوردوا بعضه ، ومنها أن اللام صوت واحد وليس هناك كلمة عربية تتألف من صوت واحد ، قال : ويمكن الرد على هذا بأن أداة التنكير في العربية تتكون من صوت واحد فقط هو النون [1]. ومنها وجود فتحة قبل اللام إذا كانت أول المنطوق فيقال : الولد نشيط في حين أن العلة التي يؤتى بها لتجنب صحيحين متوالين هي الكسرة ، كما هو واضح من كلمات مثل : انكسر ، ابن ، اذهب ... الخ . ثم قال : وفي رأيي أن الأصل هو الكسرة لا الفتحة ، أى أن الأصل أن يقال : الولد نشيط بكسر اللام تماماً كما يقال : « العب » بكسرة قبل اللام ، وأن الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تستعمل الفتحة لتجنب توالي الصحاح في أول المنطوق وفي وسطه على السواء ، فيقال في تلك اللهجة : ضربت اَلولد ، كما يقال اَلولد نشيط [2] .

---

(١) السابق نفسه ص ٧٣ .

(٢) داود عبده : أداة التعريف . في : دراسات فى علم أصوات العربية ص ٧٤ .

ولعلك لحظت أنه قطع بأن العلة التي يؤتى بها لتجنب صحيحين متواليين هي الكسرة ، وأورد أمثلة على ذلك ، لكنه أغفل أمثلة أخرى يجب فيها ضم همزة الوصل في نحو انطُلق واستخرج مبنيين لغير الفاعل ، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة مثل : ادخل واكتب ، فضلاً عن أنه افترض أن الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تستعمل الفتحة دون أن يحدد اللهجة . ولا دليل عليه .

ثم أنهى الدكتور داود عبده بحثه بقوله : « إن رأي سيبويه يظل أقرب الآراء السابقة إلى الصحة ، فهو يفسر عدم وجود همزة عند الوصل ، كما يفسر وجود الكسرة قبل اللام في وسط العبارة سواءً في الفصحى أو في اللهجات المحكية ، شأنها في ذلك شأن جميع الكلمات التى تبدأ بما يسمى همزة الوصل ، أي الكلمات التى تبدأ بصحيحين متوالين » (١) .

فأما قوله إنه يفسر عدم وجود همزة عند الوصل فالمذهب الثاني كما أوضحه هو - مع اختلافنا معه في تفسيره - لاتظهر فيه همزة عند الوصل . وأما قوله : إنه يفسر وجود كسرة قبل اللام ، فهذا يعني أنه لابدّ من حركة قبل اللام سواء أكانت في درج الكلام أم في أوله ، فعاد المذهب الثالث المنسوب إلى سيبويه إلى ما قبله . ثم إن الزعم بأن الكلمات التى تبدأ بصحيحين متوالين تسبق بكسرة في الوصل ، وتعميم ذلك على الفصحى واللهجات غير دقيق أيضاً ، لأنك تقول في الفصحى : قرأتُ الكتاب بضمة قبل اللام إن أردت المفرد المتكلم ، وفتحة قبلها إن أردت المخاطب ، وكسرة قبلها إن أردت المخاطبة ، وفي اللهجة

---

(١) داود عبده : أداة التعريف ص ٧٤ .

المصرية يقال أيضاً : انس الدنيا بفتحة قبلها ، وانسي الدنيا بكسرة قبلها وانسوا الدنيا بضمة قبلها . فالكسرة الطويلة والضمة الطويلة تقصران في الوصل لتصبح كل منهما كسرة قصيرة وضمة قصيرة .

وما قدمناه يفضي بنا إلى الأمر الثاني الذي يستلفت النظر وهو أن النحاة ذكروا ما زعمه ابن مالك من أنه لاخلاف بين الخليل وسيبويه في أن المعرف « ال » وإنما الخلاف في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ، وأشاروا إلى أنه أورد مواضع من سيبويه تثبت ذلك ، لكن أحداً من هؤلاء النحاة لم يذكر هذه المواضع ، ولم يحاول أن ينظر في كتاب سيبويه ليتثبت من ذلك ، وكنت قد عقدت العزم للقيام بهذه المهمة ، لكنني آثرت أن أتتبع أولاً أبحاث المحدثين لعلي أجد واحداً منهم حقق هذا الخلاف المزعوم بين الخليل وتلميذه ، وقد ظفرت منهم بمن كفاني ذلك ، فقد وجدت الدكتور عبد الكريم الزبيدي حقق ذلك في بحثه : « أداة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين » فقد نظر الرجل في نصوص سيبويه وانتهى إلى نتيجة أراها صحيحة هي أنه لاخلاف بين الخليل وسيبويه في أن المعرف ال ، وأن الألف فيها موصولة عندهما معاً . قال : «وخلاصة القول أنه لايوجد خلاف بين سيبويه والخليل في كون الألف واللام معاً أداة التعريف ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى، ولايوجد خلاف بينهما في الألف أيضا ، فهما يذهبان إلى أن الألف في (ال) موصولة كألف (ايم) و (ايمن) في القسم ، وهذا ما قرره السيرافي شارح كتاب سيبويه بقوله : فقصة (ايم) عند سيبويه والخليل قصة الألف واللام » (١) .

---

(١) د. عبد الكريم جواد الزبيدي : أداة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمعاصرين . في : مجلة كلية الآداب . جامعة الإمارات ، العدد الثاني سنة ١٩٨٦. ص ٢١٣ .

بقي أن ننظر في الرأي المنسوب إلى المبرد الذي يقول إن المعرف هو الهمزة وحدها ، واللام فارقة بين التعريف والاستفهام ، أى أنه يرى الهمزة أصل أداة التعريف ، واللام مجتلبة للفرق . ولانكاد نطمئن إلى نسبة هذا الرأي إلى المبرد ، وإن نقله ثقات كالرضي ؛ لأنه يبدو لى أنه إكمال للقسمة العقلية ، فهناك من يرى الألف واللام كلتيهما أصليتان ، ومن يرى أن اللام أصلية والألف زائدة ، فلم لايكون هناك من يقول إن الألف أصلية واللام زائدة ، ولأن مافي المقتضب ينفيه ، ولايشير إليه من قريب أو من بعيد ، فقد قال في المقتضب : « ومن ألفات الوصل الألف التى تلحق مع اللام للتعريف » (١). وقال في موضع آخر : « فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء إلا الألف التى مع اللام للتعريف ، فإنها داخلة على حرف لايكون إلا ساكنا » (٢) . وقال في موضع ثالث : « ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة قد » (٣) .

وظاهر جداً أن رأى المبرد لايختلف عن رأى الخليل وسيبويه . وليس بين أيدينا دليل ظاهر يؤكد نسبة القول إليه بأن الهمزة للتعريف واللام فارقة . ويؤيد مانذهب إليه أن اكثر النحويين لم يشيروا إليه، ومن اشار إليه منهم لم يحفل به ، فضلاً عن أنَّ لغويا حديثا هو الدكتور داود عبده يرى أنه يصطدم باعتراضات عدة ، منها أنه لاتفسير لوجود اللام؛ لأن الخشية من اشتباه كلمة بأخرى لايؤدي إلى إضافة صوت إلى

---

(١) المبرد : المقتضب ١ / ٢٢١ .
(٢) السابق ١ / ٢٨٧ .
(٣) السابق نفسه ٢ / ٩٢ .

إحداهما ، ومنها أن الهمزة إذا كانت من بنية الكلمة لاتسقط في درج الكلام (١).

على أن علماء الساميات يرجحون أن الأصل في أداة التعريف السامية هو الهاء واللام ، ويقولون إن الألف حلت محل الهاء في العربية الفصحى وأن الميم حلت محل اللام في بعض اللهجات العربية القديمة ، وهي لهجات قبائل طيء والأزد وقبائل حمير في جنوب الجزيرة ، وهى الظاهرة المعروفة بالطمطمانية (٢) . لكن الدكتور فؤاد حسنين بعد أن أجاز أن تكون الأداة السامية قد تطورت إلى « ال » في العربية الشمالية ، قال : « والنتيجة التى مهدت لها بهذا البحث واحب أن أصل إليها هي أن أداة التعريف في لغتنا ليست «ال»، بل الهمزة والتشديد، وأما « ال » فلم تستعمل إلا في الحالات القليلة السابقة ، والتي يتعذر فيها حقيقة التشديد ، وتتفق لغتنا في هذه الظاهرة مع معظم اللهجات العربية والأسرة الكنعانية » (٣) .

ولا نكاد نفهم أن يكون التشديد جزءاً من بنية أداة التعريف ، والأقرب إلى الفهم أن يكون هذا التشديد ناتجاً عن تماثل صوتين مخرجاً وصفة ، فاللام حين جاورت بعض أصوات العربية تحولت إلى صوت مماثل له ، فحدث التشديد أو الإدغام أو المماثلة الكلية بمصطلح المحدثين ، والمعروف أن هذه المماثلة تكون حين تجاور اللام أربعة عشر

---

(١) د. داود عبده : أداة التعريف ص ٧٢ .

(٢) د. رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى. (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٤٤ فما بعدها .

(٣) د. فؤاد حسنين : أداة التعريف فى اللغة العربية . في : مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (= القاهرة) م ٧ يولية ١٩٤٤ ص ١٧٧ .

صوتاً من أصوات العربية [1].

٢- توزيع الأداة

أولاً : الأداة والتعريف

أ- ال :

١- مايقبل دخول (ال) عليه :

النحاة على أن في اللغة أسماء تقبل دخول (ال) عليها ، ويجوز أن تستعمل خالية منها ، وهذه الأسماء عندهم نوعان : نوع تؤثر فيه (ال) التعريف ونوع لا تؤثر فيه التعريف . فما تؤثر فيه التعريف لايكون إلا نكرة قبل دخولها ، ويرتد إلى النكرة بعد إسقاطها عنه . وهذا ظاهر في قول سيبويه : «... وأما ابن لبون وابن مخاض فنكره لأنها تدخلها الألف واللام ، فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة » [2] . وقول ابن عصفور : « ... والمعرف بالألف واللام وهو كل مايكون بهما معرفة، فإذا زالتا منه كان نكرة نحو : الرجل والغلام » [3].

من ثم جعل ابن مالك وشراحه من بعد قبول الاسم دخول (ال) عليه مؤثرة فيه التعريف دليلاً على تنكيره [4].

---

(١) انظر : ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٤٢٦ ، ود. رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ص ٢٤٤ ومابعدها .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٩٩ .

(٣) ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٢٢ ، وانظر : ابن السراج : الأصول ١ / ٤٢ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٧٩ والزجاجي : اللامات ص ٢١ ، والزمخشري : المفصل ص ٣٢٦ والسيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ .

(٤) انظر : ابن عقيل : شرح ابن عقيل ١ / ٨٦ ، والأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (القاهرة د.ت) ١ / ٦٧ .

وقد نص ابن يعيش على أن أداة التعريف لاتلزم ، بل يجوز إسقاطها وزعم أن ذلك مبني على الاستقراء . قال : « ... ولام التعريف لانعرفها جاءت لازمه ، بل يجوز إسقاطها » [1]، وقال : «... لأنا استقرينا جميع ما فيه لام التعريف فإذا إسقاط لامه جائز نحو الرجل ورجل ، والغلام وغلام » [2] . من هنا جعل بعض النحاة لزوم الألف واللام للاسم دليلاً على انهما ليستا للتعريف ، على حين راى بعض آخر أن المعرفة قد ترد لازمة . وسيأتى حديث ذلك إن شاء الله .

أولاً : مايقبل ال مؤثرة فيه التعريف :

المتتبع لما جاء في كتب النحو يجد (ال) لاتفيد التعريف إلا إذا دخلت على واحد مما يأتي :

١- اسم الجنس [3] : سواءٌ أكان لذاتٍ أم لمعنى ، وهو اسم جامد يعده النحاة أصل الأسماء . يقول ابن يعيش : « .. لأن الألف واللام لاتكون في أسماء الأجناس التى هي الأصول إلا معرفة » [4]. وقد مثل له ابن السراج بقوله : نحو الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والنوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح »[5]. وواضح من تمثيله أنه يشمل أسماء الذوات عاقلة وغير

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤١ ، وانظر : ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١٠٤ .

(٣) انظر في تحديد هذا المصطلح ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٢٦ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٦٠ ، وانظر السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ٣٥ .

(٥) ابن السراج : الأصول ٢ / ١١١ .

عاقلة مذكرة ومؤنثة ، وأسماء المعاني سواء أكانت دالة على حدث أم غيره . وقد ذكر الأزهري أن ثمة اتفاقاً على أن (ال) الداخلة على الجامد معرفة . قال : « وهي مع الجامد معرفة اتفاقاً » (١).

وفي كلام سيبويه مايدل على أن دخولها على اسم الجنس لايكون إلا للتعريف ، وإسقاطها عنه مؤذن بالتنكير . يقول : « وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ، لأنك إذا قلت : مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لاتريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب . وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه ...» (٢) .

وقد يطلق بعض المحدثين على هذا النوع من الأسماء مصطلح «الاسم العام » (٣) يقابلون به المصطلح الانجليزي Common noun .

وصاغ د.محمد فتيح قاعدة تعريفه على النحو الآتي :

[+ عام] ——— ← [+ معرف] / ال ———

قال : « وتقرأ كما يلي :

الأسماء المتسمة بالسمة (+ عام) تتسم بالسمة (+ معرف)

إذا ما وقعت بعد أداة التعريف ال ، أى : في المكان الذي تشغله الشرطة الكبيرة » (٤) .

---

(١) الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٣٧ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ ، وانظر : الفارسي : التعليقة ١ / ١٤ — ١٥ .

(٣) انظر د. ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٨٢ .

(٤) د. محمد فتيح : التمهيد الذي صدر به ترجمته لكتاب تشومسكي : المعرفة اللغوية : طبيعتها وأصولها واستخدامها . (القاهرة ١٩٩٣) ص ٣٧ .

٢- اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو : تمر وتمرة وكلم وكلمة ، وكذلك اسم الجمع سواء أكان له واحد من لفظه مثل ركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط [١] .

٣- الصفة التي استعملت استعمال الأسماء نحو : المؤمن والكافر والكاتب والصاحب ، فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة . وكذلك كلمة دنيا ؛ إذ الأصل فيها أنها صفة على وزن « فعلى » مذكرها الأدنى ، وكان القياس أن تلزمها (ال) فلما غلب استعمالها استعمال الأسماء الجامدة أجروها مجراها تعريفاً وتنكيراً [٢] .

٤- الأسماء المثناة والمجموعة بعد إفراد مما لايدخل في الصفة الصريحة (والمقصود بالصفة الصريحة اسم الفاعل واسم المفعول) ؛ لأن ما ثني أو جمع بعد إفراد لا يكون إلا نكرة ، ولا تدخل عليه الألف واللام إلا للتعريف [٣] . إلا أن يكون أفعل تفضيل مجرداً من (من) [٤] .

٥- الصفات غير الصريحة ومافي حكمها كأفعل التفضيل نحو : الأفضل ، فأل الداخلة عليه ليست موصولة اتفاقاً [٥]. وذلك مفهوم أيضاً من قول سيبويه : « ... وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة لايكون بها

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٤٦١ .

(٢) انظر : الزجاجي : اللامات ص ٢٤ ، وابن هشام : قطر الندى ص ١٤٢ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ١٠٠ .

(٤) ابن السراج : الأصول ٢ / ١١٣ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٤٦

(٥) الأشموني : شرح الأشموني ١ / ١٢٤ . وانظر : ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٤٩ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٣٧ .

معرفة أبدا » (١) . وهم يعدون من الصفات غير الصريحة المنسوب نحو: القرشي (٢) وكذلك « شبيه بك » وتعريفها بالألف واللام (٣) .

٦- الأعداد : سواء أكانت أعداداً مركبة أم معطوفة أم مفردة مقيدة بمعدود مذكور أو محذوف ، جاء في المقرب لابن عصفور « .. وتعريف المركب بإدخالها على الاسم الأول نحو : الأحد عشر رجلاً ، وتعريف المعطوف والمعطوف عليه بإدخال الألف واللام على الاسمين نحو الثالثة والعشرين ، وتعريف المفرد بإدخال الألف واللام عليه نحو : الواحد والاثنين » (٤) .

أما الأعداد المطلقة نحو : ثلاثة أقل من أربعة فبعض النحاة يراها معرفة بالعلمية ، فإذا دخلت عليها ال كانت مما اعتقب عليه تعريفان : تعريف العلمية وتعريف (ال) . وقد ذكر الرضي أن ابن جني أثبت تعريف العلمية للعدد المطلق وأن الزمخشري ضعفه (٥) .

٧- الأسماء الأعجمية التي ليست أعلاماً مثل : ديباج وإبرسيم ونيروز وفرند وزنجبيل ... قال المبرد : « وما كان من الأعجمية معربا فهذا سبيله . والمعرب منها ما كان نكرة في بابه ؛ لأنك تعرفه بالألف واللام فإن كان كذلك كان حكمه حكم العربية لايمنعه من الصرف إلا ما

---

(١) سيبويه : الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ١ / ١٥٦ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٣ .

(٤) ابن عصفور : المقرب ١ / ٢١١ .

(٥) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣٥ ، وانظر : المبرد : المقتضب ٢ / ١٦٥ ، وابن السراج ٢ / ١٤ والزجاجي : الجمل ص ١٢٩ وابن يعيش ٦ / ٣٣ .

يمنعها فمن ذلك : رأقود وجاموس وفرند ؛ لأنك تعرفه بالألف واللام»[1].

وقال ابن السراج : « فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجروه مجرى ما أصل بنائه له ، وذلك نحو : ديباج وإبريسم ونيروز وفرند وزنجبيل وشهريز وآجر ، فهذا كله قد أعربته العرب في نكرته ، وأدخلت عليه الألف واللام [2].

٨- **ألقاب حروف الهجاء** : قال سيبويه : « وأما البا ، والتا ، والثاء والیا ، والحا ، والرا ، والطا ، والظا ، والفا فإذا صرن أسماء مددن كما مدت لا ، إلا أنهم إذا كن أسماء فهن يجرين مجرى رجل ونحوه ، ويكن نكرة بغير ألف ولام » [3]

٩- **كلمة « سحر »** إذا استعملت غير معدولة لاتعرف إلا بالألف واللام . قال سيبويه : « ... إذا قلت مذ السحر ، أو عند السحر الأعلى لم يكن إلا بالألف واللام ، فهذه حاله ، لايكون معرفة إلا بهما ، ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه » [4].

١٠- **العلم إذا استخدم جنساً** نحو : نعم العمر عمر بن الخطاب أو اسم جنس جمعي نحو : اليهود والمجوس [5] ، أو اسماً من أسماء أيام الاسبوع فيما يرى المبرد ، كما ذكر ذلك أبو حيان [6] .

---

(١) المبرد : المقتضب ٣ / ٣٢٥ .
(٢) ابن السراج : الأصول ٢ / ٩٢ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٦٤ .
(٤) السابق ٣ / ٢٩٥ .
(٥) ابن السراج : الأصول ١ / ١١٩ فما بعدها ، والفارسي : التكملة ٢ / ١٢٥ .
(٦) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٦ .

١١- **اسما الفاعل والمفعول** : والجمهور على أن ال فيهما موصولة خلافاً للأخفش الذي رأى أنها فيهما حرف تعريف . وقد رفض الدكتور عبد الرحمن أيوب رأى جمهور النحاة لسببين : أحدهما أن الاسم الموصول تعريفه عندهم بأل أو بالصلة ، وليس من المتصور أن تكون ال معَّرفة بأخرى مقدرة ، وكذلك تعريفها بالصلة قلب للأوضاع ، فبدلاً من أن تكسب الاسم التعريف أصبحت تكتسب منه التعريف. ويتساءل: هل قائم دون ال معرفة أو نكرة ؟ ويجيب : إنه ليس من المعارف التى ذكروها ، وهو لذلك نكرة . ومن المعلوم أن كل نكرة تقبل (ال) وتكتسب التعريف بدخولها ، وهو مبدأ قرروه (١) .

ويبدو لي أن ال هذه داخلة على صفة قائمه مقام موصوف محذوف، إذ الأصل في نحو قعد القائم : قعد الرجل القائم أو نحوه ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأخذت حكمه . من هنا نرى رأى من قال إنها حرف تعريف .

وجمهور النحاة على أن التعريف بالألف واللام نوعان : **تعريف عهد** ، **وتعريف جنس**، وكل منهما ثلاثة أنواع ؛ فأما العهد فأنواعه هي:

١- **ذكري** : وهو أن يتقدم لمصحوب الألف واللام ذكر نحو قوله تعالى : كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون **الرسول** . وقوله جل وعزّ : « **فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب** دري(٢).

---

(١) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي (القاهرة ١٩٥٧) ص٩٩

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ .

والألمانية والإنجليزية في ذلك كالعربية ، فإذا ذكر الاسم فيهما نكرة ، ثم أعيد ذكره في سياق لغوي واحد أعيد معرفة . ففى الألمانية يقال : (١)

Dort steht ein Haus . Das Haus gehört meinem Freund.

ويقال في الإنجليزية (٢)

His car struck a tree ; you can still see the mark on the tree .

وقد ذكر ابن هشام ضابطاً يعرف به (ال) التى للعهد الذكري هو صحة أن يسدَّ ضمير المتقدم مسدّها مع مصحوبها (٣) . وذكر بعض نحاة العربية أن فائدة (ال) التى للعهد الذكري التنبيه على أن الثاني هو الأول ؛ لأنه لو أعيد منكرا لتوهم السامع أنه غير الأول (٤). قال ابن هشام ويشكل عليه قوله جل وعزَّ (الله الذى خلقكم من ضعف) الآية(٥)، وقوله جل وعزَّ : (وهو الذى في السماء إله وفي الأرض إله) والله إله واحد سبحانه وتعالى (٦). ولعلَّ الأقرب إلى القبول أن يقال إن تقدم ذكره جعله متصوراً أو معروفاً لدى المخاطب .

---

(١) Helbig , G . & Buscha , J. : Deutsche Grammatik (leipzig 1980) S. 331 .

(٢) Thomson , A. J. & Martinet, A.V. : A Practical English Grammar. (Oxford 1986) p. 19 .

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ .

(٤) انظر : الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٥٠، والسيوطي ١ / ٧٩ .

(٥) تمامها : « ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق مايشاء وهو العليم القدير » (الروم ٥٤) .

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٦٥٧

٢- علمي أو ذهني : وهو أن يتقدم لمصحوب اللام علم به قبل ذكره نحو قوله تعالى : (إذ هما في الغار) ، (إذ يبايعونك تحت الشجرة) ، (إذ ناداه ربه بالواد المقدس)؛ لأن ذلك معلوم عندهم (١) .

٣- حضوري : وهو أن يكون مصحوب اللام حاضراً وقت التكلم نحو قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » ، أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفه ومنه قولك لمن لم تره من قبل ، ولم يتقدم له ذكر في الكلام : « يا أيها الرجل أقبل » .

وقد نقل ابن هشام عن ابن عصفور تحديده للمواضع التي يكون فيها العهد حضوريا قائلا : « قال ابن عصفور : ولاتقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو : جاءني هذا الرجل ، أو أي في النداء نحو : يا أيها الرجل ، أو إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، أو في الزمان الحاضر نحو : الآن » (٢) . ثم قال ابن هشام : « وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك : لا تشتم الرجل ، فهذه للحضور في غير ماذكر، ولأنّ التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لأنها لازمة ، ولايعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم » (٣) .

ويبدو لي أن العهد الحضوري وظيفة إشارية تقوم بها (ال) ، ولا

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣١ ، ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٦٥٧ ، الأزهري : شرح التصريح ١ / ١٥٠ ، السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ٢٠ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٥٠ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ .

أدل على ذلك من أنه يجوز وضع اسم الإشارة قبلها مع مصحوبها ، فإذا حذف اسم الإشارة أو استغنينا عنه قامت (ال) بوظيفته واغنت عنه ، فإذا ذكر اسم الإشارة معها كانت لتأكيد الحضور . وهذه الوظيفة الإشارية die demonstrative Funktion موجودة في الألمانية في نحو قولهم : Ich meine die Frau da drüben مع فارق في الاستعمال إذ يمكن أن يحل اسم الإشارة محل الأداة في الألمانية ولايمكن ذلك في العربية .

لقد نص ابن يعيش على أنه لابدّ في تعريف العهد من ثلاثة : المذكور والمتكلم والمخاطب [1] . وجعل السيوطي تعريف الحضور أقوى من تعريف العهد [2].

وجعل ابن عصفور الحكم على التعريف بالألف واللام بأنه تعريف حضور أو تعريف عهد موجهاً للإعراب ، فقد نقل ابن هشام عنه قوله : أجازوا في نحو : مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتاً وكونه بياناً مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيَّن ، وفي النعت الا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف ؟ وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت (ال) فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول (ال) ، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس . وإذا قدر نعتاً قدرت (ال) فيه للعهد ، والمعنى : مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف ، قال : وهذا معنى كلام سيبويه » [3].

---

(١) ابن يعيش ٥ / ٨٦ .
(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٦ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥١.

وقد نص ثعلب على أن تعريف المصادر لايكون إلا تعريف عهد . قال : « والمصادر كلها إذا دخلت فيها الألف واللام كانت لمعهود » [1].

وأما **تعريف الجنس** – والمقصود به أن تدخل الألف واللام لتعريف الجنس كله لا لتعريف فرد منه [2] – فأنواعه ثلاثة أيضا هي :

١– *أن يكون لاستغراق الأفراد* ، وله ضوابط[3] :

أحدها : أن يصح وقوع "كل" موقع الألف واللام حقيقة لا مجازا نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

ثانيها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه الألف واللام كقوله تعالى : (إنَّ الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات). قال ابن يعيش ، فالإنسان هنا عام يراد به جميع الآدميين بدليل استثناء الجمع منه : لأنه إنما يستثنى الأقل من الأكثر » [4] .

ثالثها : أن يصح نعته بالجمع كما في قوله تعالى : (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) وقولهم : أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض .

رابعها : أن يصح إضافة أفعل إليه .

٢– *أن يكون لاستغراق خصائص الأفراد* ، أو لشمول بعض ما

---

(١) ثعلب : مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . القسم الثاني (القاهرة ١٩٨٠) ص ٣٩٧ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٩ .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ ، وابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٤٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ .

يصلح له اللفظ . وضابطه أن يصح فيه وقوع « كل » موقع الألف واللام مجازاً لاحقيقة فالأول نحو قولك : زيد الرجل علما ، أي الكامل في هذه الصفة ؛ إذ إنه لو قيل : أنت كل رجل علماً لصح على المجاز ، بمعنى أنه اجتمع فيه كل ماتفرق في غيره من حيث كماله في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال (١).

والثاني نحو قولك : جمع الأمير الصاغة ، فكل تقع فيه موقع الألف واللام مجازا ، ولكنها ليست لشمول الخصائص ، وإنما لشمول بعض مايصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ، أو صاغة مملكته دون من عداهم (٢).

٣- *أن يكون لبيان الحقيقة أو ماهية الجنس* : وضابطه : أنه لايجوز أن تخلف فيه « كل » الألف واللام لا حقيقة ولا مجازا ، نحو قوله تعالى : (وجعلنا من الماء كل شيء حيّ)، وقولك : والله لا أتزوج النساء ، ولا ألبس الثياب ، ولذلك يقع الحنث بالواحد منها (٣). قال الرضي : « ولا دلالة فيه على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى (لئن أكله الذئب) ولم يكن هناك ذئب معهود ، ولم يرد استغراق الجنس أيضا ، ومثله قولك : ادخل السوق واشتر اللحم ، وكل الخبز ، فهذا النوع من الجنس لايناقض الوحدة ، إذ لا دلالة فيه على الكثرة » (٤) .

---

(١) الأزهري : شرح التصريح ١ / ١٥٠ .
(٢) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ١٥٠ والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ ، والسيوطي همع الهوامع ١ / ٧٩ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ٤ .

وقد فرق بعض النحاة بين تعريف العهد وتعريف الجنس ، فتعريف العهد قد يكون بتقدم الذكر ، ولذلك يحسن أن يقع موقعه المضمر ، وليس كذلك تعريف الجنس (١) .

على أن بعض نحاة الإنجليزية لم يكن بعيداً عن مفهوم تعريف الجنس ، إذ أثبت في الإنجليزية تعريفاً يميز به جنس من جنس . قال كلوس في إيضاحه لتعريف The lion في الجملة : The lion is the king of the beasts ما يكاد يتطابق مع ما قاله النحاة العرب :

" an imaginary representative of a class , as distinct from animals of other classes " (٢)

ومن النحاة من رأى أن التعريف لايكون إلا للعهد ، وأن تعريف الجنس في الحقيقة تعريف عهد ؛ لأنك إذا قلت : الدينار خير من الدرهم فأنت تقصد أن جنساً معهوداً على شكل من الأشكال وقيمة من القيم خير من جنس آخر معهود على شكل من الأشكال وقيمة من القيم ، فالتعريف كله تعريف عهد (٣) . فجعل العهد كما ترى شاملاً للأفراد والأجناس .

ثانياً : ما يقبل (ال) غير مؤثرة فيه التعريف :

وهو نوعان : نوع إذا حذفت منه (ال) لم يعد نكرة ، بل يظل معرفة . ونوع إذا دخلت عليه (ال) لم تكسبه تعريفا معنويا ، وإن ظل

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٩ .

(٢) Close , R.A.: English as a foreign language p. 48 .

(٣)انظر : السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٩ .

يستخدم استخدام المعارف .

فمن النوع الأول دخولها على الأعلام المنقولة عن الصفات والمصادر نحو الحسن والعباس والفضل والنضر ، وكذلك ما نقل من اسم عين إذا كان مشعراً بمدح أو ذم نحو : الأسد ، فإن الألف واللام فيه للمح الأصل لا للتعريف ؛ لأن تعريفه بالعلمية [١] . أما إن نقل إلى العلمية مجرداً من (ال) فلايجوز دخولها عليه بعد النقل نحو : سعيد ومكرم [٢]. فإن فقد علميته وأصبح دالاً على الجنس كان (ال) فيه لتعريف الجنس كقولهم : نعم العمر عمر بن الخطاب ، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف ، تجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج [٣] ، كذلك إن استخدم العلم اسم جنس جمعي نحو : اليهود والمجوس ، فإن ال فيه للتعريف [٤] .

وقد حدد النحاة مفهوم المنقول بأنه ما حفظ له أصل في النكرات ، أو ما سبق له وضع في النكرات [٥] .

و (ال) تسقط من هذا النوع من الأعلام عند النداء ، فلا يصبح الاسم نكرة ، بل يظل معرفة علماً نحو : يا حسن ويافضل [٦] ؛ لأن

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٣٩ – ١٤٠ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٩ – ٥٠٠ ، والأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٤ ، والسيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ١١٢ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٢٩ .
(٣) ابن السراج : الأصول ١ / ١٩ ، والزمخشري : المفصل ص ١١ .
(٤) سيبوية ٣ / ٢٥٤ ، والفارسي : التكملة ٢ / ١٢٥ .
(٥) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٦ .
(٦) الزجاجي : اللامات ص ٢٥ ، والسيوطي : همع الهوامع ١٧٤.

(يا) لاتدخل على مافيه (ال) إلا لفظ الجلالة نحو : يا الله) [١] .

ويرى بعض النحاة أن العلم المجرد من (ال) يقبل دخولها غير موثرة فيه التعريف نحو : عباس ، إذ يجوز أن تدخل عليه الألف واللام فتقول : العباس . يقول ابن عقيل : « واحترز بقوله : وتؤثر فيه التعريف مما يقبل (ال) ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علماً ، فإنك تقول فيه العباس فتدخل عليه (ال) ، لكنها لم تؤثر فيه التعريف ، لأنه معرفة قبل دخولها عليه » [٢] . وهو ينطلق في ذلك مما قرره كثير من النحاة من أن (ال) في الأعلام المنقولة زائدة زيادة غير لازمة [٣].

وقد فهم ابن عقيل وغيره أن قولهم زائدة يعني جواز إسقاطها ، وليس هذا صحيحاً فيما يرى اللقاني فيما نقله عنه الصبان ، يقول الصبان : « والمراد بزيادتها كما قال الناصر اللقاني كونها غير معرفة ، لاصلاحيتا للسقوط ؛ إذ اللازم لايصلح له » [٤] .

من ثم رأينا إسقاط (ال) منه لايكون إلا عند النداء ، فالعلم إما أن يكون فيه (ال) عند التسمية به فتلزمه ، وإما أن يخلو منها عند التسمية فيستدام تجرده منها ، فمن اسمه الحارث لم يكن في الحقيقة مجرداً من اللام ثم أضيفت إليه ، لكنه هكذا سمي ، وكذلك من سمي حارثاً ، لايقبل بعد العلمية دخول (ال) عليه ، ولذلك جاز عندهم النقل بـ (ال)

---

(١) الزمخشري : المفصل ص ٤١ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٨ .
(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٨٠) ١ / ٨٦ .
(٣) انظر : الزمخشري : المفصل ص ١١ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ١٣٩ والأشموني ١ / ١٨٠ .
(٤) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٨٠ .

وبدونها قال سيبويه : « وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، ولم يجعلوه سمي به ، ولم يجعلوه كأنه وصف غلب عليه ، ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد » [١] . وبين السيوطي الفرق بين مايستخدم منها بالأداة ومايستخدم مجرداً منها ، فقال : « ... فإن لمح فيها الأصل دخلت الأداة ، فيقال الفضل والحارث والليث ، وإن لم يلمح استديم التجرد » [٢] .

ومما يدخل في الأعلام التى تستخدم مقترنة بأل فإذا حذفت منها ظل الاسم معرفة كلمة « الاثنين » علماً على يوم من أيام الأسبوع ، ويجوز عندهم استخدامها غير مقترنة بأل دون سائر أسماء الأيام ، فقد نص سيبويه على أن العرب تقول : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأتيتك يوم اثنين مباركاً فيه ، وقال : « جعل اثنين اسماً له معرفة كما تجعله اسماً لرجل » [٣] لكنه إذا اقترن بأل لاتكون فيه للتعريف ؛ لأنه معرفة بالعلمية ، خلافاً للمبرد [٤].

ومن هذا النوع أيضاً ماكان كناية عن أعلام البهائم ، فيقال : الفلان والفلانة ، وأبو الفلان وأبو الفلانة ، فأل فيه ليست للتعريف ؛ لأنه معرف بالعلمية ، وإنما أل فيه للفرق بين الكناية عن أعلام البهائم وأعلام الأناسيّ . فإذا سقطت لايصبح الاسم نكرة ، بل يظل معرفة لكن تتحول دلالته إلى أعلام الأناسي . يقول السيوطي : « كنت العرب عن

---

(١) سيبوية : الكتاب ٢ / ١٠١ .
(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٢ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٩٣ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣٦ .

علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان ... والدليل على أنه علم منع مؤنثه من الصرف في قوله : فلانة أضحت خلةً لفلان . وكنوا عن علم مالا يعقل بالفلان في المذكر والفلانة في المؤنث ، فزادوا (ال) فرقاً بين العاقل وغيره » [1].

ومن النوع الثاني الذي تدخل عليه (ال) فلا تفيده تعريفاً معنويا لكنه يستخدم لفظا استخدام المعارف ما يأتي :

١- **اسم الجنس الإفرادي** ، وهو نوع من الأسماء غير معدود يدل على كمية أو مقدار ، ويستوي فيه القليل والكثير نحو عسل وماء ، وهذا النوع من الأسماء لاتكسبه (ال تعريفاً) من حيث المعنى ، بل تعريفه لفظي كما ذكر الرضي ؛ إذ إنه يستخدم في الجملة استخدام المعارف لكنه لايدل على معين ، قال السيرافي معللا : « وذلك أن الذي يستفيده المخاطب بعسل وماء منكورين هو الذي يستفيده منهما معروفين ؛ لأنهما نوعان متشابها الأجزاء . الا ترى أن قائلا لو قال : شربت الماء والعسل ، أو قال : شربت ماءً وعسلاً كان معناهما عندك واحدا ...» [2]. وقال ابن يعيش مستدلا على أن المعرف بالألف واللام أبهم المعارف وأقربها إلى النكرات : «ويدل على ذلك أن من المعرف بالألف واللام ما يستوي في معناه مافيه الألف واللام ومالا لام فيه ، نحو : «شربت ماءً والماء ، وأكلت خبزاً والخبز » [3]. وقال في موضع آخر : «...مع أن عسلاً وماءً جنسان ، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره ، حيث لم يكن لأجزائه لفظ يخصه ، بل يعبر عنه بلفظ الجنس ، فإذاً

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٤ .
(٢) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٩ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ .

لافرق بين قولك : « عسل » و «العسل» إذا أريد الجنس [1] ».

٢- بعض الكلمات الدالة على الزمان نحو : الغد ، والعشي . قال السيرافي : « ... فيستوي في فهم المخاطب آتيك غداً ، وآتيك الغد ، وآتيك العشي ، وآتيك عشيا ، وكذلك عتمة » ، وإن كان التقدير مختلفا»[2].

٣- الكلمة الواقعة حالاً أو تمييزاً إذا دخلت عليها الألف واللام لاتفيدها تعريفا ، بل هي في حكم النكرة ، وتقوم بوظيفتها ، فالأصل في الحال والتمييز أن يكون كل منهما نكرة . وقد ورد في بعض النصوص الحال والتمييز مقترنين بالألف واللام ، فحملهما النحاة على الضرورة . فما ورد من الأحوال مقترنا بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول . قالوا : أى : أولاً فأولا وقول الشاعر :

* دمت الحميد فما تنفك منتصرا *

أى حميدا ومنه قول الشاعر :

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

أي : اعتراكا أو معتركة [3] .

وذكر ابن عقيل أن البغداديين ويونس يجوزون تعريف الحال مطلقاً ، ثم قال : وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت معنى الشرط

---

(١) السابق ٧ / ٩٤ .
(٢) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٠ .
(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ١ / ٣٧٢ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٢٨، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٨٠ .

صح تعريفها وإلا فلا .. » [1]

لكن ذلك لايقاس عليه عند جمهور النحاة ، وهو ممنوع عندهم في الاختيار . قال سيبويه : « وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة ، ولو قلت : مررت بزيد القائم كان قبيحا إذا أردت قائماً » [2].

وقد نقل عن أبى العباس المبرد قوله : إذا قلت : ادخلوا الأول فالأول فهو غير شاذ ، وذلك أن الألف واللام مادخلتا على معهود ، وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى النكرة [3] .

وقد ورد من التمييز قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمر

قال الأشموني : أراد طبت نفساً ؛ لأن التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين » [4]

٢- ما تلزمه (ال) : ذكر النحاة أن في اللغة أسماء تقترن بأل اقترانا لازماً فلا تستخدم إلا معها ولايجوز إسقاطها . ومع أنهم قرروا أن التي للتعريف لاتكون لازمه بل يجوز إسقاطها ، واتخذ بعضهم من هذا المبدأ معياراً للحكم على بعض الكلمات التى وردت فيها ال لازمة بأنها ليست للتعريف [5] فقد اتفق النحاة على أن بعض ما لزمته الألف واللام كان معرفة بهما ، واختلفوا في بعض آخر ، فرآها بعضهم

---

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ .
(٢) سيبويه ٢ / ٥٨ ، وانظر ابن السراج ١ / ٢١٤ .
(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٢١٢ .
(٤) الأشموني : شرح الأشموني ١ / ١٤٠ .
(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ .

للتعريف ، ولم يرها كذلك آخرون .

فمما اتفق النحاة على أنّ ال فيه لازمة معرّفة كلمة : البتة إذ لم يؤثر عن النحاة – إلا الفراء – خلاف في أن الألف واللام فيها للتعريف ، ولاتستخدم إلا مقرونة بهما . ويبدو أن النحاة أخذوا في ذلك بما قرره سيبويه حيث قال : « ولايستعمل إلا معرفة بالألف واللام » [1] فقد قرر ذلك المتأخرون من النحاة أيضاً ، نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : «وقد التزم في بعضها التعريف فقط ، كقولك : لا أفعله البتة ، وأنت طالق البتة [2]. على أني وجدت ابن منظور في لسان العرب يقول : «ويقال لا أفعله بتةً ، ولا أفعله البتة ، لكل أمر لارجعة فيه »، ثم نقل عن ابن بري قوله : مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لاتكون إلا معرفة.البتة لاغير ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده ، وهو كوفي » [3]

ومما اختلف النحاة فيه بين قائل بأنه معرفة بأل فيه ، وبأنه معرفة بذاته وال زائدة لازمة ، أي لايجوز إسقاطها ، ولكنها لاتفيد التعريف ما يأتي :

١– لفظ الجلالة (الله)

و (ال) فيه لازمة لا تفارقه [4] . وقد ذكر بعض النحاة أنها فيه للتعريف . قال الزجاجي : « ... وكذا قولنا (الله) عز وجل إنما أصله

---

(١) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٧٩ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١٩٢ .

(٣) ابن منظور : لسان العرب مادة ب ت ت .

(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٩٦ ، وابن السراج : الأصول ٢ / ١١٢ .

إله، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف ، وحذفت الهمزة . وقال سيبويه : أصله : لاه ، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف [1] .

ورأى آخرون انه علم ، والألف واللام فيه عوض من الهمزة . قال ابن السراج : « ... والألف واللام عوض عن الهمزة التي في إله ، وهو على هذا علم » [2] .

٢- الآن : ذكر النحاة أنها خالفت نظائرها من جانبين :

أولهما : أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام . والثاني : أن الألف واللام دخلت على اسم مبني ، ومما قرروه أن الألف واللام إذا دخلت على اسم مبني عاد معربا مثل أمس [3] .

وقد ذكر السيرافي أنها مبنية على الفتح ، ونقل عن أبي العباس المبرد قوله : « الذي أوجب بناءها أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ، ثم يدخل عليها مايعرفها من إضافة أو ألف ولام ، فخالفت « الآن » سائر أخواتها الأسماء بأنها وقعت معرفة في أول أحوالها ، ولزمت موضعا واحدا، فبنيت لذلك المعنى » [4] . وقال الزجاجي : « ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم « الآن » ، وذلك أنه مبني وفيه الألف واللام، وسبيل المبني إذا أضيف أو دخلته الألف واللام أن يتمكن ويرجع

---

(١) الزجاجي : اللامات ص ٢٨ .
(٢) ابن السراج : الأصول ٢ / ١١٣ ، وانظر ابن جني : اللمع ص ١١٢ ، والزمخشري : المفصل ص ٤١ .
(٣) الزجاجي : اللامات ص ٣٦ .
(٤) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٩ .

إلى التعريف » [1] .

ومن النحاة من رأى (ال) فيها ليست مُعرِّفة ، بل زائدة قال ابن هشام : « ... ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لأنها لازمة»[2] .

ورأى ابن يعيش أن حرف التعريف لزمه لأنه معرفة به أبداً . قال : « والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام ، فإنه لم تلزمهما اللام ؛ لأنهما يستعملان معرفة ونكرة ، فإذا أريد به المعرفة البتة لزمت أداته » [3] .

والذين يرون الألف واللام فيه للتعريف يرون أنها لتعريف الحضور [4]. والذين يعدون الألف واللام زائدتين لاتفيدان التعريف يرون « الآن » معرفة ، لأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وهم جمهور النحاة فيما يذكر الصبان ، وغيرهم يرى أنه اسم إشارة حقيقة للزمان [5].

ومن اللافت للنظر أنهم لايعدون « الغد » مثلاً علم جنس للزمان المستقبل ، وما ذلك إلا لأن (ال) فيه غير لازمة ، وهي في « الآن » لازمة.

ويذكر الأشموني أن الآن واحد من ألفاظ محفوظة هي الأعلام التي

---

(١) الزجاجي : اللامات ص ٣٦ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٥٠ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١٠٤ .
(٤) الأشموني : شرح الأشموني ١ / ١٣٩ .
(٥) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٨١ .

قارنت (ال) وضعها ، مثل اللات والعزى صنمين ، والسموءل واليسع علمين لرجلين [١] .

٣- الأسماء والصفات الغالبة : وهي ما دخلت فيه (ال) على واحد بعينه ، لكنه لم يستعمل في جنسه ، ولا فيما يشاركه في صنعته ، ولانقل إلى غيره ، مثل : الدبران ، والسماك ، والعيوق ، والنجم ، والصعق . ويرى الزجاجي أن الألف واللام فيه للتعريف ، قال : « وقد تدخل الألف واللام للتعريف على ضرب خامس ، وذلك أن تدخلا على ضرب مخصوص ، وتقع لواحد بعينه مشتقا ، ثم لم يستعمل في جنسه ، ولا فيما يشاركه في تلك الصفة ، ولا نقل إلى غيره فسمي به ، وذلك قولهم : الدبران للنجم ، إنما سمي بذلك لأنه دبر ، أي : صار في دبر الكوكب التالي له. وكذلك السماك للنجم المعروف ، وإنما سمي بذلك لسموكه أي ارتفاعه . كذلك قال سيبويه ، قال : ولايجوز أن يقال لغيره من الأشياء المرتفعه السماك كائناً من كان ، وكذلك قولهم : ابن الصعق ، إنما هي صفة لرجل بعينه أصابه ذلك ، ثم لم تنقل ولم يسمَّ بها كما فعل بالحارث والعباس والفضل فسمي بها » [٢] .

ويرى بعض النحاة أن هذا النوع من الأسماء والصفات من قبيل الأعلام ، لكن منهم من يرى أن الألف واللام فيها كانتا للتعريف قبل أن تغلب أعلاماً ، فلما غلبت تنوسي دورهما في التعريف وأصبحت المعرفة بالعلمية . يقول الزمخشري : وبعض الأعلام يدخله التعريف ، وذلك

---

(١) الأشموني : شرح الأشموني ١ / ١٣٩ .

(٢) الزجاجي : اللامات ص ٢٦ ، والزمخشري : المفصل ص ١١ وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٥٠٠ .

على نوعين : لازم وغير لازم ، فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ، ألا ترى أنهما ، هكذا اسمين معرفين باللام ، اسمان لكل نجم عهده المخاطِب والمخاطَب ، ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ، ثم غلب النجم على الثريا ، والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ؟..» [1]

وقال الرضي : « ويحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظر إلى العلم ، فإن كان غالباً ، أي في الأصل للجنس ، ثم كثر استعماله لواحد من الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ، ولابدّ أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ، وصار بكثرة الاستعمال علماً له ، ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي ، كانت اللام في مثله لازمة ؛ لأنه لم يصر علما إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب ، وإما في الصفة كالصعق » [2]

ويبدو أن بعض النحاة المتقدمين لم يحفلوا بهذه التفرقة بين ما تكون (ال) فيه لازمة وما تكون فيه غير لازمة من الأعلام ، فرأوا (ال) فيها جميعا للمح الأصل لا للتعريف ، وأن التعريف فيها جميعاً بالعلمية . نقل الرضي عن المبرد قوله : « إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل ، لأن الألف واللام لامعنى لهما فيه ، ولايفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط ، فكأنه مجرد عنهما ، لأن تعريفه بالعلمية » [3] .

---

(١) الزمخشري : المفصل ص ١١ – ١٢ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٣٩ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٢٧ .
(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٤٠ .

٤- الموصولات الخاصة : (الذي وفروعه)

يجمع النحاة على أن الألف واللام في الذي وفروعه لازمتان لاتفارقانه أبداً . وزعم ابن السراج أن أصل الذي عند البصريين هو : لَذِيَ مثل عمي ، ولزمته الألف واللام فلا تفارقانه (١) .

وزعم السهيلي أن الذي تطورت عن (ذو) التي كانت وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس في نحو قولك : جاء رجل ذو علم أو ذو مال . وذلك أنهم أرادوا وصف المعارف بالجمل فقالوا : هذا زيد ذو قام أبوه ، وهذه لغة طيء ، وهي عنده الأصل ، فلما راوه اسماً وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه ، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها في الإدغام ، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف ، فصارت الّذو ، ثم قلبت الواو ياء : إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتقلب ياء ، فلما انقلبت الواو ياء والضمة كسرة صار اللفظ الذي (٢) .

والنحاة بعد مختلفون في تعريفه على مذهبين : أحدهما أن تعريفه بالألف واللام ، والثاني أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة (٣) .

أما المذهب الأول فيمثله أبو علي الفارسي (٤) والزجاجي اللذان يريان أن الألف واللام في الموصول للتعريف ، وقد زعم الزجاجي أن إجماع النحويين منعقد على ذلك . قال : « وقد دخلت الألف واللام

---

(١) ابن السراج : الأصول ٢ / ٢٦٢ .
(٢) السهيلي : نتائج الفكر ص ١٧٨ .
(٣) انظر يس العليمي : حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١ / ٩٤ .
(٤) السابق نفسه .

للتعريف على ضرب سادس ، وذلك دخولها على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة ، ولم تسمع قط معراة منها ، كدخولها على التي والذي واللذين واللتين والذين واللاتى واللائي وما أشبه ذلك ، فإن إجماع النحويين كلهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ، ولم تعر قط منها » (١).

وأما المذهب الثاني فهو مذهب أغلب النحاة ، وهم يرون أن (ال) في الموصول ليست للتعريف ، بل التعريف بالصلة أو بالعهد الذي في الصلة (٢) .

وذكر ابن يعيش أن المراد بهما لفظ التعريف لامعناه ، وقال : والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران : أحدهما أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ، والأمر الثانى أن كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة مثل من وما وأى ، فإذا ثبت أن الألف واللام هنا لايفيدان التعريف كانت زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام استخدمت توصلا لوصف المعارف بالجمل ، لكن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف ، فزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيطابق اللفظ المعنى (٣) .

وقد لخص الشيخ يّس الاعتراضات على المذهبين وما أجيب به عنها

---

(١) الزجاجي : اللامات ص ٢٨ .

(٢) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ ، وابن عصفور : المقرب ١ / ٢٣٠ ، والأزهري ، شرح التصريح ١ / ٩٤ والأشموني : شرح الأشموني ١ / ١٣٩ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤٠ - ١٤١ .

بقوله : « قوله بالعهد الذي في الصلة : ردّ بأن الصلة كالجزء من الموصول ، وجزء الشيء لايعرفه ... ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بأل ، وردّ بـ (من) و (ما) ونحوهما ، وأجيب بأنهما في معنى ما فيه ال ، وأورد أي ، فإنه لايمكن فيها تقدير ال ، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة قال ابن عصفور : وهو عندي غلط منه ؛ لأن مرادهم بكون مَنْ وما على مثال (ال) أنهما في معنى الذي والتي ، لا أن (ال) فيهما مقدرة، فما اعترض به في أي فاسد ؛ لأنهما على معنى الذي ، ولو كانت مضافة. ثم ما أجاب به عن (أي) لايستقيم لوجهين أحدهما أن الذي يراه هو في (أي) أنها تضاف لنكرة ، فهو حينئذٍ نكرة ، ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى (ال) ، لأن (ال) والإضافة لايجتمعان . والثاني : أنه قرر أولا عن أبي علي أنه يرى الموصول من قبيل ماعرف بأل فكيف يجب عن (أي) بجواب يخالفه ؟» [١]

٢- حرف النداء وعلامة البناء على ما يرفع به الاسم :

يغفل كثير من النحاة ذكر المنادى بين المعارف [٢] . وأثبت ذلك بعض النحاة ، لكنهم قصروا المعرف بالنداء على ماكان مفرداً نكرة مقصودة ، أو مقبلاً عليها ، فقالوا : النداء يعرف النكرة المقبل عليها [٣].

وقد ربط المثبتون بين حرف النداء والألف واللام ، فجعلوا التعريف بحرف النداء كالتعريف بالألف واللام . يقول السيرافي مقرراً ذلك ، وكأنه أمر مسلم به : « ويتعرف المنادى بـ (يا) كما يتعرف بالألف

---

(١) يّس العليمي : حاشية الشيخ يّس على شرح التصريح ١ / ٩٤ .
(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .
(٣) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠ ، وانظر : السيرافي ١ / ١٥٤ .

واللام » (1) .

وكان الخليل بن أحمد ممن أثبتوا التعريف بالنداء ، ونقل عنه سيبويه في تعليل ذلك قوله : « ... وذلك أنه إذا قال : يا رجل ، ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة ؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ... وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما » (2) . وبرغم ذلك فقد أسقطه سيبويه حين عدّ المعارف فجعلها خمساً ، قال : «والمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » (3)

وظاهر أن الخليل جعل تعريف النكرة بالنداء مقيداً بالقصد والإشارة ، وأشار إلى أن ذلك صار بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما ، ومن أجل ذلك وجدنا المثبتين للتعريف فريقين : فريقاً يرى أن تعريف النداء بالقصد إليه والإقبال عليه مع استخدام حرف النداء ، وفريقا يرى أن التعريف ليس بالقصد ، بل بألف ولام مقدرتين ناب عنهما حرف النداء . يقول السيوطي : « ... وأغفل أكثرهم ذكر المنادى ، والمراد به النكرة المقبل عليها نحو : يا رجل ، فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك ، وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة ، ونابت حروف النداء منابها ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه

---

(1) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٨٨ ، وانظر : الزجاجي : الجمل ص ١٥٠.
(2) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٩٧ .
(3) السابق ٢ / ٥ .

أصحابنا»[1]. والذين يثبتون تعريف النداء يعتمدون على أدلة ثلاثة :

أحدهما : أن الألف واللام وحرف النداء لايجتمعان عند جمهور النحاة من البصريين [2] فلا يصح دخول حرف النداء على اسم فيه الألف واللام ؛ لأن كلا منهما للتعريف ، ولا يجتمع على اسم واحد معرفان . يقول السيرافي : « ... لأن حرف النداء لايليه ما فيه الألف واللام ؛ لأنه يعرف المنادى إذا قصد ، والألف واللام يعرفانه ، فلا يجتمع تعريفان في اسم واحد » [3] .

ولا أدل على ذلك عندهم من أن الألف واللام تسقطان من العلم المثنى عند النداء ، نحو : يازيدان . يقول ابن السراج : « ... ألا ترى أنك تقول : يازيدان أقبلا ، ولولا ذلك لقلت : الزيدان إذا أردت التعريف . وإنما حذفت الألف واللام استغناء بـ (يا) عنهما ؛ إذ كانتا آلة تعريف كما حذفتا من النكرة في النداء أيضا ووجدنا ماينوب عنهما » [4]

الثاني : تنافي التعريفين : التعريف بالألف واللام والتعريف بالنداء في نحو : الرجل ويارجل ، فالتعريف بالألف واللام للعهد وهو لغائب ، والتعريف بالنداء للقصد وهو لحاضر فتنافيا ، ذكره ابن يعيش [5] .

الثالث : وصفه بما فيه الألف واللام . يقول ابن السراج : « ويقوي

---

(١) السيوطي ١ / ٥٥ .

(٢) خالف الكوفيون فأجازوا نداء مافيه ال نحو : يا الرجل ، ويا الغلام (انظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٣٥) .

(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ١٧٦ ، وانظر : ابن الأنباري الإنصاف ١ / ٣٣٥ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٨ .

(٤) ابن السراج : الأصول ١ / ٣٤٧ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٨ .

أنه كذلك ما حكى سيبويه عن يونس أنه سمع من العرب من يقول : يافاسق الخبيث ، فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصف بما فيه الألف واللام » (١) .

ويستثنون من نداء مافيه (ال) لفظ الجلالة نحو : يا الله . وقد علل ذلك بكثرة الاستعمال ، وبأن الألف واللام فيه صارتا بدلاً من همزة إله(٢). وكلاهما تعليل غير مقنع ؛ لأن كثرة الاستعمال عندهم ليس لها ضابط يمكن الاعتماد عليه ، ولأن القول بأن الألف واللام صارتا بدلاً من همزة إله ليس له مبرر لغوي مقنع .

وهم يذكرون للمنادى النكرة الذي يتعرف بالقصد إليه علامة شكلية تعين على إدراكه ، هي أنه يبنى على مايرفع به نحو : يارجل ، ويا رجلان ، ويا مسلمون ... فإذا قلت : يارجل : كانت الضمة دليلاً على أنك تريد رجلاً بعينه ، وكذلكماينوب عن الضمة من ألف في قولك (يارجلان) أو واو في نحو (مسلمون) (٣) .

ولا خلاف بين النحاة في أن المنادى إذا كان مفرداً نكرة غير مقصودة أو غير مقبل عليها لايتعرف بالنداء ؛ بل يظل على تنكيره . يقول الفارسي في الإيضاح : « ... فالنكرة منصوبة في النداء ، وذلك قولك : يارجلاً ، ويا غلاما ، فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائع الذي لم يختص بالقصد إليه ، وتوجه الخطاب نحوه ، كما يقول الأعمى:

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ٣٤٧ .

(٢) ابن جني : اللمع ص ١١٢ .

(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ١ / ٣٤٣ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ٢٠٦ ، وابن السراج: الأصول ١ / ٣٣٠ – ٣٣١ ، وابن عصفور : المقرب ١ / ١٧٥ وابن هشام : شذور الذهب ص ٢٧٢ .

يارجلاً خذ بيدي ، وياغلاماً أجرني ، فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً » [1].

وله أيضاً علامة شكلية يعرف بها وتميزه عن النكرة المقصودة هي النصب والتنوين في مقابل البناء على مايرفع به إذا كان نكرة مقصودة.

وقد بين المبرد الفرق بينهما بقوله : « والفصل بين قولك : يا رجل أقبل إن أردت به المعرفة ، وبين قولك يا رجلاً أقبل إن أردت به النكرة أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته ، وإذا نصبت ونونت فإنما تقديره يا واحداً مما له هذا الاسم » [2]. وقال ابن الأنباري : « ... وأما النكرة (في باب النداء) فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها . وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة من بابها ، فكانت أولى بالتغيير » [3].

ومعنى ذلك أنه يمكن اعتبار العلامة الشكلية دليلاً على التعريف أو التنكير في المنادى المفرد ؛ فإذا لحقته ضمة دون تنوين ، أو ما ينوب منابها ، كان معرفة ، وإذا لحقته فتحة مع التنوين كان نكرة .

فأما ما كان مفرداً معرفة قبل النداء فإما أن يكون علماً أو اسم إشارة ، أو مقترنا بالألف واللام ؛ فإذا كان علماً بني على الضم سواء أكان الضم بعلامة أصلية أم غير أصلية ، وبناؤه على مايرفع به دليل على أنه معرفة ، لكن النحاة يختلفون في تعريفه : أهو معرفة بما كان

---

(١) أبو علي الفارسي : الإيضاح ١ / ٢٢٧ ، وانظر : ابن السراج : الأصول ١ / ٣٣١، وابن عصفور : المقرب ١ / ١٧٥ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥ .
(٢) المبرد : المقتضب ٤ / ٢٠٦ ، وانظر : ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٧٢ .
(٣) ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢٢٨ .

به معرفة قبل النداء وهو العلمية أم فقد تعريف العلمية وأصبح معرفا بالنداء ؟ قولان .

وثمة قول ثالث لايرى مانعاً من أن يجتمع عليه تعريفان : تعريف العلمية وتعريف النداء ؛ لأن الممنوع هو الجمع بين علامتين لفظيتين مثل « يا » و الألف واللام ، والعلمية ليست بعلامة لفظية ، ومثل ذلك قيل في اسم الإشارة أيضاً . نقل الرضي قول المبرد في الأعلام وقول المازني في الإشارة قائلاً : « ... وقال المبرد في الأعلام إنها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ... ، وقال المازني في اسم الإشارة : ينكر ، ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة . ومن ثم لايقال : هذا أقبل ، أي : ياهذا، ثم عقب الرضي عليهما بقوله : « ولا حاجة إلى ما ارتكبا ؛ إذ لامنع من كون الشيء المعين مواجها مقصوداً بالنداء ، وأي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين في هذا » [1] .

من أجل ذلك وضع المبرد قاعدة وافقه عليها النحاة إلا ابن السراج هي : المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء[2] .

فأما مافيه الألف واللام فلا يجوز أن يدخل عليه حرف النداء ، بل تتوسط بينهما أي ، فتأخذ حكم المنادى ، ويكون مافيه ال تابعاً له ، وإن كان الغرض هو تعريف ما فيه ال . من هنا يرى النحاة أن أياً و المنادى

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٤١ ومابعدها ، وانظر : السيرافي ١ / ١٥٥ وابن السراج ١ / ٣٣٠ ، والفارسي : الإيضاح ١ / ٢٢٧ ، وابن الأنباري أسرار العربية ص ٢٢٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٣٥ وابن يعيش ١ / ١٢٩ .

(٢) انظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٤ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ .

بمنزلة اسم واحد . يقول سيبويه : « وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيتها المرأتان ، فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك : ياهذا والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لهذا ، وإنما صار وصفه لايكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لاتستطيع أن تقول يا أي ، ولا يا أيها وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ؛ كأنك قلت يا رجل » (1) .

وأما ما كان مضافا فإما أن يكون مضافا إلى نكرة أو مضافاً إلى معرفة ، فما كان مضافا إلى نكرة بقي على تنكيره . يقول سيبويه : «فأما قولك : يا أخا رجل فلا يكون الأخ ههنا إلا نكرة ؛ لأنه مضاف إلى نكرة ..» (2) وأما ما كان مضافاً إلى معرفة فهو على تعريفه بالإضافة ، ولايتعرف بالنداء (3) .

وأما ما كان شبيها بالمضاف فتعريفه بالقصد إليه ، ويظهر ذلك بوصفه بما فيه الألف واللام فتقول في النكرة : يا حسناً وجهه ظريفاً . وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف (4).

وواضح أنهم أضافوا هنا علامة شكلية أخري هى الصفة – وهي علامة نحوية – ليظهر إن كان المراد تنكيره أو تعريفه .

وبناء على ماتقدم يمكننا أن نحدد مايتعرف بالنداء على أساس توزيعي شكلى بما يأتى :

---

(1) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٨٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١ / ١٣٠ .
(2) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٢٩ .
(3) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٥ .
(4) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٣٥ .

١- المنادى المفرد : (سواء أكان نكرة قبل النداء أم معرفة) ويمكن التعبير عن توزيعه على النحو الآتي :

حرف نداء ــــــــ ضمة (أو ماينوب عنها)

٢- المنادى الشبيه بالمضاف : ويمكن التعبير عن توزيعه على النحو الآتي :

حرف نداء ــــــــ صفة معرفة

ثانياً : الأداة والتنكير :

يحدد النحاة أدوات مايقع بعدها لايكون إلا نكرة ، فإن دخلت على معرفة من المعارف التي حددوها عدوا دخولها دليلاً على فقدان هذه المعرفة التعريف ، واكتسابها التنكير . ومن تمسك منهم بأصل التعريف في المعارف لم يجد بداً من القول بأنها في حكم النكرة . وهذه الأدوات هي :

١- ربَّ :

وهي حرف واجب التصدير يفيد التقليل [١] . وقد قرر سيبويه في عبارة موجزة حاسمة أن ربَّ لا يليها إلا نكرة . يقول : « فربَّ لايقع بعدها إلا نكرة » [٢] . وقد مضى النحاة في أثره [٣] .

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ٤١٧ ، والرضي : شرح الكافية ٢ / ٣٢٩ وابن هشام : مغني اللبيب ١ / ١٣٦ .

(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٥ .

(٣) انظر : ابن السراج : الأصول ١ / ٤١٧ ، والرضي : شرح الكافية ٢ / ٣٢٩ والمالقي : رصف المباني ص ١٨٩ وابن هشام : شذور الذهب ص ١٧٣ ومغني اللبيب ١ / ١٣٦ .

وقد علل بعض النحاة دخولها على النكرة بأن النكرة تحتمل القلة والكثرة ، فاحتاجت إلى أداة تكون بها نصاً في القلة ، وأداة أخرى تكون بها نصاً في الكثرة ، فكانت الأولى ربَّ ، والثانية كم الخبرية . قال المبرد، « وربَّ معناها الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشئ إلا منكورا؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك » [1] . وقال الرضي : «..وإنما وجب دخولها على النكرة ؛ لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو : جاءني رجل ، وماجاءني من رجل ، فلو لم تحتملهما لم تستعمل فيهما . والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين ، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجميع المعرف ، وربَّ وكم علامتان للقلة والكثرة . وإنما نحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا » [2].

وقد اتخذ سيبويه والنحاة من بعده من دخول ربَّ على بعض الأسماء التي تعد من المعارف عندهم ، أو التي وردت بلفظ المعرفة دليلاً على تنكيرها . فقد اتخذ سيبويه والنحاة من دخولها على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ومن دخولها على اسم مبهم مضاف إلى الضمير دليلاً على أن كلا منهما نكرة ، وكان ما أوردوه شاهداً على الأول قول جرير :

يارُبَّ غابطنا لو كان يعرفكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

وعلى الثاني قول أبي محجن الثقفي :

يارُبَّ مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطـــلاق

قال سيبويه بعد أن أورد البيتين : « فربَّ لايقع بعدها إلا نكرة ،

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ١٣٩ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢ / ٣٢١ . وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ٢٧ .

فذلك يدلك على أن غابطنا ومثلك نكرة » [1]

كذلك قال النحاة في دخولها على (مَنْ)، فقد عدوها نكرة وأوجبوا لها صفة بدلاً من صلة ، فاعتبرت نكرة موصوفة . قال سيبويه : «ويقوي أيضا أن « من » نكرة قول عمرو بن قميئة :

يارُبَّ من يبغض أذوادنـــــا رحن على بغضائه واغتدين »[2]

وقال ابن هشام : « وعلامة النكرة أن تقبل دخول ربَّ عليها نحو : رجل وغلام ، تقول : ربَّ رجلٍ وربَّ غلام . وبهذا استدل على أن مَنْ وما قد يقعان نكرتين » [3] .

ويذكرون أيضاً أنها إذا دخلت على علم كان دخولها دليلاً على تنكيره نحو : ربَّ سعاد وزينب لقيتهما [4] .

كذلك عدَّ سيبويه الضمير العائد على اسم مجرور بـ (ربَّ) في حكم النكرة وإن كان من المعارف لفظا . قال : « وأما ربَّ رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة ؛ لأن المعنى إنما هو وأخ له . فإن قيل أمضافة إلى معرفة أو نكرة فإنك قائل إلى معرفة ، وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها . ألا ترى أنك تقول : ربَّ مثلك ... ولايجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لاتريد شيئاً بعينه ، وأنك تريد شيئاً من أمة

---

(1) سيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٥ ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٥١ ، وابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ٨٦٧ ، والمالقي : رصف المباني ص ١٨٩ ، والأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٨ .

(2) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٨ .

(3) ابن هشام : شذور الذهب ص ١٧٣ ، وانظر السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٢٦ .

(4) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .

كل واحد منهم رجل ، وضممت إليه شيئاً من أمة كلهم يقال له أخ ، ولو قلت وأخيه وأنت تريد شيئاً بعينه كان محالا » [1] فكأن سيبويه يقرر أن الضمير في « ربَّ رجل وأخيه نكرة معنى وإن كان له لفظ المعرفة ، وأن كلمة أخ لم تكتسب التعريف من الضمير بعدها ، ومثلها كلمة مثل لم تكتسب التعريف من الضمير بعدها ، فكان لها شكل المعرفة ومعنى النكرة .

وقد فصل النحاة القول في دخول ربَّ على الضمير دخولاً مباشراً في نحو : ربه رجلاً ، وقرروا أنه لايكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكرا مراداً به المفرد المذكر وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز [2] . ثم انقسموا طائفتين : طائفة ترى أن الضمير نكرة ، وطائفة ترى أنه معرفة ، وإن كان معناه في هذا الاستعمال يئول إلى النكرة ، فهو أمر طارئ في هذا الموضع .

ومن الطائفة الأولى الزمخشري حيث يقول : « والضمير في ربّه رجلاً نكرة مبهم » [3] والرضي حيث يقول : « ... فإن قلت : فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف ، أعني تقدم المفسر ؟ قلت : الذي أرى أنه نكرة ... ولهذا جاز دخول ربَّ عليه مع اختصاصها بالنكرات » [4] . وابن هشام حيث يقول : « ... ولا تدخل إلا على النكرات ، فإن قلت : فإنك تقول : ربه رجلاً ، وقال الشاعر :

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥٤ ، وانظر : السيوطى : الأشباه والنظائر ١ / ٣١٠ .
(٢) ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٨٧ .
(٣) الزمخشري : المفصل ص ١٣٤ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ٢ / ٥ .

ربه فتية دعـــــوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

والضمير معرفة وقد دخلت عليه ربَّ ، فبطل القول بأنها لاتدخل إلا على النكرات ، قلت : لانسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة ...» [1]

أما الطائفة الثانية فمنهم ابن السراج حيث يقول : « .. وإنما جاز في ربَّ وهي لاتدخل إلا على نكـرة من أجل أن المعنى يئول إلى نكرة»[2]. ومنهم أبو علي الفارسي حيث يقول : « وإنما دخلت ربَّ على هذا الضمير ، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن الضمير ليس بمقصود قصده ، فلما كان غير معين أشبه النكرات فصار في حكمها»[3]. ومنهم ابن يعيش حيث يقول : « ... وإنما دخلت ربَّ على هذا المضمر وربَّ مختصة بالنكرات من حيث كان ضميراً لم يتقدمه ذكر، فكان مبهما مجهولا يحتاج إلى مايفسره ويبينه فأشبه النكرات ، فساغ دخولها عليه لذلك » [4] . ومنهم ابن أبي الربيع حيث يقول : اعلم أن العرب تقول : ربه رجلا ، فالهاء ضمير مبهم لايعقل على من يعود مثل ضمير الأمر والشأن ، ثم فسر بقولهم رجلاً كما فسر ضمير الأمر والشأن بالجملة . والقصد بأمثال هذا التعظيم ، لأن الشيء إذا أبهم كان في الخاطر أعظم » [5] .

---

(١) ابن هشام : شذور الذهب ص ١٧٣ ، وانظر : المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص ١٨١ ، والمالقي : رصف المباني ص ١٨٩ والسيوطى همع الهوامع ٢ / ٢٦ .

(٢) ابن السراج : الأصول ١ / ٤١٨ .

(٣) أبو علي الفارسي : الإيضاح ١ / ١٥٣ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١١٨ .

(٥) ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ٨٦٧ .

فالذين يقررون أن الضمير بعد ربَّ معرفة يقررون ذلك من حيث الأصل واللفظ لا من حيث المعنى والاستعمال ، فهم جميعا مسلمون بأن له معنى النكرة وحكمها . ولذلك كان إطلاقهم القول بأن ربَّ لاتدخل إلا على النكرات .

وقد رأى جيتييه أن هذا الضمير ليس له من وظيفة إلا الربط ، فهو رابطة خالصة Reine kopulativ ، ورأى أنه لامعنى لأن يدخل في فصيلة التعريف والتنكير [1] .

والنحاة على أن واو ربَّ كربَّ لاتدخل إلا على نكرة نحو قول الشاعر :

وليل كموج البحر أرخى سدوله   عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

قال ابن هشام : « ولا تدخل إلا على منكر ، ولا تتعلق إلا بمؤخر . والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجر برب محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد » [2] .

٢- كم الخبرية :

النحاة على أن كم الخبرية إذا وليها اسم لم يكن إلا نكرة ، فهي عندهم من علامات النكرة [3] . وهي في ذلك مثل ربَّ ، إلا أن ربَّ تدل على القلة ، وكم تدل على الكثرة ، والكثرة والقلة عندهم لايتصوران

---

(١) Gätje , H. : Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen. S. 243 .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٣٦١ ، وانظر ابن الأنباري : الإنصاف ١ / ٣٧٦.

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ .

في المعارف [1] .

وقد بين أبو علي الفارسي أوجه الاشتراك بين كم ورب ووجه الاختلاف بقوله : « الاشتراك بين كم وربَّ في أنهما يقعان صدرا ، وفي أنهما لايدخلان إلا على نكرة ، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد وإن كان الواقع بعد كم يدل على كثير ، والواقع بعد ربَّ يدل على قليل » [2] .

من ثم كان دخول إحداهما على الاسم مؤذنا عندهم بتنكيره ، وإن كان بلفظ المعارف . يقول الزجاجي : « ومما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة: مثلك ، وشبهك وغيرك ... واسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، نحو : هذا ضاربك غداً ومكرمك » ، ثم قال : « ... ودخول ربَّ وكم عليها أيضاً يدل على تنكيرها ؛ لأن ربَّ وكم لاتدخلان إلا على نكرة» [3] .

وهذا الاسم الذي يليها يصح عندهم أن يكون مفرداً دالاً على أكثر من واحد ، وأن يكون جمعاً ، قالوا : لأنها في تقدير عدد مضاف ، والعدد المضاف منه مايضاف إلى جمع نحو : ثلاثة أثواب وعشرة غلمان، ومنه مايضاف إلى واحد نحو : مائة دينار وألف درهم . وكم تشتمل على النوعين فأضيفت إليهما [4] .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ٢٦ .
(٢) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٢٥٥ .
(٣) الزجاجي : الجمل ص ١٨٠ .
(٤) ابن يعيش ٤ / ١٢٩ وابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢١٦ .

٣- من الاستغراقية :

النحاة على أن من الاستغراقية لاتدخل إلا على نكرة . يقول المبرد: « تقول : ماجاءني عبد الله ، فإذا قلت : ماجاءني من رجل لم يقع ذلك إلا للجنس كله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا لم يجز . لو قلت : ماجاءني من عبد الله كان محالا ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس » [1] .

ولاتكون « من » استغراقية عندهم إلا إذا سبقت بنفي نحو: (ما لكم من إله غيره) والنهي نحو : لايقم من أحد ، والاستفهام نحو: (هل من خالق غير الله) قال المرادي : « ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » [2] .

ومعنى دلالتها على الاستغراق كما حددوه : « التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس » [3] . وهي في هذا تحدث معنى الاستغراق بعد أن لم يكن موجودا ؛ لكنها قد تستعمل تركيداً للاستغراق إن كان حاصلاً قبل دخولها . ويحصل الاستغراق دونها في الأسماء الموضوعة للعموم ، وهى كل نكرة مختصة بالنفي ، نحو : ماجاءني من أحد أو ديّار ، فأحد وديار صيغتا عموم كما يقول ابن هشام . فإذا قلت : ماجاءني أحد ، وقلت : ماجاءني من أحد فهما سيان في إفهام العموم ،

---

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ٤٢٠ ، ١ / ١٨٣ ، وابن السراج : الأصول ١ / ٤١٠ .

(٢) المرادي : الجني الداني ص ٣١٦ ، وانظر : ابن عصفور : المقرب ١ / ١٩٧ ، وابن هشام : قطر الندى ص ٣٤٥ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٢٢ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ .

لكن دخول(من)مؤكد له أو لاستغراق الجنس [1] .

أما قولك : ماجاءني رجل وما جاءني من رجل فليسا سواء ؛ فأنت في الأول يجوز أن تنفي مجئ رجل واحد ، ولذلك يجوز أن تقول بعده : بل رجلان أو ثلاثة ... الخ ، وأنت في الثاني تنفي الجنس على سبيل العموم فلا يبقى احتمال ، ومن ثم لايجوز لك أن تقول : ما جاءني من رجل ، بل رجلان [2] .

٤- لا النافية للجنس :

والمراد بها عندهم « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله ، وهى لاتدخل إلا على نكرة بإجماع البصريين [3] . وتقع في جواب سؤال بـ (هل) الداخلة على من الاستغراقية . قال المبرد : « إذا قلت لا رجل في الدار لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيرة فهذا جواب قولك : هل من رجل في الدار ؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره ، الا ترى أن المعرفة لاتقع ههنا ، لأنها لاتدل على الجنس ، ولايقع الواحد منها في موضع الجميع[4] . ويقول ابن السراج : « ولا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٩٠ ، والمرادي الجنى الداني ص ٢١٦ وابن هشام مغني اللبيب ١ / ٢٢٢ .

(٢) المرادي : الجنى الداني ص ٢١٦ ، وانظر المبرد : المقتضب ١ / ١٨٣ ، وابن السراج ١ / ٣٧٩ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ١٢ .

(٣) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١٢٥ .

(٤) المبرد : المقتضب ٤ / ٣٥٧ . وانظر سيبويه الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، ٢ / ٢٨٨ ، ٢ / ٣٠٠ .

جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة ، كما أنه لايقع في هذه المسألة إلا نكرة » [1] .

وهي في الاختصاص بالنكرة نظيره ربَّ وكم . يقول ابن يعيش : «وقوله : وحقه أن يكون نكرة (يقصد اسم لا) ، فإنه لايكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيا عاماً مستغرقا ، فلا يكون بعدها معين . فلا في هذا المعنى نظيرة ربَّ وكم في الاختصاص بالنكرة » [2] . ولهذا جعلوها من علامات النكرة [3].

فإذا وليها اسم معرفة فهو مؤول بنكرة . يقول سيبويه : « واعلم أن المعارف لاتجرى مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن « لا » لاتعمل في معرفة أبداً . فأما قول الشاعر :

* لا هيثم الليلة للمطي *

فإنه جعله نكرة ، كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين . ومثل ذلك لابصرة لكم وقال ابن الزبير الأسدي :

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البـــلاد

وتقول : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، تجعله نكرة ... فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية»[4] .

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ٨٠ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٠٠.

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨.

(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، وابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢٥٠ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٠٠ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ١٧١ .

على أن الدكتور عبد الرحمن أيوب يرى أن لافرق بين لا النافية للجنس وال التي لتعريف الجنس ، فإذا عدت إحداهما أداة للتنكير أو للتعريف وجب أن تعدّ الأخرى كذلك [1] . وهو بذلك يحكم المعنى مغفلاً الاستخدام ، فالاسم المعرف بأل الجنسية يستخدم في العربية استخدام المعارف ، لكن اسم لا النافية للجنس لا يستخدم استخدام المعارف ، بل إنه إذا وقع بعدها اسم معرفة استخدم استخدام النكرات .

٥- لا العاملة عمل ليس :

وهي لاتدخل عند سيبويه وجمهور النحاة إلا على نكرة . يقول سيبويه : « وإن جعلتها بمنزلة ليس كان حالها كحال « لا » في أنها موضع ابتداء ، وأنها لاتعمل في معرفة ، فمن ذلك قول سعد بن مالك :

من صدّ عن نيرانهـــــا ... فأنا ابن قيس لابـــــراحُ [2]

وخالف في ذلك ابن جني ووافقه ابن مالك ، واستشهد على ذلك بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... عليها ولاعن حبها متراخيا [3]

قال السيوطي : وتأوله الجمهور على أن الأصل : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل وانفصل الضمير ، وباغيا حال » [4]

---

(١) د. عبد الرحمن أيوب . دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢١ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، وانظر : ابن السراج ١ / ٣٩٨ والمرادي : الجنى الداني ص ٢٩٠ ، وابن هشام : شذور الذهب ص ٢٤٩ .

(٣) المرادي : الجنى الداني ص ٢٩٣ .

(٤) السيوطى : همع الهوامع ١ / ١٢٥ .

٦- التنوين :

التنوين في اصطلاح النحاة نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً لغير توكيد (١) .

وقد نفهم من وضع بعض النحاة التنوين مفيداً للتنكير في مقابل الألف واللام مفيدتين للتعريف ما يدل عندهم على أن التنوين « لاحقة » تفيد التنكير ، كما أن الألف واللام « سابقة » تفيد التعريف . يقول سيبويه : « فالتنوين قبل الألف واللام ؛ لأن المعرفة بعد النكرة » (٢) . ويقول ابن يعيش في معرض ترجيحه لكون المعرف اللام لا (ال) : « ...ويؤيد ما ذكرناه أن حرف التعريف نقيض التنوين ؛ لأن التنوين دليل التنكير ، كما أن اللام دليل التعريف ، فكما أن التنوين حرف واحد، فكذلك المعرف حرف واحد » (٣) . وجاء في حاشية الصبان : « ...الثاني : أن التعريف ضد التنكير ، وعلم التنكير حرف أحادي وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك » (٤)

وقد التقط هذا الخيط من المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله ، فأطلق الحكم بأن التنوين علامة التنكير ، وقال : « ومعنى التنوين غير خفي ، فهو علامة التنكير . وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل

---

(١) ابن هشام : قطر الندى ص ١٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٤٠ ، وانظر : ابن السراج: الأصول ١ / ٤٦ .

(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ١٨٤ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٩ / ١٨ ، وانظر ابن جني : المنصف . شرح التصريف للمازني . (القاهرة ١٩٥٤) ١ / ٦٩ .

(٤) الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٧٨ .

أول الاسم هى (ال) وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين »[1]. ثم قال : « وسترى اطراد هذا الحكم وتحققه فيما ينصرف من الأسماء وما لاينصرف » [2]. لكنه اصطدم ببعض المعارف التي تنون ، وبخاصة الأعلام المصروفة ، فمضى يعدد الأدلة على أن الأصل في الأعلام أن لا تنون ، وأنه إذا دخلها التنوين ، وهو علم التنكير ، فهذا دليل على أن فيها نصيباً من التنكير » [3] .

لقد انتهى الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن التنوين علم التنكير ، وأنه لايدخل المعارف إلا لأن فيها نصيباً من التنكير ، وأن سقوطه من بعض النكرات دليل على أن فيها شيئاً من التعريف ، يقول مقرراً مايراه قاعدة مستقيمة : « ... وبذلك أستقامت لنا القاعدة بشطريها :

الشطر الأول : أن الأصل في العلم الا ينون ؛ إلا أن يدخله شئ من التنكير .

والشطر الثاني : أن الصفة تنون ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف » [4] .

ولا نكاد نفهم ما يريد « بشيء من التنكير » أو « نصيب من التعريف» وما مقدار هذا الشئ أو هذا النصيب . وهل يظل للاسم تنكيره وفيه نصيب من التعريف ؟ وهل يظل للاسم تعريفه وفيه شيء من التنكير ؟ أو أن ذلك يفضي إلى نوع آخر من الأسماءلاهو معرفة ولا

---

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو (القاهرة ١٩٣٧) ص ١٦٥ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ١٦٦ ومابعدها .
(٤) السابق ص ١٨٩ .

نكرة ؟.على أني حاولت أن أعرف ما يقصده بذلك فتتبعت ما كتب حتى انتهيت إلى أنه ربما يعنى بذلك لمح الأصل . ويظهر ذلك من قوله : « وقد قال النحاة إن ال تدخل على العلم للمح الأصل ، وأنها لا تدخل إلا على ما كان منقولاً عن وصف أو مصدر ، وكذلك أقول : إن التنوين يدخل العلم للمح الأصل . ومن لمح هذا الأصل يأتيه معنى التنكير ويدخله التنوين»(١).

وقياسه ، كما ترى ، مع الفارق ، إذ إن النحاة حين يقولون إن (ال) تدخل على الأعلام للمح الأصل لا يرونها دالة على التعريف ، فكذلك كان ينبغي أن يقال في التنوين إنه إذا كان للمح الأصل لايكون علماً على التنوين ، وكلامه يدل على أنه لايعد التنوين في الأعلام علماً على التنكير ، لكنه يجعل له « شيئاً» من التنكير أو نصيباً » منه ، دافعه في ذلك الرغبة في طرد الحكم .

وجمهور النحاة يذكرون للتنوين أقساماً لايفيد منها التنكير إلا نوع واحد هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها. وقد ذكر ابن هشام ان انواعه خمسة (٢) .

١- تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف نحو : زيد ورجل . وقد نص على أن تنوين رجل ونحوه للتمكين لا للتنكير ، قال : « وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة . ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك

---

(١) السابق نفسه ص ١٨٠ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٢٤٠ فما بعدها .

التنوين بعينه مع زوال التنكير » [1].

٢- تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصهٍ ومهٍ وإيهٍ ، وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو : جاءني سيبويه وسيبويهٍ آخر .

٣- تنوين المقابلة : وهو اللاحق لنحو مسلمات ، جعل في مقابلة النون في مسلمين .

٤- تنوين العوض : وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي نحو جوارٍ وغواشٍ ، أو زائد كجندل فإن تنوينه عوض من ألف جنادل ، قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ، أو عوض عن مضاف إليه مفرد مثل : كل وبعض إذا قطعت عن الإضافة ، نحو : (وكلا ضربنا له الأمثال) ، (فضلنا بعضهم على بعض). وقيل هو تنوين التمكين ، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه . أو عن مضافٍ إليه جملة وهو اللاحق لإذ في نحو : (وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية).

٥- تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة

ثم ذكر أنواعاً أخرى استدركها العروضيون والنحاة كالغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة ، وتنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف ، والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك .وظاهر أن تنوين الضرورة والترنم والغالي خاص بلغة الشعر فليست مما نحن بصدده ، والتنوين الشاذ لايعول عليه . فقد بقيت أربعة أنواع ظهر فيها أنهم يفرقون بين تنوين التمكين وتنوين التنكير ، ولكن من النحاة قدماء

---

(١) السابق ١ / ٣٤٠ .

ومحدثين من لم يجد بأساً في أن يكون التنوين دالاً على التمكين والتنكير معاً في الاسم المعرب . يقول الرضي : « ... وأنا لا أرى مانعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً ، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون ، فنقول : التنوين في رجل يفيد التنكير » (١). ويقول ابراهيم مصطفي «... ونحن لانقبل تخصيصهم هذا ولا قصرهم التنكير على المبنيات ، بل نرى أنه في المعرب اكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالا ، وأن حذفه آية ظاهرة على التعريف » (٢)

وقد رفض الدكتور عبد الرحمن أيوب تنوين المقابلة ، وتنوين العوض . قال : أما تنوين المقابلة فنرى أنه افتراض من النحاة لامبرر له إلا التفكير المنطقي الذي يقضي بأن يحتفظ جميع الأفراد المتشابهة بخواص أفراده . فلم يكن من المستساغ لديهم أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفا ، فافترضوا أن التنوين في جمع المؤنث السالم غير التنوين في الأسماء المنصرفة . ولكي يبعدوا هذا التناقض الظاهر لجئوا إلى سلسلة من المقابلات ، فالنون في جمع المذكر السالم في مقابلة التنوين ، والتنوين في جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم . وهكذا يبتعد الطرفان المتناقضان ، أي : جمع المؤنث المنون ومفرده غير المنون (٣) .

وأما تنوين العوض فقد رأى أنه افتراض من النحاة لاضرورة له

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ١٢ .

(٢) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ١٧٤ .

(٣) د. عبد الرحمن أيوب . دراسات نقدية ص ١٧ .

أيضاً وكان الأوفق لهم عنده أن يقولوا إن التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية لكلمة حينئذ وبعدئذٍ وسواهما . أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد كل أو بعض ثم قال · إن التنوين في كل وبعض ينبغي أن يكون تنوين تمكين [1]

على أن من النحاة من سبق إلى القول بأن التنوين علامة على انفصال الاسم مما بعده ، وناط بهذا الانفصال الفائدة العامة للتنوين مبرراً كثرته في النكرات . يقول السهيلي : « التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده ، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلَّ من الكلام لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال كالمضمر لاينون بحال . وكذلك ما دخلته الألف واللام لايحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام » [2] .

والحق أن التنوين ليس دائماً دليل التنكير ، كما أن الألف واللام – فيما أسلفنا – ليستا دوماً مفيدتين للتعريف ، وأن إطلاق القول بهذا أو ذاك مجافٍ لواقع الاستعمال اللغوي ، ولا أدل على ذلك من أن ثمة أسماء يعدها النحاة انفسهم في النكرات وليست منونة كأفعل إذا كان صفة ، وفعلان الذي مؤنثه فعلى ، وما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وما كان على صيغة منتهى الجموع ، وما كان معدولاً من

---

(١) السابق ص ١٨

(٢) السهيلي : نتائج الفكر ص ٨٧

العدد نحو ثلاث ورباع [1] ... الخ كما أن هناك أسماء يعدها النحاة في المعارف ويلحقها التنوين مثل : محمد وزيد ، ونوح ولوط ، وهند ودعد.

وقد لفتنا من قبل إلى ان الأستاذ إبراهيم مصطفي حاول أن يجعل التنوين في الأعلام إشارة إلى أن فيها نصيبا من التنكير ، وهو غير صحيح ؛ لأن هذه الأعلام منونة إذا قصد بها التعريف ، وهي منونة أيضا إذا قصد بها التنكير ، ومعنى ذلك أن التنوين ليس علامة فارقة بين التعريف والتنكير ، بل الفيصل في ذلك قصد المتكلم أو علم المخاطب أو سياق الكلام .

وقد أورد إبراهيم مصطفي نفسه نصا للسيرافي يؤكد ذلك ، يقول فيه السيرافي «.. وإنما صار العلم أصله التعريف ؛ لأنه الاسم الذي يقصد به المسمى شخصا بذلك الاسم من سائر الشخوص كرجل سمى ابنه زيداً أو غيره ليعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله ، ثم سمى بمثل ما سمى به ، فرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة ، وكل شخص منها سمي به لاختصاصه ، ثم صار بالمشاركة عاما ، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس ونحوه مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم . فإن أورده المتكلم قاصدا إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة ، وإن أورده على أنه واحد من جماعة لايعرفه المخاطب فهو نكرة» ، ثم عقب إبراهيم مصطفي على هذا النص بقوله : « فهذا في غاية الجلاء في شرح ما يدخل العلم من معنى التنكير » [2].

---

(1) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ٤٦ ، وانظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٣١٠ .

(2) انظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ١٧٥ فما بعدها .

وظاهر أنه التفت إلى جزء من نص السيرافي وهو الشيوع الذي يصيب الأعلام من جراء إطلاقها على شخوص كثيرين ، وترك ماهو أولى بالالتفات إليه ، وهو قصد المتكلم إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه؛ فإن كان كذلك فهو معرفة ، وإلا فهو نكرة . وليس التنوين بحال دالاً على هذا الشيوع بدليل أن التنوين باقٍ عند تعريف العلم أيضا. وقد نص على ذلك سيبويه من قبل فقال : « فإن قلت : هذان زيدان منطلقان لم يكن الكلام إلا نكرة ... وعلى هذا الحد تقول : هذا زيد من الزيدين ، أي : هذا واحد من الزيدين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » [1] .

على أن المتتبع لاستعمالات التنوين في العربية بعيداً عن الاعتبارات غير اللغوية التي يحكمها النحاة أحيانا في المستعمل من اللغة فيصرفونه عن وجهه يجد أن من الأسماء مايدل فيه التنوين على التمكين وحده دون دلالة على التنكير ، ومنها ما يدل فيه التنوين على التمكين والتنكير معاً ، ومنها ما يدل فيه التنوين على التمكين والعوض ومنها مايدل فيه التنوين على التنكير والعوض ، ومنها ما يدل التنوين فيه على التمكين والتنكير والعوض ، ومنها مايدل فيه التنوين على التنكير وحده ، ومنها ما يدل فيه التنوين على العوض وحده ، ومنها ما التنوين فيه مما قاسه النحاة على غيره دون دلالة فيه واضحة على تمكين أو تنكير أو عوض .

فمما استخدم فيه التنوين دالاً على التمكين وحده العلم المصروف الذي قصد به إلى واحد معين يعرفه المخاطب ، أو : يحدده السياق نحو

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٣ .

قوله تعالى : (محمد رسول الله) [1] .

ومما استخدم فيه التنوين دالاً على التمكين والتنكير معاً ما يأتى :

١- اسم الجنس الآحادي نحو : رجل [2].

٢- الأعلام التي لم يقصد بها إلى واحد معين نحو: رأيت زيداً من الزيدين ، ورأيت أحمد وأحمداً آخر ، ورأيت موسى وموسىً آخر ، ورأيت فاطمة وفاطمةً أخرى [3] .

٣- المشتقات جميعا ماعدا ماجاء منها على وزن أفعل صفة أو تفضيلا ، ويلحق بها المنسوب والمصغر .

٤- سحر ، وغدوة ، وبكرة ونحوها إذا لم تردها ليوم بعينه [4] نحو : قوله تعالى : (نجيناهم بسحر) ، (واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا) .

٥- ما كان على صيغة منتهى الجموع وفيه تاء التأنيث مثل صياقلة وملائكة [5].

٦- (فعلان) ليس له فعلى نحو : ندمان وسيفان وصفوان (للحجر)

٧- الاسم الذي في أوله زائدة وليس على مثال الفعل مثل : إصليت وأسلوب [6]

---

(١) يرى بعض اللغويين المحدثين أن التنوين فيه للمح الأصل أو للتنكير اللفظي انظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ١٨٠ .

Gätje , Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . S. 232 .

(٢) انظر : ابن السراج : الأصول ٢ / ١١٣ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ١٣ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٣ ، ٣ / ١٩٤ ، ٣ / ٢٢٠ ، ٣ / ٢١٣ .

(٤) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٤٨٤ ، ٤٨٦ .

(٥) ابن جني : اللمع ص ١٥٨ .

(٦) سيبويه : الكتاب ٣ / ١٩٩

٨- جمع المؤنث السالم ، فالتنوين في نحو مسلمات دال على التمكين ؛ لأنه معرب ودال على التنكير أيضا لشيوعه في مقابل المسلمات المعرفة . أما القول بأن التنوين هنا للمقابلة فهو افتراض اقتضته الصناعة النحوية .

ومما استخدم فيه التنوين دالاً على التمكين والعوض كل وبعض مقطوعين عن الإضافة ، فهما معربان والتنوين فيهما دال على العوض عن المضاف إليه المحذوف وهما معرفتان لا نكرتان كما نص على ذلك سيبويه ، قال : « هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : مررت بكل قائما ، ومررت ببعض قائماً وببعض جالساً ... وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم ، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه»(١)

ومما استخدم فيه التنوين دالاً على التنكير والعوض قبل وبعد مقطوعين عن الإضافة لفظاً ومعنى ، أو عنها لفظاً لامعنى (٢) ، وكذلك أولاً وآخرا (٣) .

ومما استخدم فيه التنوين دالاً على التمكين والتنكير والعوض فنحو قاضٍ ، وبعض النحاة يرى أن تنوينه عوض من الحرف المحذوف(٤) وبعضهم يرى أنه تنوين التمكين لا العوض لثبوته مع الياء

(١) السابق ٢ / ١٤٤ - ١١٥ .
(٢) انظر : سيبويه : الكتاب ٢ / ١٩٩ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٣٠ - ١٣١ .
(٣) المبرد : المقتضب ٣ / ١٧٥ .
(٤) السابق ١ / ٢٨١

في النصب [1] ولا نرى بأساً في أن يكون التنوين فيه للتمكين والتنكير والعوض ، فأما التمكين فلأنه معرب ، وأما التنكير فإنه يدل على شائع في جنسه ، ولأنه نكرة في مقابل المعرفة : القاضي ، وأما العوض فلأنه دليل على الحرف المحذوف وهو الياء . ولا يطعن في ذلك مجيء التنوين مع المنصوب نحو : رأيت قاضياً ، فهو في هذا للتمكين والتنكير فحسب ، ولا عوض .

و مما استخدم فيه التنوين دالاً على التنكير وحده ما يأتي :

١- أسماء الأعلام المبنية المختومة بويه مثل سيبويه في نحو : مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر ، وهو قياسي فيما يرى النحاة [2] .

٢- بعض أسماء الأصوات كصهٍ ومهٍ وإيهٍ ، وهو سماعي [3].

٣- إيها وويهاً وواهاً من أسماء الأفعال فهي لا تستعمل إلا نكرة [4] .

ومما استخدم فيه التنوين دالاً على العوض وحده الظرف إذ حين يقطع عن الإضافة إلى جملته كما في قوله تعالى : (وانشقت السماء فهي يومئذ واهية) والأصل : فهي يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض عنها التنوين [5] .

ومما التنوين فيه من قياس النحاة دون دلالة واضحة فيه على تمكين أو تنكير أو عوض بعض أسماء الأصوات مثل : غاقٍ . قال

---

(١) الصبان : حاشية الصبان ١ / ٣٤ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٣٤٠ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٧١ - ٧٢ .
(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٣٤١ .

الرضي : « وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين (غاقٍ) للتنكير بشيء ؛ إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه » [١] .

ولعله قد ظهر الآن أن دلالة التنوين على التنكير أوسع مما قرره النحاة ، لكنها أيضاً ليست مطلقة ، كما أراد لها الأستاذ إبراهيم مصطفي أن تكون . والسبب في أن النحاة القدماء ضيقوا واسعاً أنهم جعلوا للتنوين أقساما أفردوا لكل منها دلالة مستقلة ، ولم يقبلوا أن تجتمع دلالتان للتنوين في كلمة واحدة ، وقد خالفهم في ذلك الرضي بحق ، لكنه لم يطور رأيه بحيث يتتبع الكلمات التي يجتمع فيها معنيان للتنوين أو أكثر ، على النحو الذي قمنا به ، لكنه اكتفي باللمحة الدالة . أما ما وقع فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله فقد قاده إليه رغبته في أن يطرد للتنوين معنى التنكير في كل موضع يقع فيه ليسلم له القول بأن التنوين علم على التنكير فوقع فيما أنكره على النحاة من التأويل ومخالفة الواقع اللغوى .

٢- امتناع الأداة :

لم يفرد نحاة العربية حديثاً لما لا تدخل عليه الأداة في العربية ، ولم يجعلوه قسيما لأداتي التعريف والتنكير كما فعل بعض نحاة اللغات الأخرى فيما أطلقوا عليه Nullartikel [٢] Zero article [٣]، لكنك تجد حديثهم عن ذلك منثوراً في مواضع شتى من كتبهم ، وقد تتبعت

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ٨١ .

(٢) Helbig & Buscha, Deutsche Grammatik .S . 335

(٣) Quirk, R., Greenbaum, S., Leech , G ; A Grammar of contemporary English (London 1974)[5] p. 156 ff.

هذه المواضع في مظانها المختلفة فوجدت الأسماء من حيث امتناع دخول الأداة عليها ثلاثة أنواع : نوعاً يمتنع دخول ال عليه ولا يمتنع التنوين ، ونوعاً يمتنع لحاق التنوين به ولايمتنع دخول اللام ، ونوعاً يمتنع معه (ال) والتنوين معاً .

فمما يمتنع دخول (ال) عليه ولايمتنع التنوين ما يأتي :

١- **خيرٌ منك ونحوه** . ذكر النحاة أنه لايجوز دخول (ال) عليه ، ذلك بأن (ال) تعاقب مِنْ فلا تجامعها [١] . ولا يقع إلا نكرة منونا . يقول سيبويه : « وتقول فيما لايقع إلا منونا عاملاً في نكرة ، وإنما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبداً مظهراً، وذلك قولك : هو خير منك أبا ... ولايعمل إلا في نكرة ، كما أنه لايكون إلا نكرة » [٢]. وهو وإن كان نكرة أقرب إلى المعارف . يقول المبرد : «وما كان من النكرات لاتدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك : هذا خير منك » [٣]

٢- **الأعلام المفردة التى أطلقت على المسمى بها دون أن يقارن** إطلاقها إدخال الألف واللام ، وليست ممنوعة من الصرف نحو : زيد وعمرو ، ذكر النحاة أنه يمتنع دخول الألف واللام عليها ؛ لأن تعريفها بالوضع على العلمية . قال ابن يعيش « ... فجرى مجرى العلم ، نحو زيد وعمرو في امتناعه من الألف واللام» [٤] ، ثم قال : الا ترى أن

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١١٢ .
(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٢٠٢ – ٢٠٣ .
(٣) المبرد المقتضب ٤ / ٢٨١ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١١٢ .

تعريف زيد وعمرو بالوضع والعلمية ، فإذا ثنيت واحداً منها تنكر حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة ... فإذا أردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام أو بالإضافة ، فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها»[1] .

٣- من أسماء الأفعال ضرب لايستعمل إلا نكرة منوناً نحو : إيهاً في الكف ، فإنها لم ترد كما يقول ابن يعيش إلا منونة نكرة ، ونحو ويهاً للإغراء بالشيء ولم يأت عنهم إلا منكوراً ، ونحو واهاً له ما أطيبه ! للتعجب من طيب الشيء وحسنه ، ولا يستعمل إلا منكوراً منونا [2] .

ومنها ضرب يستعمل فيه التنوين فرقاً بين معرفتها ونكرتها فإذا ورد منونا فهو نكرته البتة ولا يقبل ال نحو : إيهٍ ، وصهٍ ، ومهٍ ، وأفٍّ [3].

٤- من المصادر غير المتصرفة ضرب ورد نائباً عن فعله منونا لا تدخل عليه الألف واللام نحو : سقياً لك ورعيا لك . قال سيبويه : لو قلت : السقي لك والرعي لك لم يجز » [4] . وقد حدد سيبويه التصرف في المصادر بقوله : « وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام » [5] . ويمكن القول على ذلك بأن المصادر غير المتصرفة لا تلحقها الألف واللام .

ومنها أيضاً مصادر لا أفعال لها نحو : دفراً ، وبهراً ، وأفّه وتفة

---

(١) السابق ٣ / ١٢٨ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٧٠ .
(٣) السابق ٤ / ٧١ ، وانظر : سيبويه : الكتاب ٣ / ٣٠٢ ، والسيرافي شرح كتاب سيبويه ١ / ١٤٩ .
(٤) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٢٩ .
(٥) السابق ١ / ٣٢٢ .

قال ابن يعيش : « فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث إنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالألف واللام » [1].

ومنها مصادر لاتقع إلا أحوالاً نحو : قاطبة وطرا في نحو : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا . قال سيبويه : « ... وهذا جعل كقولك : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا أي جميعا ، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام » [2] .

٥- ومما لايقبل دخول (ال) أسماء وردت نكرات ملازمة للنفي مثل أحد وعريب وديار . جاء في شرح التصريح : « وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفي ولاتقبل (ال) ...» [3] .

ومما يمتنع لحاق التنوين به ولا يمتنع دخول (ال) عليه لأنه نكرة ما يأتي

١- ما آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة من غير الأعلام نحو: ذكرى ، وحبلى ، وجرحى ، وصحراء ، وحمراء وأنصباء [4] .

٢- صيغة منتهى الجموع نحو دراهم ودنانير ، وعذارى ، وليالي منصوبة في نحو قوله تعالى : « سيروا فيها ليالي وأياما » [5] وثمة اسم يستخدم استخدامها هو سراويل : قيل إنه مفرد ، وقيل جمع سروالة ،

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ١٢٠ .

(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٢٧٦ ، ٢ / ١٣ ، وانظر المبرد : المقتضب ٣ / ٢٣٨ .

(٣) الأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٣ ، وانظر : الصبان : حاشية الصبان ١ / ١٠٤، والخضري : حاشية الخضري ١ / ٥٢ .

(٤) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦٦)٦ ٣ / ١٤١ .

(٥) السابق نفسه .

وقد نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، لكن ابن مالك أنكر عليه ذلك [1].

٤- ما كان من الصفات على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو : سكران وغضبان وعطشان ، أو لا مؤنث له نحو : لحيان .

٥- ما كان من الصفات على وزن أفعل بشرط ألا يقبل التاء نحو : أحمر وأفضل .

أما ما لا يدخله (ال) ولا التنوين فهو نوعان : غير مضاف ومضاف

أ- غير المضاف :

١- المعرفة :

وقد ورد منها ما يأتي :

١- **الضمائر كلها** منفصلة ومتصلة ، وسواء أكانت في محل رفع أم نصب أم جر ، للحضور أم للغيبة .

٢- **أسماء الإشارة كلها** ، ما كان منها مبنيا أو معربا ، وسواء أكان للإشارة إلى قريب أم بعيد أم متوسط ، للمذكر أو للمؤنث .

٣- **الموصولات العامة** نحو من وما وذو الطائية ، وذا بشرطيها[2]

٤- **الأعلام الأعجمية** إذا نقلت أعلاماً ، وزاد الواحد منها على ثلاثة أحرف . كإبراهيم وإسماعيل ، والتي على وزن الفعل مثل أحمد، ويزيد ، والأعلام المختومة بألف ونون زائدين نحو : مروان وعثمان ،

---

(١) ابن هشام : أوضح المسالك ٣ / ١٤٢ .

(٢) انظر ابن هشام : شذور الذهب ص ١٤٧ – ١٤٨ .

والأعلام المؤنثة إن كانت بالتاء كفاطمة ، أو زاد الواحد منها على ثلاثة أحرف كزينب ، أو كان محرك الوسط مثل سقر ، أو كان أعجميا ساكن الوسط مثل جور أو منقولا من المذكر إلى المؤنث ، والأعلام المركبة تركيب مزج نحو حضرموت والأعلام المختومة بويه كسيبويه عند سيبويه والجمهور ، والموصوف منها بابن .

٥- المعدول من الأعلام المذكرة نحو : عمر ، ومن الأوقات نحو : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه نحو : جئت يوم الجمعة سحرَ ، وأمس إذا أريد به اليوم الذي يليه يومك ، ومن ألفاظ التوكيد نحو : جُمَعَ ، وما جاء على صيغة فعال بأنواعها ، قال ابن يعيش : « اعلم أن صيغة فَعَالِ مما اختص به المؤنث ، ولايكون إلا معرفة معدولاً عن جهته » [1] . ثم ذكر أنها أربعة أنواع[2] :

١- ما كان اسماً لفعل في حال الأمر مبنيا على الكسر نحو : نزال وتراك

٢- ما كان اسماً لمصدر علم عليه نحو : فجار وبداد .

٣- ما كان صفة غالبة نحو : يا فساقِ وياغدار

٤- ماكان من المرتجل نحو : حذام

٦- ألفاظ التوكيد غير المعدولة : أجمع وأجمعون وجمعاء . ويرى بعض النحاة أنها صيغ مرتجلة لتأكيد المعارف . قالوا : ويؤكد هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ، لو كان جمع أجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع ، فدل على أنه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف[3]

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٥٠ .

(٢) السابق ٤ / ٥٠ فما بعدها .

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٩ .

٧- **بعض أسماء الأصوات** مثل عدس [١]

٨- **بعض أسماء الأفعال** نحو بله بمعنى دع ، وآمين بمعنى استجب
قال ابن يعيش : ولا يستعمل إلا معرفة ، ولم يسمع في واحد منهما التنوين » [٢].

٢- النكرة :

وقد ورد منها ما يأتي :

١- **ما كان على أفعل** من نحو : زيد أحسن من عمرو ، وهو نكرة أقرب إلى المعرفة [٣] .

٢- **بعض أسماء الاستفهام** نحو : كيف ولا تكون إلا نكرة [٤]، وكم ، قال ابن يعيش :« وأما كم وكيف ونحوهما فإنهما غير متمكنين لأنهما نكرتان لا تتعرفان » [٥] وأين نكرة كذلك لايجوز تعريفه [٦] .
«كذلك متى ، ومن وما الاستفهاميتان خلافاً لابن كيسان [٧]

٣- **ما ومن الشرطيتان** [٨]

٤- **المعدول من الأعداد** نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ورباع. قال ابن يعيش :« وأما المعدول منها في حال التنكير فنحو

---

(١) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٧٤ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٧١ .
(٣) السابق ٣ / ١١١ .
(٤) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٦.
(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٨٠ .
(٦) أبو علي الفارسي : التعليقة ٣ / ٩٥ .
(٧) الأشموني : شرح الأشموني ١ / ٦٧ .
(٨) السابق نفسه .

أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى : (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة » [1] ثم قال : وقالوا : موحد كمثنى ومثلث . فأما مثلث ومربع إلى العقد فقياس ولم يسمع » [2].

٥- من وما نكرتين موصوفتين نحو : مررت بمن معجب لك وبما معجب لك [3] .

٦- بعض المركبات نحو : حيص بيص ، وكفة كفة ، وبيت بيت ، وبين بين،وصباح مساء ، ويوم يوم ، وشغر بغر ، وشذر مذر وأخول أخول ، وهي كلها نكرات [4] .

٧- كلمة أُخَر جمع أخرى . قال ابن عصفور :« فكل فعلى مؤنثة الأفعل لاتستعمل هي ولا جمعها إلا مضافين أو معرفين بالألف واللام فعدلت عن ذلك واستعملت نكرة » [5] .

ب- المضاف :

١- ما إضافته غير لازمة :

والمراد به ما استعمل من النكرات مضافاً وغير مضاف دون قيد إلا مراد المتكلم على أن تكون إضافته محضة ، وما كانت إضافته محضة لا

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٦٢ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) الأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٢ ، والأشموني : شرح الأشموني ١ / ٦٧ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١١٤ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ ، وابن هشام : شذور الذهب ص ٧٢ .

(٥) ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٨٠ .

تدخل عليه الألف واللام لأنها والإضافة يتعاقبان ، وكذلك لا يلحقه التنوين لأنه والإضافة لايجتمعان [1] . وهو بحسب مايضاف إليه ، فإذا أضيف إلى معرفة تعرف ، وإذا أضيف إلى نكرة تخصص ، وظل في حيز التنكير ، قال ابن أبي الربيع : « وأما قوله : وإن أضفته إلى نكرة تنكر فمعترض ؛ لأنه لم يكن قبل ذلك معرفة ، بل كان نكرة ، فلما أضيف إلى النكرة تخصّص بعض تخصيص ولم يتعرف ، وهذا بمنزلة قولك : غلام امرأة ، لما أضيف الغلام تخصص عن الغلمان ولم يتعرف إذ لم يضف إلى معرفة ، فإن عرفت المرأة تعرف الغلام بإضافته إلى معرفة » [2].

٢- ما إضافته لازمة :

النحاة ينصون على أن ثمة أسماء ملازمة للإضافة لايجوز قطعها عنها ، وهذه الأسماء نوعان : أحدهما : ما يضاف إلى المفرد ، والثاني ما يضاف إلى الجملة .

أ- ما يضاف إلى المفرد :

المضاف إلى المفرد إضافة لازمة ثلاثة أنواع : نوع لايضاف إلا إلى معرفة ، ونوع لايضاف إلا إلى نكرة ، ونوع يضاف إلى المعرفة ويضاف إلى النكرة .

فمما لايضاف إلا إلى معرفة : كلا وكلتا . قال ابن عصفور : « أما (كلا) فلا تضاف إلا إلى مثنى معرفة ، نحو قولك : كلا الرجلين قام .

---

(١) انظر : الزجاجي : الجمل ص ١٤٤ وابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ٨٩٣ وابن هشام : شذور الذهب ص ٢٠٠ .

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ١٠٤٠ ، وانظر : سيبويه ٢ / ٢٢٩

وقد تضاف في الشعر إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر نحو قوله :

كلا السيف والساق الذي ضربت به

على مهل يابثن ألقاه صاحبه .

وقد تضاف إلى ما لفظه مفرد إذا كان واقعاً على اثنين نحو قوله :

إنّ للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

ومثلها في جميع ما ذكر (كلتا) » [1] .

ومنها «أي» الموصولة ، جاء في شرح التصريح : « ولاتضاف أي الموصولة إلا إلى معرفة نحو أيهم أشد : لأن معناها معنى الذي وهو معرفة ، ولايجوز أن تضاف إلى نكرة ... » [2] ، ومنها « عذيرك » ، قال سيبويه :« ولايتكلم به إلا معرفة مضافة » [3] .

وأما النوع الثاني الذي لايضاف إلا إلى نكرة فمنه (أيّ) الكمالية فهي لاتقع إلا صفة لنكرة نحو : زيد رجل أيُّ رجل ، أو حالاً لمعرفة نحو : مررت بعبد الله أيّ رجلٍ [4] .

وأما النوع الثالث الذي يضاف إلى المعرفة والنكرة فمنه « ذو » التي بمعنى صاحب . قال ابن السراج : « شرح الخامس وهو الوصف بذي ، وذلك نحو : مررت برجلٍ ذي إبل ... ويفسر بأن معناه صاحب ،

---

(١) ابن عصفور : المقرب ١ / ٢١١ وانظر : ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٢٠٣ .
(٢) الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٤٤ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠ وابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٧٩ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٨٢ .
(٤) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٧٨ .

ولايكون إلا مضافاً ، ولايجوز أن تضيفه إلى مضمر ، وإذا وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة ، وإذا وصفت به معرفة اضفت إلى الألف واللام...» [1]

ومنه أولو وأولات ولا يضافان إلا اسم جنس ظاهر معرفة أو نكرة نحو : هؤلاء أولو علم ، وقوله تعالى : (وما يتذكر إلا أولو الألباب) [2] وقوله جل وعزّ : (وإن كن أولاتِ حمل) وقوله تعالى : (وأولات الأحمال) ومنه لدى كما في قول جرير :

ظللنا بمستن الحرور كأننا لدى فرسٍ مستقبل الريح صائم

ونحو قوله تعالى : (لدى الباب) ، (وما كنت لديهم إذ يختصمون)[3].

ب- ما يضاف إلى الجمل :

يرى كثير من النحاة أن الجمل نكرات . قال المبرد : « ... لأن كل جملة فهي نكرة ، ولولا أنها نكرة ماكان للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن مايعرف لايستفاد » [4] .

وبعض النحاة يراها لانكرة ولامعرفة ومن هؤلاء الرضي حيث يقول : « اعلم أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة ؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات ؛ إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية ، والتنكير أن لايشار بها إلى خارج في الوضع ... وإذا لم تكن

---

(١) ابن السراج : الأصول ٢ / ٢٧ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤٩ .
(٢) انظر : أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٢ / ٥١٣ .
(٣) انظر : سيبويه ١ / ٤٢٥ ، وابن هشام : مغني اللبيب ١ / ١٥٦ .
(٤) المبرد : المقتضب ٢ / ٢٦٢ ، وانظر الفارسي : التعليقة ١ / ٢٦٩ والزمخشري: المفصل ص ١١٥ والسهيلي : نتائج الفكر ص ١٧٨ .

الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير ؟» [1] ثم قال محاوراً :
«فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟ قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهب أبوه»[2].
وهو رأى وجيه كما ترى .

ولانكاد نجد عند من قالوا بأن الجملة نكرة مايدل على أن المضاف إلى الجمل إضافة لازمة اكتسب التخصيص من إضافته إلى النكرة .
ومما يضاف إلى الجمل إضافة لازمة الظروف : حيث ، إذا ، لما [3] .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٠٧ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) انظر ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٩٣ ، ١٣٢ ، ٢٨٠ .

الفصل الثاني
الاستبدال

يتخذ نحاة العربية – وبخاصة المتقدمون منهم – من وضع عنصر لغوي موضع آخر في سياق محدَّد وسيلة منهجية [1] للوصول إلى حكم بتعريفها أو تنكيرها ، وإن خالف ذلك أحيانا أصل الوضع فيها . وهم بهذا يتركون الباب مفتوحاً أمام مقتضيات الاستعمال التي تخرج عن أصل القاعدة متخذين من صحة الاستبدال دليلا على صحة الاستعمال، وذلك على النحو الآتي :

١– يرى سيبويه أن العلم – وهو معرفة بأصل الوضع عنده – يجوز تنكيره إذا جاز أن يحلَّ محل نكرة في سياق معين . يقول : « ..وعلى هذا الحد تقول : هذا زيد منطلق كأنك قلت : هذا رجل منطلق ، فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي إنما وضع للمعرفة ولها جيء به»[2]. وقال في موضع آخر : « .. وعلى هذا الحدِّ تقول : هذا زيد منطلق، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » [3].

---

(١) راجع بحثاً لي بعنوان : النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه . فى : د. محمود فهمي حجازي (المحرر) : ڤولڤديترش فيشر . دراسات عربية وسامية مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية (مركز اللغة العربية كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ١١٥ – ١٤٠.)

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٩٧ .

(٣) السابق ٢ / ١٠٣

٢- ينقل سيبويه عن يونس والخليل أن إضافة اسم الفاعل إلى معرفة تكسبه التعريف إذا جاز أن يقع موقع اسم آخر أكسبته التعريف إضافته إلى معرفة . يقول سيبويه : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب ، يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك . وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك ، إذا أردت مررت بزيد المعروف بشبهك فجعل مثلك معرفة ، ويدلك على ذلك قوله : هذا مثلك قائماً ؛ كأنه قال : هذا أخوك قائماً » [1].

ومن النحاة من ذكر أن اسم الفاعل يكون نكرة إذا وقع موقع جملة تكون صفة للنكرة . قال ابن السراج : وتقول : مررت برجل قائم أبوه فترفع الأب وتجري قائماً على رجل ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه » [2] .

وقد سلم النحاة بصحة استبدال الجملة بالمفرد فجعلوها صفة لنكرة إن صح استبدالها بمفرد صفة لنكرة . قال سيبويه : « تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب » [3] وقال المبرد : « وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة ؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل ، فهو نكرة مثله . ألا ترى أنك تقول : مررت برجل يضرب زيداً كما تقول : مررت برجل

(١) السابق نفسه ١ / ٤٢٨ .
(٢) ابن السراج : الأصول ١ / ١٢٨ ، وانظر سيبويه : الكتاب ١ / ١٣٠ .
(٣) سيبويه : الكتاب ١ / ١٦ .

ضاربٍ زيداً ، وتقول : مررت بعبد الله يبني داره فيصير يبني في موضع نصب ، لأنه حال ، كما تقول : مررت بعبد الله بانيا داره » (١)

وظاهر أن الاستبدال عندهم لايقتصر على استبدال اسم باسم ، بل يتعداه إلى اسم بجملة أو جملة باسم .

على أن الرضى رفض – على أساسٍ منطقى – كما أشرنا إلى ذلك من قبل – القول بأن الجملة نكرة أو معرفة ؛ لأن التنكير أو التعريف من عوارض الذات ، لكنه اضطر إلى قبول ذلك على أساسٍ استبدالى : قال : اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفةٍ ؛ لأن التنكير والتعريف من عوارض الذات ... وإذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير ، فإن قيل : فإن لم تكن الجملة معرفة ولانكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟ قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في : قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهب أبوه » (٢) .

٣– يتخذ بعض النحاة من الاستبدال معياراً للحكم بأن الاسم المعرفة نقل من تعريف العلمية إلى تعريف الإضافة ، إذا وقع موقع معرف بالإضافة في سياق صحيح . جاء في كتاب سيبويه : « وأما زيد ابن زيدك فقال الخليل : هذا زيدُ ابن زيدك وهو القياس ، وهو بمنزلة هذا زيد ابن أخيك ؛ لأن زيداً إنما صار معرفة بالضمير الذي فيه ، كما صار الأخ معرفة به » (٣).

---

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ١٢٣ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٠٧ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٣ / ٥٠٧ .

٤- يرى النحاة أن ثمة مواقع في الجملة لا يتعاقب عليها إلا النكرات كمواقع الحال ، والتمييز ، واسم لا النافية للجنس ، والمجرور بمن الاستغراقية ... الخ فإذا ورد الاستعمال بمعارف وقعت في واحد من هذه المواقع فهم على إحدى ثلاث : إما أن يحكموا لها بالتنكير معنى وإن كان لفظها لفظ المعارف بدليل صحة وقوعها موقع اسم نكرة ، وهذا هو الغالب ، وإما أن يقولوا إنها نكرة لفظاً ومعنى ويصرفوا وسيلة تعريفها إلى وجه آخر ، وإما أن يقدروا لهذا الموقع محذوفاً يصح وقوعه هذا الموقع، ثم يزعمون أن هذه المعرفة بدل منه . وهذه نصوصهم دالة على ذلك :

- قال سيبويه : « وأما ربَّ رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة ؛ لأن المعنى إنما هو : وأخ له . فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أو نكرة فإنك قائل إلى معرفة وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها » (١).

- قال أبو على الفارسي : « فإن قلت : فقد قالوا طلبته جهدك وطاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراك ، وهذه معارف وهي أحوال فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالا ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته تجتهد ، وأرسلها تعترك فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك » (٢) .

---

(١) السابق ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، وانظر : المبرد : المقتضب ٣ / ٢٣٧ .
(٢) أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي ١ / ٢٠٠ وانظر : الزمخشري المفصل ص ٦٣ وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٦٣ .

- قال ابن هشام : « ... الثانية (من المسألتين اللتين لايتعرف فيهما المضاف إذا أضيف إلى معرفة ، ولا يتخصص إذا أضيف إلى نكرة): أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة ، كأن يقع حالاً أو تمييزا أو اسماً للاِ النافية للجنس ، فالحال كقولهم جاء زيد وحده ، والتمييز كقولهم كم ناقةً وفصيلها ، فكم مبتدأ وهي استفهامية ، وناقة منصوب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف ، والمعطوف على التمييز تمييز . واسم لا كقولك : لا أبا لزيد ، لا غلامي لعمر ؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة . فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهي في المعنى بمنزلة قولك : جاء زيد منفرداً ، وكم ناقة وفصيلاً لها ، ولا أباً لك »[1].

- جاء في شرح ابن عقيل : « ... ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والأصل : وطبت نفساً فزاد الألف واللام . وهذا بناء على أن التمييز لايكون إلا نكرة وهو مذهب البصريين ... » [2] .

فإن لم يرد الاستعمال به منعه النحاة . يقول المبرد : « ... ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من رجل ، ولا تقول : ما جاءني من زيد ؛ لأن رجلاً في موضع الجميع ، ولايقع المعروف هذا الموقع ؛ لأنه شيء قد

---

(١) ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٩٧ ، وانظر سيبويه الكتاب ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
(٢) ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٩٧ ، وانظر سيبويه : الكتاب ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

عرفته بعينه » [1] . وقال في موضع آخر : « فإذا قلت : ما جاءني من رجل لم يقع ذلك إلا للجنس كله . ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا لم يجز ، لو قلت : ما جاءني من عبد الله كان محالا ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس » [2].

بل إنهم منعوا أن يحل الاسم الموصول وصلته - وهو معرفة عندهم - محل المعرف بأل الجنسية وهو في حكم النكرة عندهم معنى. فمن الصحيح عندهم أن تقول : نعم الرجل أنت ، ولايصح أن تقول : *نعم الذي في الدار أنت . قال المبرد : « ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ؛ لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه ، فقد خرج من موضع الاسم الذي يكون للجنس » [3].

٥- يستخدم النحاة الاستبدال أحياناً لحل مشكلة التعارض بين القاعدة والاستعمال ، فالقاعدة عندهم أن المعرفة مثلا توصف بالمعرفة ، والنكرة توصف بالنكرة ، ولكن الاستعمال ورد بنحو قولك : ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا ، عندئذ رأى النحاة أن الذي سوّغ وصف المعرفة بالنكرة هنا هو أن الموصوف المعرفة في معنى النكرة ، بدليل أنه يمكن استبدال النكرة بالمعرفة فتقول : ما يصلح برجل خير منك أن يفعل هذا . قال ابن أبي الربيع : « تقول : ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا ، وخير نكرة ، والرجل معرفة وقد تقدم أن النكرة لاتنعت إلا بالنكرة ، والمعرفة بالمعرفة . قلت : لما لم يمكن تعريف خير ، وكان

---

(١) المبرد : المقتضب ٤ / ١٣٨ .

(٢) السابق ٤ / ٤٢٠ .

(٣) المبرد : المقتضب ٢ / ١٤١ ، والزجاجي : اللامات ص ٤٠ .

الرجل - وإن كان معرفة - تقع في موضعه النكرة هنا على معنى واحد، فتقول : ما يصلح برجلٍ خير منك ، فجرى خير صفة على ما يصلح أن يقع في الموضع لتوهمه على حسب ما ذكرته . ولهذا في كلام العرب نظائر كثيرة » (١) .

والنحاة بعد على أنّ بعض المواقع في الجملة العربية صالح لأن تقع فيه المعرفة موقع النكرة وقوعاً صحيحا ، كالموقع الذي يلي كل : إذ يصح القول : قام كل رجلٍ أو قام كل الرجال ، والموقع الذي يلي أفعل التفضيل غير المقترن بأل ولا من مثل : زيد أفضل رجل ، زيد أفضل الرجال (٢) . لأن المفرد هنا في معنى الجمع ، والنكرة في معنى المعرفة كما يقولون .

٦- يتخذ النحاة من صحة الاستبدال دليلاً على تعريف عنصر لغوي في سياق وتنكيره في سياق آخر ، إذا تعذر الاعتماد على المعنى في الحكم بتعريفه أو تنكيره ، ومن ذلك أنهم يعدون « من » و « ما » موصولتين معرفتين في سياق يعين على ذلك ، ويعدونهما نكرتين في سياق آخر فهم يعدون « من » و « ما » موصولين إذ أمكن أن يستبدل بهما الذي في سياق لغوي صحيح . يقول ابن يعيش عن « مَنْ » الموصولة : « ... وذلك نحو قولك جاءني من عندك أي الذي عندك » (٣) . ويقول المرادي عن « ما » الموصولة : « وهي التي يصلح في موضعها

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٣٢٦ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٣٦٦ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤٤ .

«الذي» نحو : «ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض» [1] .

والنحاة على أن «من» تكون نكرة إذا وقعت موقع نكرة في سياق واحد . قال سيبويه : وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل . حدثنا يونس عن العرب يجعلونه نكرة » [2] واستشهد ابن يعيش على كونها نكرة موصوفة بقوله تعالى : «كل من عليها فان» [3] . وذكر صاحب شرح التصريح على التوضيح أن من تستخدم بمعنى إنسان ، وما بمعنى شيء في قولك : مررت بمن معجب لك ، ومررت بما معجب لك [4]. ويفهم منه أنه يمكن استبدال إنسان : بـ (من) ، وشيء بـ (ما) فتقول : مررت بإنسان معجب لك ، وبشيء معجب لك .

كذلك رأى النحاة أن المصدر المؤول معرفة لأن من الممكن أن تستبدل به معرفة في السياق نفسه ، على حين قال آخرون : إن ذلك ليس على وجه اللزوم ، بل يصح أن يستبدل به نكرة في بعض السياقات . فمن حكم له بالتعريف فقد نظر إلى سياق يمكن أن يستبدل به فيه معرفة . ومن حكم له بالتنكير فقد نظر إلى سياق يمكن أن تستبدل به نكرة . جاء في حاشية الشيخ يس العليمي : « ... وحاصله أنّ المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في مثل أعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف ؛ لأنه بمنزلة صنعك . وهذا وإن قاله النحاة

---

(١) المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٣٥ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٣١٤ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١١ .
(٤) الأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٢ .

لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني ؛ لأن المصدر لا يجب إضافته ، بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا أو منصوبا نحو : أعجبني ضرب زيد وزيداً بتنوين ضرب ورفع زيد أو نصبه ، فلم لايجوز تقدير هذا المصدر منكرا ... ودعوى الدماميني أن النحاة قالوه غير مسلمة إن أراد كلهم ، فقد صرح بعضهم بأن المسبوك نكرة » [1] .

٧- يستخدم بعض النحاة الاستبدال معياراً للحكم بتعريف أجمع وأجمعين وأخواتهما مع أنها ليست من المعارف التي حددها النحاة . قال ابن يعيش : « وأما أجمع وأجمعون وتوابعهما فقد اختلفت الناس في تعريفها من أي وجه وقع لها التعريف ، فذهب قوم إلى أنها في معنى المضاف إلى المضمر ؛ لأنك إذا قلت رأيت الجيش أجمع كان في تقدير رأيت الجيش جميعه ، وكذلك إذا قلت : رأيت القوم أجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم » [2] .

---

(١) يّس العليمي : حاشية على شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٧ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٤٥

الفصل الثالث
البنية الصرفية

يتخذ علماء العربية من ورود الكلمة على بنية صرفية معينة وسيلة للوصول إلى حكم بتعريفها أو تنكيرها ، بعد أن لحظوا اطراد ذلك في الكلمات التى ترد على صيغ بعينها ، فجعلوا ذلك قانونا عاما ينطبق على كل ما يرد على هذه الصيغ من أسماء ، ويظهر ذلك فيما يأتى :

١- يرى النحاة أنه لايثنى ولايجمع إلا المنكر ، فإذا أريد تثنية معرفة ردت إلى التنكير ، ثم تثنى أو تجمع ، ثم تعرف بعد ذلك بالألف واللام أو بالإضافة . يقول سيبويه : « فإن قلت : هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان ، لم يكن الكلام إلا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو ، وليس واحد منها أولى به من الآخر »(١).

ويرى سيبويه أنك إذا أردتهما معرفة بعد التثنية كان من اللازم أن تعرفهما بوسيلة أخرى غير التي كانا يتعرفان بها قبل التثنية فتدخل عليهما الألف واللام فيصبحان معرفة بالألف واللام لا بالعلمية . كذلك إذا كان الاسم معرفا بالألف واللام وأردت تثنيته أو جمعه جردته من الألف واللام ، ثم تثنيته أو جمعته ، ثم ترد إليه التعريف بإدخال الألف واللام أو الإضافة بعد التثنية أو الجمع . يقول : « ... والدليل على ذلك أن مافيه الألف واللام لايجوز تثنيته لأنه معرفة معين مقصود إليه ، فإذا

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٣ .

ثنيناه زال التعيين ، وصار من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه . الا ترى أنه لو قيل : ثن زيداً وبقّ فيه التعريف لقلت الزيدان ، وذلك أنك قصدت إلى زيد الذي هو معرفة بالتسمية ، فلما ثنيته قلت زيدان ، فزالت التسمية والتلقيب الذي كان من أجله معرفة ؛ لأنهما لم يسميا معرفة في موضع تلقيبهما وتسميتهما بالزيدين مثنى ، ثم أدخلت الألف واللام عليهما فتعرفنا بها لا بالتسمية والتلقيب » (١) . ويقول المبرد : «وتثنية الأعلام وجمعها يردها إلى النكرة فتعرف بالألف واللام ، فتصير بمنزلة رجل والرجل نحو : رأيت زيدين ، ورأيت الزيدين إلا إذا كان مضافا إلى معرفة فإن تعريفه بالإضافة » (٢) .

ولا يقتصر الأمر عند النحاة على العلم ، بل ينطبق الأمر على المعرف بأل أيضا ، فإذا أريد تثنية الرجل او جمعه فلابدٌ من تجريده من الألف واللام أولاً حتى تجوز تثنيته أو جمعه ، ثم ترد إليه إذا أريد إبقاء التعريف له . يقول ابن يعيش : « الا ترى انك لو رمت تثنية الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لرمت محالاً ؛ لأن الرجل معين مقصود إليه ، فإذا ثنيناه زال التعيين ، وصار من أمة كل واحد منها له مثل اسمه ، وهذان معنيان متدافعان ، فصح أنك لما أردت تثنيته نزعت عنه الألف واللام حتى صار نكرة » (٣) .

وقد نبه بعض النحاة إلى أن ذلك لاينطبق على ماجاء على صيغة المثنى أو الجمع لكنه ليس بمثنى ولاجمع مثل : اللذان ونحوها . قال ابن

---

(١) السابق ١ / ٢٢٧ .

(٢) المبرد : المقتضب ٢ / ٣٠٩ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ١٤٠ .

أبي الربيع : « فإن قلت : فقد قالوا : اللذان ، قلت : هذا جرى على طريقة التثنية وليس بتثنية » [1] ثم قال : « فإن قلت : فقد جاء « أبانان» اسماً لجبلين مخصوصين ، قلت : أبانان اسم للجبلين وما حولهما فقد صارا كرجل يسمى باسم مثنى . ونظير هذا عرفات ، فإنه اسم لذلك الموضع وسمى بجمع مؤنث ... » [2]

٢-يرى النحاة أن الأسماء أو الظروف التي تأتي على صيغة معدولة عن أخرى لفظاً لا معنى معارف . والعدل عندهم تحويل صيغة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي [3] .فمن الأسماء المعدولة عندهم كل ماجاء على صيغة « فَعَالِ » معدولاً [4] ومنها ماجاء على صيغة فُعَل معدولاً عن فاعل دالاً على مذكر . يقول سيبويه : « ولا يجئ عمر » وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة . وقد حصر ابن هشام العدل الواقع في المعارف من الأسماء في هاتين الصيغتين فقال : « ... فالواقع في المعارف (يعني العدل) يأتي على وزنين : أحدهما فُعَل وذلك في المذكر ، وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمح، والثاني : فعَالِ وذلك في المؤنث ، وعدله عن فاعلة نحو : حذام وقطام ورقاش » [5] .

ومن الظروف ما عدل به عندهم عما فيه الألف واللام نحو : أمس

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٢٤٦ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) انظر : ابن هشام : قطر الندى ص ٤٤٧ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٦٢ .

(٤) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٣٢ .

(٥) ابن هشام : قطر الندى ص ٤٤٧ .

عند بعض النحاة إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك [1]، ومثله سحر إذا أردت به سحر يوم بعينه [2] . وذهب قوم من النحاة إلى أن أجمع وأجمعين معدولان عن الألف واللام والمراد الأجمع والأجمعون ، وكذلك جمع لاتنصرف للتعريف والعدل [3] . ومن المعدول أيضاً غدوة وبكرة فقد عدل غدوة عن الغداة ، وأجريت بكرة مجراها . قال أبو علي : «وكان الحكم في غدوة وبكرة أن يصيرا معرفتين بالألف واللام ؛ إلا أن غدوة غير لفظها وعدل عن الغداة فتعرفت بهذه الصفة فلم تنصرف ، وأجريت بكرة مجراها لما كانت بمعناها » [4] .

ولما كان العدل عن الألف واللام عندهم دليلاً على التعريف فقد رفض أبو علي الفارسي فيما نقله عنه الرضي أن يكون أخر معدولاً عن ذي الألف واللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذي الألف واللام ، وكان لايقع صفة للنكرات في قوله تعالى : « من أيام أخر » [5] وقد أجابوا عن اعتراضه بأن أخر معدول عن ذي الألف واللام لفظاً ومعنى ، أي : عدل به إلى التنكير [6] .

٣- صيغة فُعْلى مؤنث أفعل لاتستخدم إلا معرفة بأل أو بالأضافة قال ابن هشام : « والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى ، والكُبَر

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٤٦ والرضي : شرح الكافية ١ / ٤٢ .
(٢) أبو علي الفارسي : التعليقة ٣ / ١٠٧ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٤٦ .
(٤) أبو علي الفارسي : التعليقة ٣ / ١٠٧ .
(٥) الرضي : شرح الكافية ١ / ٤٢ .
(٦) السابق نفسه .

والصُّغَرَ ، قال الله تعالى : (إنها لإحدى الكُبَر) . ولايجوز أن تقول : صغرى ولا كبرى ، ولا كبر ولا صغر . ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحنوا أبا نواس في قوله :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

حصباء در على أرض من الذهبِ » [١]

والنحاة على أن صيغة « أفعل » الدالة على التفضيل تلزم التنكير إذا صحبتها « من » ، وتلزم التعريف بالألف واللام أو بالإضافة إذا فارقتها « من » . قال الزمخشري : « وتعتوره (يقصد أفعل التفضيل) حالتان متضادتان : لزوم التنكير عند مصاحبة « من » ، ولزوم التعريف عند مفارقتها فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، ولا زيد أفضل وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ... بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة كقولك الأفضل ، والفضلى ، وأفضل الرجال ، وفضلى النساء » [٢] .

٤- ذكر النحاة أن أولى في قوله : (أولى لك فأولى) علم على الوعيد بعد أن استبعدوا أن يكون وروده على صيغة « أفعل » يجعله أفعل تفضيل ، أو أفعل فعلاء ، بدليل لحاق تاء التأنيث به فيما حكاه أبو زيد من قولهم أولاة الآن إذا وعدوا » [٣] .

٥- يتخذ النحاة من منع فلانة مؤنث فلان عن الصرف دليلاً على تعريف فلان كناية عن المذكر العاقل . قال السيوطي : « كنت العرب عن

---

(١) ابن هشام : قطر الندى ص ٤٤٩ .

(٢) الزمخشري : المفصل ص ٢٣٣ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٣٣ .

علم المذكر العاقل نحو زيد بـ (فلان) ... والدليل على أنه علم منع مؤنثه من الصرف في قوله : فلانة أضحت خلة لفلان [1] .

٦- نص النحاة على أن ثمة كلمات ذات صيغ ثابتة بعضها ملازم للتنكير وبعضها ملازم للتعريف . فمما ذكروا أنه ملازم للتنكير : طراً، وقاطبةً [2] . ومنها أين ، قال أبو علي : « وأين نكرة لا يجوز تعريفه»[3].

ومما ذكروا أنه ملازم للتعريف جمعاء وسائر أمثلة التوكيد مثل أجمعون وأجمع ، وقال بعضهم هي صيغ مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف ، وبها تكون المعارف ثمانية » [4] .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٧٤ .

(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٧٥ .

(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ٣ / ١١٢ .

(٤) ابن أبي الربيع : البسيط ١ / ٣٦٨ ، والسيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٩ .

الفصل الرابع
الظواهر النحوية

يتخذ النحاة من بعض الظواهر النحوية كالمطابقة ، والإضافة والموقع الذي تتعاقب عليه المعارف أو النكرات ، والإحالة إلى عنصر نحوي سابق ، والتقديم والتأخير ، والعلامة الإعرابية ، والجواب عن بعض كلمات الاستفهام معياراً للحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير. وهم في ذلك لا يحفلون بما يرد من الكلمات على هيئة المعارف أو النكرات إذا خالف القاعدة النحوية ، فإذا التفتوا إليه فإنما يلتفتون لتأويله ، واتخاذ المعيار النحوي دليلاً على صحة التأويل ، ويعدون تعريفه لفظيا إن استخدم استخدام المعارف مع دلالته على الشيوع ، وتنكيره معنويا إن استخدم استخدام النكرات مع وروده على هيئة المعارف . ولعل ذلك يظهر واضحا فيما يأتي :

أولاً : المطابقة :

أ- القاعدة عند جمهور النحاة أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً يقول سيبويه : « واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لاتوصف إلا بنكرة » [١] . وقال في موضع آخر : « وألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة » [٢] . وقد علل ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ؛ لأن

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٦ .

(٢) السابق ٢ / ١٧ ، ٢ / ١٢١ ، وانظر ابن السراج : الأصول ٢ / ٢٣ والفارسي : التعليقة ١ / ٢٥٦ ، ٣ / ٩١ .

النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجز أن يكون الواحد جمعا لم يجز أن توصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة » [1] .

فإذا ورد الاستعمال بما يخالف ذلك رده النحاة إلى القاعدة ، أو تأولوه ليحتفظوا للقاعدة باطرادها ، فقد استقبح بعض متقدمي النحاة مثلاً أن توصف النكرة بالمعرفة في نحو : هذه مائة ضرب الأمير ، فرفعوا « ضرب » على الابتداء » [2] . من ثم عدّ النحاة أنواعاً من المعارف نكرات ؛ لأنها وقعت صفات للنكرات . ومما أوردوه من ذلك ما يأتي :

١- مضافات إلى معارف : ومنها :

أ- *اسم الفاعل* في نحو قوله تعالى : « هديا بالغ الكعبة »، وقوله جل وعزّ : « هذا عارض ممطرنا »، وقول النابغة :

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت   إلى حمام شراع وارد الثمد

وقول جرير :

ظللنا بمستن الحرور كأننا   لدى فرس مستقبل الريح صائم [3]

ب- *الصفة المشبهة* في نحو قول امرئ القيس :

بمنجرد قيد الأوابد لاحه   طرد الهوادي كل شاو مغرّب

وقولهم : مررت بناقة غبر الهواجر [4] . قال ابن السراج : وقولك :

---

(١) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٤٥ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٢٠ - ١٢١ .
(٣) انظر سيبويه : الكتاب ١ / ١٦٥ ، ١ / ١٦٨ ، ١ / ٤٢٥ ، وابن السراج الأصول ١ / ١٢٦ ، الفارسي : الإيضاح ١ / ٢٦٩ .
(٤) سيبويه : الكتاب ١ / ١٣٢ .

مررت برجل حسن الوجه يدلك على أن حسن الوجه نكرة ؛ لأنك وصفت به نكرة » [1].

جـ- *اسم المفعول* في نحو قولك : هذا رجل معمور الدار الآن [2] .

د- *اسم التفضيل* عند ابن السراج وأبى علي الفارسي ، وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين . وهم يرون أن إضافته غير محضة لاتكسبه تعريفا ، قالوا : بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ؛ إذ لو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة . أما المخالفون فقد اضطروا إلى تخريج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة [3] .

وقد ذكر السيوطي أن ابن هشام قال في تذكرته : بنى ابن عصفور على أن إضافة أفعل لاتفيد تعريفا أنه لابدّ من حذف في قوله تعالى:{إنّ أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا } والتقدير لهو الذي ببكة ، فالخبر جملة اسمية لامفرد معرفة ، والجمل نكرات [4] .

هـ - *الأسماء المتوغلة في الإبهام* نحو : غير ، ومثل ، وشبه ، وخدن ونحوهما . قال الزمخشري : « وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ، وهي نحو : غير ، ومثل ، وشبه ، ولذلك وصفت

---

(١) ابن السراج : الأصول ١ / ١٣٢ ، وانظر ابن أبي الربيع البسيط ٢ / ١٠٤٤ .
(٢) انظر : ابن هشام : قطر الندى ص ٢٥٧ .
(٣) الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٧ .
(٤) السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٧٨ ، ١ / ٢٦٣ ، وانظر : سيبويه : الكتاب ١ / ٢٠٤ .

بها النكرات ، فقيل : مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ...»[1] . وقال ابن يعيش : « ويدلك على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول : مررت برجل غيرك » [2] وقال ابن هشام : « ... والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك ، وبرجل مثلك ، وبرجل شبهك ، وبرجل خدنك . قال الله تعالى : « ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل » [3] .

وقد ذكر سيبويه أن حسبك ونحوها نكرة لأنك تصف بها النكرة ، قال : « ويدلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا حسبك من رجل ، فهو بمنزلة مثلك ، وضاربك ، إذا أردت النكرة » [4].

ب- النحاة على أن التوكيد يتبع المؤكد في التعريف والتنكير ، ولهذا رأى النحاة أن ألفاظ التوكيد معارف لايجوز أن تتبع النكرات . يقول ابن السراج : « فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم ؛ لأن هذه معارف » [5] . ويقول ابن هشام : « وكذلك لايجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع النكرة ، لا يقال : جاء رجل نفسه ؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات » [6].

ويقول الرضي : « واعلم أن « كلا » و « كلتا» لا تضافان إلا إلى

---

(١) الزمخشري : المفصل ص ٨٦ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٢٦ .
(٣) ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٩٧ .
(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ١١٠ .
(٥) ابن السراج : الأصول ٢ / ٢٣ .
(٦) ابن هشام : قطر الندى ص ٤١٨ .

المعارف ؛ لأن وضعهما للتأكيد ، ولا يؤكد التوكيد المعنوي إلا المعارف[1].

وقد ذكر السيوطي أن ألفاظ التوكيد معارف باتفاق ، وقال : ولهذا جرت على المعرفة [2].

جـ- كذلك نص النحاة على أن عطف البيان يلزم فيه موافقة المتبوع في تعريفه وتنكيره [3] .

٢- **المعرف بأل الجنسية** : قال ابن يعيش : « فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات ، ولذلك نعتت بالنكرة كقولك : إني لأمر بالرجل غيرك فينفعني ، وبالرجل مثلك فيعطيني ؛ لأنك لاتقصد رجلاً بعينه . ومن ذلك قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) جعل غيراً نعتاً للذين ، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيء بعينه » [4] .

ولعلّ من اللافت للنظر في نص ابن يعيش القول بأن الموصول - مع أنه يتعرف بصلته عنده وعند أغلب النحاة - قد أصبح في هذا الاستعمال القرآني نكرة بدليل أنها نعتت بنكرة ، وتلك ملاحظة أكدها أبو حيان من بعد ، فقد ذكر مواضع عديدة من القرآن الكريم استعمل فيها الموصول استعمال النكرات أو استعمال المعرف بأل الجنسية [5] .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٢ .
(٢) السيوطي : همع الهوامع ٢ / ١٢٤ .
(٣) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٠
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ .
(٥) أبو حيان : البحر المحيط ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٥ / ٦٩ .

٣- العلم : النحاة على أن الأعلام تتنكر إذا وصفت بنكرات . قال سيبويه : « فإن قلت : هذان زيدان منطلقان لم يكن الكلام إلا نكرة ... وعلى هذا الحدّ تقول : هذا زيد منطلق ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين ، أى : هذا واحد من الزيدين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » (١).

كذلك يتخذ النحاة من وصف بعض المبهمات مثل « من » و « ما » بالنكرة دليلاً على تنكيرها . يقول أبو علي الفارسي في تعليقه على ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

* كمن بواديه بعد المحل ممطور *

(كمن بواديه) على تقدير : كرجل بواديه ، فقولك بواديه صفة لمن وليس بصلة . والدليل على أن منْ في هذا البيت نكرة وصفه إياه بممطور وهو نكرة » (٢) .

٤- « مَنْ » و « ما » : يرى النحاة أن « من » في قولك مررت بمن معجب لك و « ما » في قولك : مررت بما معجب لك نكرتان ؛ لأنهما وصفا بنكرة (٣) .

٥- اسم لا النافية للجنس : وهم يرون أن اسم لا النافية للجنس في نحو : قضية ولا أبا حسن لها نكرة بدليل أنه يوصف بالنكرة فيقال: ولا أبا حسنٍ حلالاً لها (٤) .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٢ ، ١ / ٤٢٣ .
(٢) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٢٦٨ .
(٣) انظر المبرد : المقتضب ٢ / ١٧٢ ، الأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٢ .
(٤) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢ / ٦ .

٦- ما أضيف إلى نكرة : يرى النحاة أن ما أضيف إلى نكرة نكرة بدليل انه يوصف بالنكرة . يقول سيبويه : هذا باب ما لايكون الاسم فيه إلا نكرة وذلك قولك : هذا أول فارس مقبل ، وهذا كل متاع عندك موضوع وهذا خير منك مقبل . ومما يدلك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهن النكرة » [1] . ثم قال : « ... ويستدل علي أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف مابعدهن بما توصف به النكرة، ولا تصفه بما توصف به المعرفة ، وذلك قولك : هذا أول فارسٍ شجاع مقبل » [2] .

وإذا كانوا يحكمون بالتنكير لما وصف بنكرة ، فهم أيضاً يجعلون وقوع بعض العناصر اللغوية صفات للنكرة دليلاً على تنكيرها . فهم يرون الجمل نكرات لأنها تقع صفات للنكرات . يقول ابن السراج : « ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل : لأن الجمل نكرات ، والمعرفة لاتوصف إلا بمعرفة» [3]. وقال ابن يعيش : « ... وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافاً على النكرات نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفة النكرة نكرة » [4] .

ومما يجعلون وقوعه صفة للنكرة دليلاً على أنه نكرة : « ذو » التي بمعنى صاحب في نحو قولك : مررت برجل ذي مال : لأنها نعت لنكرة [5] .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ١١٠ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) ابن السراج : الأصول ٢ / ٣١ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤١ ، وانظر : ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٣ / ١٩٤ .
(٥) الأزهري : شرح التصريح ١ / ٩٧ .

ومنه أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ونحوها . قال سيبويه : «وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة أخر ، قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة » (١) . وقال ابن يعيش : « وأما المعدول في حال التنكير فنحو : أحاد وثلاث ورباع وما جرى منها نكرات بدليل قوله تعالى : (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة » (٢) .

ومنه الظروف : لأنها تقع صفات للنكرات (٣) . ومنه أُخَر عند أبي علي الفارسي . قال الرضي : « منع أبو علي من كون أخر معدولاً عن اللام بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمسِ وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لايقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى : « من أيام أخر »(٤).

وكما يتخذ النحاة وصف الاسم بنكرة أو كونه صفة لنكرة دليلاً على تنكيره يتخذون أيضاً من وصف الاسم بمعرفة دليلا على تعريفه ، ومن ذلك « أمس » ، فقد ذكر الأشموني أنه معرفة بغير أداة ظاهرة . وأوضح ذلك الصبان بقوله : « قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم : أمس الدابر لايعود » (٥) .

ومنه المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر ، وابن برهان ، وابن الطراوة ، بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله :

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٢٥ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٦٢ .
(٣) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٢٥٢ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ٤٢ .
(٥) الصبان : حاشية الصبان ١ / ٦٣ .

إن وجدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدت فيك عذولا .

فوصف « وجدي » وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشديد (١).

ومنه الموصولات بدليل أنها توصف بالمعارف نحو قولك : جاءني الذي عندك العاقل (٢) .

ثانياً : الإضافة المحضة :

النحاة على أن المعارف لاتضاف ، بل تضاف النكرات ، ومالا يمكن تنكيره كالضمائر وأسماء الإشارة لاتصح إضافته ، فإذا أضيفت النكرة إلى معرفة تعرفت ، إلا ما استثني من ذلك ، وإذا أضيفت إلى نكرة تخصصت (٣).

والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه معرفة ، وذلك في كل مما يأتي :

١- اسم الجنس : قال سيبويه : « وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : « هذا أخوك ، ومررت بأبيك ، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها ؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته » (٤) . ويقول ابن يعيش : « ... وإذا أضفته إلى معرفة تعرف ، وذلك

---

(١) انظر : الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٧ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٦ .

(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ ، ٢ / ٢٢٩ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ٩٥ ، والفارسي : الإيضاح العضدي ١ / ٢٦٧ ، والزمخشري : المفصل ص ٨٢ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ٥ .

قولك : غلام زيد ، فغلام نكرة ، ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً، وصار معرفة بالإضافة »[1].

٢- **المصدر** : قال أبو علي : ومن الفرق بين المصدر واسم الفاعل أن المصدر إذا أضيف إلى معرفة كان معرفة أبداً [2] .

٣- **اسم الفاعل** : إذا أريد به المضي . يقول ابن السراج : « وتقول : هذا زيد ضارب أخيك إذا أردت المضي ؛ لأنك وصفت معرفة بمعرفة »[3].

٤- **أفعل التفضيل** : ذكر الأزهري أن إضافته عند الأكثرين محضة[4]. وسيبويه لايمنع ذلك ، يقول : وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس ؛ لأن الأول قد يصير به معرفة » [5] . وقال ابن يعيش : « ... وقال الكوفيون : إذا أضيف على معنى من فهو نكرة ، وهو رأى أبي علي ، وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة . وقال البصريون هو معرفة بالإضافة على كل حال ؛ إلا أن يضاف إلى نكرة»[6] .

٥- **العلم** : النحاة على أن العلم تجوز إضافته إلى معرفة ، وعندئذٍ هل هو باقٍ على تعريف العلمية ، أو أن تعريف العلمية نزع منه واكتسب التعريف من الإضافة ؟ قولان . قال السيرافي : « ... لم

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١١٨ .

(٢) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ١٣٩ ، وانظر : ابن هشام : قطر الندى ص ٣٥٦ .

(٣) ابن السراج : الأصول ١ / ١٢٩ .

(٤) الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٧ .

(٥) سيبويه : الكتاب ١ / ٢٠٤ .

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٦ .

يختلفوا أن الاسم العلم يجوز إضافته ، ومتى أضيف تعرف بالإضافة ، وغير جائز أن يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكر ، كقولك : قام زيدكم وقعد زيدكم وأشباه ذلك » (١) .

وقال الرضي : وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء ، وذلك إذا أضيف العلم إلى ماهو متصف به معنى نحو : زيد الصدق ، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد (٢) .

٦- **العدد** : يتعرف العدد المضاف بإدخال الألف واللام على المضاف إليه . قال ابن السراج : « والبصريون يقولون : خمسة الدراهم ، ومائة الدرهم فيدخلون الألف واللام في الثاني ، ويكون الأول به معرفة على سبيل الإضافة » (٣) .

٧- **الظرف** : نقل سيبويه عن الخليل أن من الظروف ما يتعرف بإضافته إلى معرفة ، قال : (... وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر . وزعم الخليل أنهن نكرات كقول أبي النجم :

* يأتي لها من أيمنٍ وأشمل *

وزعم الخليل أنهن نكرات إذا لم يضفن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نكرة » (٤) .

---

(١) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥٥ ، وانظر : ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ٨٨٤ ، وابن هشام : قطر الندى ص ٧٢ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٤ .
(٣) ابن السراج : الأصول ٢ / ١٤ ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٣٢ ، وابن عصفور : المقرب ١ / ٣١١ ، والصبان : حاشية الصبان ١ / ١٨٧ .
(٤) سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٩٠ .

فإذا قطعت بعض هذه الظروف عن الإضافة فإن كانت إضافتها قبل القطع إلى معرفة بقيت معرفة ، وإن كانت إلى نكرة بقيت نكرة . يقول السيرافي : « ... وأما قبلُ وبعد فإن أصلهما في الكلام أن يكونا مضافين ... فإن قال قائل : فما وجه كونهما منكورين في حال ومعروفين في حال إذا كانا مفردين ؟ قيل له : أما كونهما معروفين فأن يكون المضاف إليه المحذوف منهما معرفة فيتعرفان به ، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب به فقد فهم بهما مفردين ما كان يفهمه بهما مضافين ، فهما على حدهما في التعريف ، ومن ذلك قوله عزَّ وجل : (لله الأمر من قبل ومن بعد) ، أراد من قبل الأشياء ومن بعدها ، فحذف الأشياء وفهم المعنى . وإن كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور وحذف المضاف إليه فبقيا على التنكير » [1] .

وكذلك الحال في « عل » وما كان في معناه فإن كان في تقدير مضاف إلى معرفة بني على الضم ، وإن كان في تقدير مضاف إلى نكرة كان معربا [2] .

ومن الأسماء أيضاً ما يتعرف بإضافته إلى معرفة فإذا قطع عن الإضافة إلى معرفة كان معرفة مثل كل ، وبعض ، وأيّ . قال ابن يعيش: « وأما كل وبعض فمحذوف منهما المضاف إليه وهو مراد ، يدل على ذلك أنهما معرفتان ، ولولا إرادة المضاف إليه فيهما لكانا نكرتين ... والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك : مررت بكل قائماً وببعض جالساً ، والحال إنما تكون من المعرفة ، ولا تكون الحال

(١) السيرافي ١ / ١٣٠ – ١٣١ .
(٢) السابق ١ / ١٤٩ – ١٥٠ ، وانظر ابن عصفور : المقرب ١ / ٢١٤ .

من النكرة إلا على ضعف وضرورة » [1] . وقال الأزهري : « ... ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد وهو نوعان : الأول : مايجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ فينون وهو المشار إليه في النظم بقوله : « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفردا » نحو كل إذا لم يقع نعتا ولا توكيداً ، وبعض ، وأيّ . قال الله تعالى : « وكل في فلك يسبحون»، « فضلنا بعضهم على بعض »، وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم : مررت بكل قائماً وببعض جالساً ... » [2] .

ثالثاً : الموقع :

يقرر النحاة أن بعض المواقع النحوية في الجملة لايشغلها من العناصر اللغوية إلا ما كان نكرة ، أو معرفة ، فإذا ورد الاستعمال بوقوع المعرفة في موقع مقرر للنكرات ، أو بوقوع النكرة في موقع مقرر للمعارف تأولوه بوجوه من التأويل تحتفظ للموقع بما قرروه له .

ومما قرروه من المواقع المخصصة للنكرات ما يأتي :

١- **الحال** : قال سيبويه : « وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لايكون حالا » [3] . وقال : « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف . لو قلت : ضربته القائم تريد قائماً كان قبيحا . ولو قلت : ضربتهم قائميهم تريد قائمين كان

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٣٠ .
(٢) الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٣٤ - ٣٥ .
(٣) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٦١ .

قبيحا»[1]. وقال ابن السراج : « ولا تكون الحال إلا نكرة » [2]. وقال الرضي: « ... وكيف يكون (يقصد مثنى ونحوه) معرفة وهو يقع حالا نحو : جاءني القوم مثنى » [3]. وقال ابن هشام : « شرط الحال أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وأرسلها العراك ، وقراءة بعضهم (ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل) بفتح الياء وضم الراء . وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام . وكقولهم : اجتهد وحدك . وهذا مؤول بما لا إضافة فيه ، والتقدير : اجتهد منفردا » [4] .

٢- التمييز : قال المبرد : « ولا يكون التمييز بالمعرفة » [5] . وقال ابن السراج : واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لاتكون إلا نكرات تدل على الأجناس » [6] . وقال ابن هشام : « وأصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهي أصل ، فلو عرف وقع التعريف ضائعا » [7] . وقال أبو حيان : « واختلف النحويون في التمييز : أيجوز أن يكون معرفة أو لا ، فذهب البصريون إلى أن التمييز لايكون إلا نكرة ، وذهب الكوفيون

---

(١) السابق ١ / ٣٧٧ .

(٢) ابن السراج : الأصول ١ / ٢١٤ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ١ / ٤٢ .

(٤) ابن هشام : قطر الندى ص ٣٣٠ ، وانظر : الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٧٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ١٢٠ .

(٥) المبرد : المقتضب ٣ / ٥٦ .

(٦) ابن السراج : الأصول ١ / ٢٢٣ .

(٧) ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٢٣ ، وانظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣١٥ .

وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، وورد منه شيء معرفة بأل والإضافة ، وتأوله البصريون على زيادة ال والحكم بانفصال الإضافة...»[1] .

٣- **الخبر عن النكرة** : ذكر ابن أبي الربيع من بين الأدلة العشرة التي يعلم بها أن الأسماء نكرات الإخبار بها عن النكرات ، قال : ولو كانت معارف لم يخبر بها عن النكرات ؛ لأن العرب لا تجيز الإخبار بالمعرفة عن النكرة » [2] . وأقول إلا ما استثني من ذلك نحو : كم ومن الاستفهاميين ، وأفعل التفضيل [3] .

٤- **صلة الموصول** : يقول أبو علي : « وإنما وقع الظرف صفة للنكرة من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة ، وحالاً للمعارف ، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع للنكرات » [4] .

ومما قرروه للمواضع المخصصة للمعارف :

١- **المبتدأ** : النحاة على أن موقع المبتدأ لا تشغله نكره محضة . وقد علل لذلك ابن السراج بقوله : « ... وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به . ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو رجل عالما...»[5]

---

(١) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٤ ، وانظر ابن عقيل ١ / ١٨٢ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٢ / ١٠٤٥ .
(٣) انظر : السيوطي : همع الهوامع ١ / ١٠٠ .
(٤) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٢٥٢ ، وانظر : الرضي : شرح الكافية ٢ / ٣٦.
(٥) ابن السراج : الأصول ١ / ٥٩

فإذا قربت النكرة من المعرفة جاز أن تقع مبتدأ ، فموقع المبتدأ مخصص للمعرفة أو ما قاربها من النكرات . قال المبرد : فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات ... ولو قلت : خير منك جاءني ، أو : صاحب لزيد عندي جاز ، وإن كانا نكرتين ، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف » [1] . وقال ابن يعيش : « فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ » [2]

وقد تتبع بعض النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة فأنهاها بعضهم إلى نيف وأربعين مسوغا [3] . ونقل السيوطي عن بعض شيوخه أن الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لاغير ، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولك : تمرة خير من جرادة [4] .

٢- **فاعل نعم وبئس** : قال ابن جني : « اعلم أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين ، ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم . ولايكون فاعلاهما إلا اسمين معرفين باللام تعريف الجنس . فإن وقعت بعدها النكرة نصبتها على التمييز [5] . وقال ابن عصفور : « وفي نعم أربع لغات ... ولا يكون فاعلها إلا ما عرف بالألف واللام ، أو ما أضيف إلى ذلك نحو قولهم : نعم الرجل زيد ، ونعم غلام القوم عمرو ، أو مضمراً

---

(١) المبرد : المقتضب ٣ / ١٢٧ ، وانظر ابن السراج : الأصول ١ / ٥٩ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٨٥ .
(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٦٨ .
(٤) السابق نفسه .
(٥) ابن جني : اللمع ص ١٤٠ .

على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده نحو قولك : نعم رجلاً زيد »[1].

٣- **الاختصاص** : قال سيبويه : « ... واعلم انه لايجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا افعل كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيداً افعل . ولايجوز لك أن تذكر اسماً معروفا ؛ لأن الأسماء إنما تذكر توكيداً وتوضيحا هنا للمضمر وتذكيرا . وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر . ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت : إنا قوما ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم » [2] . وقال ابن عصفور : « وكذلك المنصوب على الاختصاص وهو على طريقة النداء فلا يجيء أبداً إلا بعد ضمير متكم نحو قولهم : إنا معشر العرب نفعل كذا ، وبك الله نرجو الفضل ، ونحن العرب أقرى الناس للضيف ... وذلك أن الأول قد يتطرق إليه لبس فيزال بذكر اسم معرفة . ولذلك لايؤتى في هذا الباب بذكر الاسم النكرة ؛ لأنه لا يزيل لبسا » [3] .

٤- **الترخيم** : قال أبو علي الفارسي : « ولا يرخم اسم مضاف ولا نكرة » [4] وقال ابن هشام : من أحكام المنادى الترخيم ... وشرطه أن يكون الاسم معرفة » [5] .

٥- **عطف البيان** : وأغلب النحاة يشترط فيه التعريف . يقول ابن الأنباري : « إن قال قائل : ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل : الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين

---

(١) ابن عصفور : المقرب ١ / ٦٦ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٣٦ .
(٣) ابن عصفور : المقرب ١ / ٢٥٣ .
(٤) أبو علي الفارسي : الإيضاح ١ / ٢٣٧ .
(٥) ابن هشام : قطر الندى ص ٢٩٧ .

يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره ؛ لأنه لايكون إلا بعد اسم مشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بولدك زيد قد خصصت ولداً واحداً من أولاده ، فإن لم يكن له إلا ولد واحد كان بدلا»[1]. وقال ابن هشام : « ... النوع الثاني : اشتراطهم التعريف لعطف البيان » [2] . وجاء في شرح ابن عقيل : «ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين . وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين - قيل ومن تنكيرها قوله تعالى : (توقد من شجرة مباركة زيتونة)، وقوله تعالى : (ويسقى من ماءٍ صديد) »[3] .

٦- الندبة : قال سيبويه : « ... ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحا ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان . ولو جاز هذا لجاز : يا رجلاً ظريفا ، فكنت له نادباً ، نكرة . وإنما كرهوا ذلك ؛ لأنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف ... » [4] .

٧- النحاة على أن صاحب الحال معرفة ، وقد علل ذلك ابن يعيش بقوله : « وإنما لزم أن يكون صاحبها (يعني الحال) معرفة لما ذكرنا من أنها خبر ثان . والخبر عن النكرة غير جائز ؛ ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجرى الحال صفة ، ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب ؛ إذ

---

(١) ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢٩٦ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥٧٠ ، وانظر : السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٣ .

(٣) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٠ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٠٤ .

لافرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى » [1] .

وهم يتخذون من مجيء الحال من الاسم دليلاً على تعريفه في سياق معين ، فهم يعدون « مثلك » في نحو قولك : هذا مثلك مقبلاً معرفة لمجيء الحال منه [2] وكذلك يتخذون من مجيء الحال من علم الجنس دليلاً على تعريفه . يقول ابن يعيش : « ... ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك : هذا أسامة مقبلا، ورأيت ثعالة موليا » [3] .

كذلك « كل و « بعض » إذا قطعتا عن الإضافة يعدون كلا منهما معرفة لمجيء الحال من كل منهما نحو قولك : مررت بكل قائماً ، وببعض جالساً ، لأن الحال إنما تكون من المعرفة [4] .

رابعاً : الإحالة :

يرى نحاة العربية أن ضمير الغائب يحكم له بالتعريف أو التنكير على أساس ما يعود إليه ، فإن عاد إلى نكرة كان نكرة تقدم أم تأخر وإن عاد إلى معرفة كان معرفة . قال السيرافي : « وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة . ألا ترى أن قائلاً لو قال : مررت برجل وكلمته لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بموجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال ؟» [5] .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٦٢ .
(٢) سيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٣ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٣٥ ، وانظر ابن عقيل ١ / ١٢٨ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٣٠ .
(٥) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٧ .

وقال الرضي : « ونحو : ربه رجلاً ، وبئس رجلاً ، ونعم رجلا ، ويالها قصة ، وربَّ رجل وأخيه ، فالضمائر كلها نكرة : إذ لم يسبق اختصاص المرجوع إليه بحكم » [1] . وقال ابن يعيش : « وقالوا : والمضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئاً بعينه . وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع إليه » [2] .

وذكر الشلوبين أن سيبويه يعد الضمير العائد إلى نكرة معرفة باقيا على أصله في التعريف ؛ لأن استخدامه هذا الاستخدام أمر طارئ فلا يعتد به . قال : « ذهب بعضهم إلى أن الضمير في ربَّ رجل وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى ربَّ رجل وربَّ أخي رجل. وسيبويه أبقاه على معرفته ؛ لأن أصل وضع ضمير النكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ، ولم يبالِ بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ؛ لأنه أمر طارئ في هذا الموضع » [3] .

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله : « وضمير النكرة – وإن كان معرفة فإنه في باب الأخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة؛ لأن تعريفه لفظي من حيث علم على من يعود . أما أن تعلم من هو في نفسه فلا » [4] .

خامساً : الجواب :

يتخذ بعض النحاة من الجواب عن بعض أسماء الاستفهام دليلاً

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٨٧ .
(٣) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٢١٠ .
(٤) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١١٨ .

على تعريفه أو تنكيره ، فإن كان الجواب نكرة كان نكرة ، وإذا كان معرفة كان معرفة . ومن ذلك أنهم عدوا « كيف » نكرة ، لأن جوابها لايكون إلا نكرة . يقول ابن السراج : « وأما كيف فحق جوابها النكرة وذلك قولك : كيف زيد فيقال : صالح أو فاسد ، ولا يقال الصالح ولا أخوك ؛ لأنها حال ، والحال نكرة » (1) . وذكر السيرافي أن كيف هو الاسم الذي بعده (2) .

ونقل السيوطي عن صاحب البسيط أن من علامات النكرة الجواب في كيف كقولك : كيف زيد ، فيقال : صالح . ثم قوله « فإنما عرف تنكيرها بالجواب » (3) .

ومثل كيف « كم » في أن جوابها لايكون إلا نكرة ، قال ابن السراج: « إذا قال : كم مالك ؟ فالجواب مائة وألف أو نحو ذلك » (4) . وقد ذكر أبو على الفارسي أن سيبويه جعل كم مبتدأ في قولك : كم جريباً أرضك وهي نكرة (5) .

كذلك اتخذ بعض النحاة من الجواب عن مَنْ وما الاستفهاميتين دليلاً على تعريفهما . قال السيوطي : « وعد ابن كيسان من المعارف مَنْ وما الاستفهاميتين ، واستدل بتعريف جوابهما نحو : من عندك فيقال : زيد ، وما دعاك إلى كذا فيقال : لقاؤك . والجواب يطابق السؤال » (6) .

---

(1) ابن السراج : الأصول ٢ / ١٩٧ .
(2) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١ / ١١٥ .
(3) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ .
(4) ابن السراج : الأصول ٢ / ١٩٧ .
(5) أبو علي الفارسي : التعليقة ١ / ٣٠٢ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٤١ .
(6) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٥٥

ولعله قد ظهر مما قدمناه أن المعيار الشكلي بفروعه المتعددة يمثل جانبا أساسيا في تناول النحاة العرب للظاهرة المدروسة ، وأنه أكثر تحديداً وأقوم طريقة ، ولا يثير من المشكلات أو الاعتراضات ما يثيره المعيار الدلالي وكان للمعيار التوزيعى دور بارز في الحكم للكلمة بالتنكير أو التعريف فاق غيره من المعايير على أهميتها ، ولهذا جاء حجم ما كتب فيه أكبر مما كتب في غيره .

خاتمة

بعد هذه الدراسة المفصلة لظاهرة التعريف والتنكير فى العربية بجانبيها الدلالي والشكلي يمكننا أن نجمل ما وصلت إليه الدراسة من نتائج على النحو الآتى :

أولاً : نتائج عامة :

١- للتعريف والتنكير دور أساسي فى النظام النحوي للغة العربية، فتعريف عنصر من عناصر التركيب أو تنكيره قد يؤدي إلى تغيير التركيب أو تعديله نظماً ودلالة ، بل قد يؤدي إلى أن يكون التركيب غير صحيح نحويا ، فضلا عن أن العلم بقواعده لازم لإنشاء جمل صحيحة ، وتحليلها تحليلا لغويا صحيحا .

٢- للتعريف والتنكير فى نظام العربية جانبان : دلالي يتمثل فى المراد بكل منهما وشكلي يتمثل فى الوسائل اللفظية التي تحدد كلا منهما وتعين على إدراكه . وقد عني نحاة العربية بالجانبين ، واستطاع البحث بعد قراءة شاملة للتراث النحوي مشفوعة بقراءات فى نحو بعض اللغات الأخرى أن يصل إلى معيارين أساسيين يحكمان هذه الظاهرة هما المعيار الدلالي والمعيار الشكلي ، ولكل منهما محاور يقوم عليها .

٣- رأى البحث أن المعيار الدلالي يقوم على محاور ثلاثة هى : الشيوع / التعيين ، وعلم المخاطب / المتكلم ، والإشارة إلى خارج ، ولفت إلى أن معيار الشيوع / التعيين كان أقربها إلى اهتمام النحاة ، وأكثرها إثارة للجدل، وخلقا للمشكلات ، وهو الذي فتح الباب واسعاً

لهجوم بعض المحدثين على النحاة فى تناولهم لهذه الظاهرة . أما علم المخاطب / المتكلم فكان أقربها إلى ربط الكلام بالسياق الاجتماعي social context ، لكن النحاة لم يولوه العناية الواجبة ليقوم بدوره فى النظرية النحوية العربية . وكانت الإشارة إلى خارج أقل ذيوعاً ، وأقرب إلى النزعة الفلسفية منها إلى الواقع اللغوي .

٤- ظهر للباحث أن المعيار الشكلي يقوم على محاور أربعة هي : التوزيع ، والاستبدال ، والبنية الصرفية ، والظواهر النحوية ، وأنه بهذه المحاور الأربعة يمثل الجانب الأساسي فى تناول هذه الظاهرة ، بل إنه الذي يحكم صحة الاستعمال حين يتعارض المعياران الدلالي والشكلي ، وهو فضلاً عن ذلك أكثر تحديداً وأقوم سبيلا ، ولايثير من المشكلات والاعتراضات مايثيره المعيار الدلالي ، ومن الممكن الاكتفاء به فى ضبط الاستعمال الصحيح لهذه الظاهرة . وقد كان التوزيع أوسع هذه المحاور تطبيقا ، وأغزرها مادة .

٥- لاتكاد الحدود الفاصلة بين المعيارين الدلالي والنحوي تراعى عند كثير من النحاة ، فالمعياران عندهم يتعايشان فى النظرية العربية جنبا إلى جنب ، وكثيرا ما يتخذ نحاة العربية من أحدهما سنداً للآخر وتقوية له دون أن يلتفتوا إلى ما قد يقوم بينهما أحيانا من تعارض ، فإذا التفتوا حاولوا أن يوفقوا بينهما فيصرفوا أحدهما إلى اللفظ والآخر إلى المعنى ، أو يلجئوا إلى افتراض محذوف أو تضمن أداة . فالمعياران عندهم يتكاملان أحيانا ، ويتداخلان أحيانا ، وقد يتعارضان .

وقد لفت البحث إلى أن من النحاة من يصر على تطبيق المعيارين معاً على الظاهرة كلها ، وفيها ما يتأبى على المعيار الدلالي ، فلا يجد

مخرجاً من ذلك إلا فى القول بالتعريف لفظاً لامعنى ، أو معنى لالفظا . والحق أن من العناصر اللغوية ما ينطبق عليه المعياران معاً ، ومنها ما لا ينطبق عليه إلا المعيار الشكلي ، ولا تكاد تجد شيئاً ينطبق عليه المعيار الدلالي دون أن تجد له وسائل شكلية تحدد تعريفه أو تنكيره . وفى هذا دليل لاشك فيه على أن فى النحو العربي اتجاها شكليا قويا فى معالجة الظواهر اللغوية ينتظر من يستخلص أسسه المنهجية ، ويتتبع تطبيقاته العملية .

ثانياً : نتائج خاصة :

أ- تتبع البحث تطبيقات النحاة للمعيار الدلالي فانتهى إلى ما يأتي :

١- أ- معيار الشيوع / التعيين أوسع المعايير الدلالية تطبيقاً ، لكنه ليس مطرداً ، ولا يمكن الاعتماد عليه وحده فى تعريف العناصر اللغوية أو تنكيرها ، إذ لاينطبق على عديد منها ، فهو لاينطبق على ما يأتى :

● علم الجنس ؛ إذ هو عندهم معرفة مع أنه شائع فى أمته .

● المبهمات - والإبهام عندهم ضرب من التنكير - وهذه المبهمات هي :

- اسم الإشارة ، وهو برغم إبهامه معرفة عندهم ، وقد قالوا فى تعليل معرفته : لأنه يشير إلى شيء بذاته . وظاهر أن إشارته إلى شيء بذاته لاتجعله معرفة فى ذاته ، بل وسيلة تعريف لغيره .

- الموصولات وهي عندهم معارف مع مافيها من إبهام . وقد جعلوا الموصولات معارف بالصلة لابدلالتها فى ذاتها على محدد ، والصلة جملة والجمل نكرات عندهم ، فكيف تكسب النكرة غيرها التعريف ؟ ثم إنهم قالوا إن الموصول وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فكيف يكون الوصلة معرفة

- الضمائر عندهم من المبهمات ، وهي معارف بقرينة الحضور للمتكلم والمخاطب لابدلالتها على التعيين بصيغتها ، وبعلم المخاطب فى ضمير الغائب

- ما الاسمية باستعمالاتها المختلفة ، وتعريفها أو تنكيرها لايرتبط بدلالة لها على التعيين أو الشيوع .

● الجمل ؛ وقد جعلوها نكرات ، ولا دلالة فيها على شيوع أو تعيين لأنهما من عوارض الذات ، والذوات مفردات لاجمل .

● جعلوا تعريف كل لما فيها من معنى العموم ، ورفضوا أن يكون العموم سبباً فى تعريف بعض الأسماء مثل « أحد » فى قولك : ماجاء من أحد .

● جعلوا **غدوة** **وبكرة** من المعارف ، وعللوا ذلك بأن كلا منهما علم على الحين علمية جنس ، لكنهم جعلوا **ضحوة** **وعشية** مثلاً نكرة ، وكذلك جعلوا **أمس** معرفة ، **وغداً** نكرة ، ودلالة كل منها على زمان بعينه واحدة .

ب- عرض البحث لثلاث مسائل تتصل بمعيار الشيوع/التعيين:

إحداها : **النكرة أصل المعرفة** . وقد أوضح البحث أنهم نظروا فى

ذلك إلى حال الوجود ؛ لأن الأشياء تكون مجهولة ثم تعرف ، لكن ذلك لاينطبق على استعمالات اللغة ، فمنها ما لازم التعريف ، ومنها ما التعريف فيه قبل التنكير .

الثانية : التدرج الهرمي للنكرات والمعارف . وقد انتهى البحث إلى أن التدرج الهرمي للنكرات جهد عقلي لا طائل من ورائه ، ولا أثر له فى الاستعمال . أما التدرج الهرمي للمعارف فقد رتب عليه كثير من النحاة أحكاماً نحوية كاشتراطهم أن يكون الموصوف أعرف من صفته ، وجعلوه موجهاً للإعراب فى بعض الأحيان .

وقد لفت البحث إلى أن قمة هرم التنكير تلتقي بقاعدة هرم التعريف عند منطقة وسطى تسمى التخصيص ، وهو يعنى عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات ، فهو أخص درجات النكرة وأقربها إلى المعرفة من أجل ذلك عدّه بعض النحاة ضرباً من التنكير ، وعده آخرون ضرباً من التعريف ، ومن أجل ذلك أيضا يمكن القول بأن نحاة العربية بنوا هرماً واحداً من المفاهيم يبدأ بأنكر النكرات وينتهى بأعرف المعارف وقد وقع الباحث على من أخذ بهذا التدرج الهرمي من الباحثين الأوروبيين وطبقه على ظاهرة التنكير والتعريف فى اللغة الفرنسية .

الثالثة : أصل الوضع / الاستعمال : هل تتحدد المعرفة والنكرة على أساس من أصل الوضع أو من الاستعمال ؟ بعض النحاة تمسك بأصل الوضع ، فرأى مثلاً أن ما دخلت عليه ربٌ من المعارف معارف ، وبعضهم نظر إلى الاستعمال ، لكنه لم يهمل أصل الوضع فوجد المخرج من ذلك فى القول بأن الكلمة تستخدم معرفة لفظاً وهي نكرة معنى ، وقد تستعمل نكرة لفظاً وهي معرفة معنى .

٢- أظهر البحث أن النحاة التفتوا إلى دور المخاطب فى الاتصال الكلامي ، وجعلوا تعريف الشيء أو تنكيره محكوماً بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب ، فإذا قدر المتكلم علم المخاطب بالشيء استخدمه معرفة ، وإذا قدر جهله به استخدمه نكرة . وقد تتبع البحث تعليلات النحاة للمعارف لم كانت معارف ؟ فوجدهم أرجعوا تعريفها جميعا إلى علم المخاطب ، إلا التعريف بالنداء ، فقد أرجعوه إلى قصد المتكلم .

٣- أبرز البحث ما رآه بعض النحاة من أن التعريف مرتبط بتحقق الأشياء خارج الذهن ، وناقش ذلك ، ولفت إلى أن هذا يجعل التعريف محصوراً فى الذوات التى لها وجود فى الخارج ، أما المجردات فهي على ذلك لاتقبل التعريف . والاستعمال اللغوي ينفي ذلك .

ب- رأى البحث أن المعيار الشكلي معيار جامع يقوم على أربعة محاور هي: التوزيع، والاستبدال، والبنية الصرفية والظواهر النحوية ، وقد تتبع تطبيقات كل منها فانتهى إلى ما يأتى :

١- تتبع البحث توزيع العناصر التي تكون معرفة أو نكرة بدخول اداة عليها أو امتناع دخولها ، فقدم حديثا مفصلاً عن الظاهرة واستخدام الأداة ، وعن الظاهرة وامتناع الأداة ولفت إلى أن نحاة العربية لم يفردوا حديثاً لما يمتنع دخول الأداة عليه ، وأن احداً من الباحثين المحدثين لم يعن به .

وقد مهدت لاستخدام الأداة بحديث عن أصل الأداة ، وقبلت بعد تمحيص ما انتهى إليه بعض المحدثين من أنه لاخلاف بين الخليل وسيبويه فى أصل الأداة فهما على أنها الألف واللام ، والألف فيها ألف وصل لا قطع ، خلافاً لما زعمه كثير من النحاة .

أما استخدام الأداة فقد شمل جانبين :

أ- **الأداة والتعريف** : وقد تتبعت فيه العناصر اللغوية التي تقبل دخول الأداة عليها مؤثرة فيها التعريف ، ودلالة التعريف فيها ، ثم العناصر اللغوية التي تقبل ال غير مؤثرة فيها التعريف ، ووجدتها نوعين : نوعاً إذا حذفت منه الأداة لم يعد نكرة ، ونوعاً إذا دخلت عليه الأداة لم تكسبه تعريفاً معنوياً ، لكنه يستخدم لفظاً استخدام المعارف ، فإذا حذفت منه ال ارتدّ إلى التنكير ، ثم تحدثت عما تلزمه ال معرِفة .

وقد قدم البحث حديثاً عن التعريف بحرف النداء للمنادى المفرد مع إلحاق علامة شكلية بآخره .

ب- **الأداة والتنكير** : تتبع البحث العناصر التي لايليها إلا نكرة ، وبين ضوابط استعمالها وهي : ربَّ ، وكم الخبرية ، ومن الاستغراقية ، ولا النافية للجنس ، ثم التنوين . وقد تتبع البحث استعمالات التنوين فى العربية بعيداً عن الاعتبارات غير اللغوية التي يحكمها النحاة أحيانا فى المستعمل من اللغة فيصرفونه عن وجهه ، وانتهى إلى أن دلالة التنوين على التنكير أوسع مما قرره النحاة ، لكنه ليس مطلقاً كما أراد له بعض المحدثين أن يكون علماً على التنكير ، وإذا كنا نعده ، ويعده بعض الباحثين ، أداة للتنكير فإنما كان ذلك لما غلب من استعماله فيه ، كما أن أداة التعريف سميت بذلك لما غلب من استعمالها فى التعريف ، لكن دلالتها على التعريف ليست مطلقة . وقد انتهيت إلى أن من التنوين ما يدل على التمكين وحده دون دلالة على التنكير ، ومنه مايدل على التمكين والتنكير معا ، ومنه مايدل على التمكين والعوض ، ومنه ما يدل على التمكين والتنكير والعوض ، ومنه مايدل على التنكير

وحده، ومنه ما يدل على العوض وحده .

جـ- أفرد البحث حديثاً مفصلاً لامتناع الأداة ، ولم يكن أحد من القدماء أو المحدثين فيما أعلم قد أفرد له حديثا ، بل إن من المحدثين من رأى ذلك موجوداً فى بعض اللغات الأجنبية لكنه غير موجود فى العربية . وقد تتبع ما يمتنع دخول (ال) أو لحاق التنوين به فوجده ثلاثة أنواع : نوعاً يمتنع دخول (ال) عليه ولايمتنع التنوين ، ونوعاً يمتنع لحاق التنوين به ولايمتنع دخول (ال) عليه ، ونوعا يمتنع دخول (ال) عليه ويمتنع لحاق التنوين به . على أني وجدت مايمتنع دخول الأداة عليه بعضه لايستعمل إلا معرفة ، وبعضه لايستعمل إلا نكرة ، وبعضه يجوز أن يستعمل نكرة أو معرفة . وقد ذكرت العناصر التى تدخل تحت كل نوع .

٢- ظهر للباحث أن النحاة يتخذون من وضع عنصر لغوي موضع آخر فى سياق محدد وسيلة منهجية للحكم بتعريفه أو تنكيره ، وهم بهذا يتركون الباب مفتوحا أمام مقتضيات الاستعمال ، فانتهوا إلى أن بعض العناصر يجوز تنكير معرفتها وتعريف نكرتها إذا وقعت فى سياق محدد موقع اسم معرفة أو نكرة ، بل إنهم اتخذوا منه وسيلة منهجية للقول بتعريف عنصر محدد فى سياق وتنكيره فى سياق آخر حلاً لمشكلة التعارض بين أصل الوضع والاستعمال .

٣- وصل البحث إلى أن النحاة ذكروا عدداً من المباني الصرفية التي لايكون ما يأتي عليها إلا معرفة أو نكرة بغض النظر عن معناها ، أو دخولها فى تركيب نحوي كالتثنية والجمع ، والعدل من صيغة إلى أخرى ، وصيغة الفعلى مؤنث الأفعل ...

٤- أظهر البحث أنّ النحاة يتخذون من بعض الظواهر النحوية كالمطابقة بين التابع والمتبوع ، والإضافة المحضة ، والموقع ، والإحالة إلى عنصر لغوي سابق anaphora أو لاحق cataphora والجواب عن بعض كلمات الاستفهام وسيلة منهجية للقول بتنكير عنصر لغوي أو تعريفه.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

أهم المصادر والمراجع

أ- العربية والمعربة :

الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)

- شرح التصريح على التوضيح (القاهرة د. ت)

الأشموني ، نور الدين علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ)

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . (القاهرة د.ت)

ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)

- أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧)
- الإنصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٣) .

ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ)

- مجالس ثعلب . (القسم الثاني) . تحقيق عبد السلام هارون . (القاهرة ١٩٨٠)[٤] .

الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)

- أسرار البلاغة . تحقيق محمود محمد شاكر (جدة ١٩٩١)
- دلائل الإعجاز . تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة ١٩٨٩)[٢]

ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)

- اللمع في العربية . تحقيق فائز فارس (الكويت ١٩٧٢)

أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥ هـ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق د. مصطفى النماس (القاهرة ١٩٨٤)
- البحر المحيط . (بـ[illegible]ـت ١٩٨٣)[٢] .

الخضري ، محمد الدمياطي (ت ١٢٨٧ هـ)
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (القاهرة ١٩٤٠)

د. داود عبده :
- أداة التعريف . في : دراسات في علم أصوات العربية (الكويت د. ت)

ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨ هـ)
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي. (بيروت ١٩٨٦) .

الرضي ، رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ هـ)
- شرح الكافية في النحو لابن الحاجب . (القاهرة ١٣١٠ هـ)

د. رمضان عبد التواب :
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (القاهرة ١٩٨٥)[٢]

الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧ هـ)
- الإيضاح في علل النحو . تحقيق د. مازن المبارك (بيروت ١٩٧٣)
- الجمل في النحو . تحقيق د. علي توفيق الحمد (بيروت ١٩٨٨)[٤]
- اللامات . تحقيق مازن المبارك (دمشق ١٩٦٩)

الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)
- المفصل في علم العربية . (بيروت د.ت)

ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)
- الأصول في النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥)

السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ)
- نتائج الفكر في النحو . تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (القاهرة ١٩٨٤) [٢]

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)
- كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧)

السيرافي ، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ)
- شرح كتاب سيبويه . جـ١ تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ، د. محمد هاشم عبد الدايم (القاهرة ١٩٨٦) وجـ٢ تحقيق د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٩٠)

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)
- الأشباه والنظائر في النحو (بيروت ١٩٨٤)
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية (القاهرة ١٣٢٧هـ)

الصبان ، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ)
- حاشية الصبان على ألفية ابن مالك (القاهرة د . ت)

د. عبد الرحمن أيوب :
- دراسات نقدية في النحو العربي (القاهرة ١٩٥٧)
د. عبد الكريم جواد الزبيدي :
- أداة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمعاصرين في : مجلة كلية الآداب - جامعة الإمارات ، عـ٢ سنة ١٩٨٦ .

ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن علي (ت ٦٦٣ هـ)
- المقرب . تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ، و د. عبد الله الجبوري (بغداد ١٩٧١)

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٨٠)[٢٠]

د. فؤاد حسنين :
– أداة التعريف فى اللغة العربية . فى : مجلة كلية الاداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) م ٧ يولية ١٩٤٤ .

الفارسي ، أبو على الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ)
– الإيضاح العضدي . تحقيق د. حسن شاذلي فرهود (القاهرة ١٩٦٩)
– التعليقة على كتاب سيبويه . تحقيق عوض بن حمد القوزى (القاهرة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٤)

الفاكهي ، عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢ هـ)
– الحدود فى النحو . تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري (القاهرة ١٩٩٣)[٢]

فيبري ، أوكه : قواعد اللغة السويدية . ترجمة حاتم زامل (إستكهولم ١٩٨٩)

المالقي ، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ)
– رصف المباني فى شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد الخراط (دمشق ١٩٧٥)

ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)
– شرح الكافية الشافية . تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي (مكة المكرمة ١٩٨٢)

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)
– المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة ١٣٨٦ – ١٣٩٩ هـ)

المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ)
- شرح عيون الإعراب . تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨) .

د. محمود أحمد نحلة :
- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية (الإسكندرية ١٩٩٤)
- النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه . في : د. محمود فهمي حجازي (المحرر) : ڤولڤديترش فيشر . دراسات عربية وسامية مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية (جامعة القاهرة ١٩٩٤)

المرادي ، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩ هـ)
- الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق طه محسن (بغداد ١٩٧٦)

ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٠) [٦]
- شرح شذور الذهب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦٨)[١١]
- شرح قطر الندى وبل الصدى . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٦٦) [١٢]
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا - بيروت ١٩٨٧)

يس العليمي (ت ١٠٦١ هـ)
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح . بهامش شرح التصريح (القاهرة د . ت)

ابن يعيش ، موفق الدين يعيش على بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)
- شرح المفصل (المنيرية - القاهرة د . ت)

ب- الأجنبية :

- Close , R.A. (1983)[3] : English as a Foreign Language . London.
- Crystal , D. (1980) : A First Disctionary of linguistics and Phonetics . London .

- Flämig, W. (1991) : Grammatik des Deutschen. Einführung in Struktur - und Wirkungszusammenhänge . Berlin .

- Gätje , H. (1970) : Zur Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen . In : Arabica XVII . Leiden .

- Götze , L & Hess-Lüttich , E. (1989) : Grammatik der deutschen Sprache. Sprachsystem und Sprachgebrauch . München .

- Helbig , G. & Buscha, J. (1980) : Deutsche Grammatik . Ein Handbuch für den Ausländerunterricht. Leipzig .

- Hentschel , E. & Wedt, H. (1990) : Handbuch der deutschen Grammatik . Berlin , New York .

- Krámský , J. (1970) : The Article and the Concept of Definiteness in Language. The Hague : Mouton .

- McArther, T. (ed.) (1996) : The Oxford Companion to the English Language. Oxford , New York .

- Thomson , A.J & Martinet, A.V. (1986) : A Practical English Grammar . Oxford.

الفهرست

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٢٢٧ / ٩٧

I.S.B.N. 977 - 19 - 5225 - 0

دار التونى للطباعة والنشر

الاسكندرية ت : ٤٨٢٨١٧٣ – ٤٨٣٧٤٢٢



دار التونى للطباعة والنشر
٣ ش الفلكى - الاسكندرية
ت : ٤٨٢٨١٧٣